جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والـــتأمين

إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المصارف والتأمين

إعداد الطالب

حسين المحمود

إشراف الدكتور

محمد سامر القصار

مدرس في قسم المصارف والتأمين

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

1435هـ – 2014 م

Damascus University

Faculty of Economics

Department of Banking and Insurance

Possibility of using CAMELS system in evaluating the quality of profitability in Islamic banks

This Research was Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of master of banking and insurance

prepared by

Hussain Almahmood

supervised BY

Dr. Mohammed Samer Alkassar

Damascus-Syrian Arab Republic - 2014

تمت مناقشة رسالة الماجستير للطالب حسين المحمود بعنوان:

إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية)

في يوم الخميس الموافق لـ 22 / 5 / 2014 وأجيزت بحضور لجنة الحكم والمؤلفة من السادة الأساتذة:

د. أكرم حوراني الأستاذ في قسم المصارف والتأمين

د. عادل قضماني الأستاذ المساعد في قسم المصارف والتأمين

د. محمد سامر القصار المدرس في قسم المصارف والتأمين

إقرار وتعهد

أقر وأتعهد أنا الباحث بأن هذا البحث أصيل وغير منشور سابقاً لا من قبل الباحث نفسه ولا من قبل باحثين آخرين وأن هذا البحث من نتاج عملي وجهدي .

دققت من قبلي وعلى مسؤوليتي

عدنان الحمود

مختص باللغة العربية وعلومها – تدقيق لغوي

العنوان : حلب – الحمدانية

هاتف : 0933305943

الباحث

حسين المحمود

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَقُل رَّبِّ زِدْنِي علْماً"[1]

صدق الله العظيم

[1] سورة طه ، الآية رقم (114) .

الإهداء

إلى أمي من استمد منها الدفء والحنان .....

إلى من رضا الله في رضاها وما توفيقي إلا بدعاها .....

إلى أمي ....(أملي ومستقبلي)

إلى من منحني كل شيء .... ولم يأخذ مني شيء ...

إلى من رباني بحبات العرق.... وماء العيون.....

إلى أبي .... (قدوتي ومفخرتي)

إلى من أحيا بهم ولهم من تقاسم معي مر الحياة وحلوها

إخوتي .....(هدية الله لي في الدنيا)

إلى جامعتي التي أعطتني الكثير

إليهم جميعاً أتقدم بهذا العمل المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

بعد شكر الله شكر يليق بجلاله وعظيم سلطانه وكبريائه وعظمته ومنه وكرمه الذي أحاطني به ورعايته في إنجاز هذه الدراسة وما توفقي إلا بالله و الصلاة والسلام على خير خلق الله محمد وعلى آله وصحبه و من والاه، ولا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر لكل من كان له الفضل علي، وكان عونا لي في إنجاز هذه الدراسة، فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله وأخص بالذكر الدكتور محمد سامر القصار الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة، وإلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الاستاذ الدكتور أكرم حوراني والدكتور عادل قضماني لقبولهما الحكم على هذه الدراسة .

الباحث

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية، وذلك للاستفادة من هذا النظام في المصارف الإسلامية من أجل زيادة الثقة بها والعمل على تحسين أدائها ومعالجة نقاط الضعف فيها لتصبح قادرة على جذب المودعين دون الاعتماد على الولاء الديني، وتم اختيار هذا النظام لما له من قدرة كبيرة على تحليل جميع الجوانب المالية في المصرف و إظهار جميع نقاط القوة والضعف، وتعتبر هذه الدراسة محاولة لتقييم الأرباح في المصارف الإسلامية ليس من وجهة نظر البنك فحسب إنما من وجهة نظر أصحاب الودائع الاستثمارية أيضاً ، وتم اختيار عينة تتكون من (12) مصرف إسلامي من منطقة الشرق الأوسط ، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتحليل القوائم المالية للمصارف خلال ثلاث سنوات وذلك خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى2010، وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS تم اختبار الفرضيات عن طريق أسلوب تحليل التمايز الذي كان مناسباً لهذه الدراسة وأظهرت الدراسة أنه يمكن استخدام نظام CAMELS في المصارف الإسلامية وتصنيفها إلى فئات من حيث جودة الربحية وهي (قوي ، مرضي ، وسط ، حدي ، غير مقبول) ، وتم استخدام ثلاثة مؤشرات للربحية مؤشرين من مؤشرات الربحية في نظام CAMELS هما العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA) ومؤشر خاص بالمصارف الإسلامية تم اختياره من قبل الباحث هو العائد على الودائع الاستثمارية (ROD) لما للودائع الاستثمارية من أهمية كبرى في المصارف الإسلامية ، وأظهرت هذه الدراسة أن هذه المؤشرات الثلاثة كانت مناسبة جداً وبمعنوية كبيرة لتصنيف المصارف الإسلامية إلى فئات التصنيف الخمسة في نظام CAMELS وهي (قوي ، مرضي ، وسط ، حدي ، غير مقبول) .

Abstract

The goal of this study is to show the ability of using the CAMELS system in evaluating the quality of profitability in Islamic banks and to take advantage of this system in Islamic banks to increase confidence in them and work to improve their performance and treat the weaknesses to be able to attract depositors without relying on the loyalty of religious, this system was chosen because of its great ability to analyze all the financial aspects of the bank and show all the strengths and weaknesses, this study is an attempt to evaluate the profits of Islamic banks not only from the standpoint of the bank but from the standpoint of the owners of investment deposits too. A sample of (12) Islamic banks from the Middle East was chosen. Objectives to achieve of the study we analyzed the financial statements of the banks within three years 2008, 2009 and 2010 and using the SPSS program ,hypotheses were testing by Discriminant Analysis, which was appropriate for this study .the study showed that we can use CAMELS system in Islamic banks classifying them into categories in terms of the quality of profitability, namely(strong ,satisfactory, fair , marginal , unsatisfactory) and three indicators of profitability were used , two of the profitability indicators in the system CAMELS are return on equity (ROE) and return on assets (ROA) and an indicator specific to Islamic banks chosen by the researcher is the return on investment deposits (ROD) since the investment deposits is of major importance in Islamic banks .this study showed that these three indicators were very suitable and significant in classifying Islamic banks in to one of the five rating categories.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
آية قرآنية	أ
الإهداء	ب
الشكر و التقدير	ج
ملخص الدراسة باللغة العربية	د
ملخص الدراسة باللغة الإنكليزية	ه
فهرس المحتويات	و
فهرس الأشكال	ي
فهرس الجداول	ك
الإطار العام للدراسة ويتضمن:	1
أولاً : مقدمة	2
ثانياً : مشكلة البحث	2
ثالثاً : أهمية البحث	3
رابعاً : أهداف البحث	4
خامساً : فرضيات البحث	5
سادساً : منهج البحث	5
سابعاً : حدود البحث	6
ثامناً :عينة البحث	6
تاسعاً : الدراسات السابقة	7
عاشراً : أهم ما يميز هذه الدراسة والمشكلات التي واجهتها	10
الفصل الأول: ماهية المصارف الإسلامية	11

المبحث الأول : نشأة المصارف الإسلامية وتعريفها وخصائصها .	12
أولاً : نشأة المصارف الإسلامية وتعريفها	12
1. نشأة المصارف الإسلامية	12
2. تعريف المصارف الإسلامية	13
ثانياً :خصائص وأهداف المصارف الإسلامية	15
1. خصائص وسمات المصارف الإسلامية	15
2. أهداف المصارف الإسلامية	16
ثالثاً : الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية	19
المبحث الثاني : موارد و استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية	23
أولاً : موارد الأموال في المصارف الإسلامية	23
1. الموارد الداخلية في المصارف الإسلامية	23
2. الموارد الخارجية للمصارف الإسلامية	26
ثانياً : استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية	30
1. الأنشطة المصرفية للمصارف الإسلامية	30
2. الأنشطة غير المصرفية للمصارف الإسلامية (صيغ التمويل الإسلامية)	31
المبحث الثالث : الأرباح في المصارف الإسلامية وأسس توزيعها	41
أولاً : الإيرادات في المصارف الإسلامية	41
ثانياً : أسس توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية	47
الفصل الثاني : مفهوم نظام التقييم المصرفي CAMELS	54
المبحث الأول : ماهية نظام التقييم المصرفي CAMELS الرئيسية	55
أولاً: تعريف نظام التقييم المصرفي CAMELS، نشأته وتطوره .	55
ثانياً : أسس التقييم وفق نظام CAMELS.	59
ثالثاً : مميزات وعيوب نظام CAMELS.	63
المبحث الثاني : مفهوم كفاية رأس المال و جودة الأصول وفق المعايير الدولية	65

أولاً: مفهوم كفاية رأس المال وفق المعايير الدولية.	65
1. مفهوم كفاية رأس المال وأهميتها.	65
2. مكونات رأس المال وفق بازل	66
3. أسس تصنيف ملاءة رأس المال وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS.	69
ثانياً: جودة الأصول في المصارف	74
1. مخاطر الائتمان وأثرها على جودة الأصول.	74
2. أسس تصنيف جودة الأصول وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS.	77
المبحث الثالث : تقييم الأداء المصرفي فيما يتعلق بمؤشرات الربحية والسيولة	82
أولاً : تقييم الأرباح في المصارف	82
1. الأرباح في المصارف وأهميتها.	82
2. أسس تصنيف الأرباح في المصارف وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS	83
ثانياً : السيولة المصرفية	87
1. مفهوم وطبيعة السيولة في المصارف.	87
2. أهم مؤشرات السيولة	89
3. أسس تصنيف السيولة المصرفية وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS.	90
المبحث الرابع: مؤشرات الإدارة والحساسية لمخاطر السوق وفق نظامCAMELS	92
أولاً : الإدارة المصرفية	92
1. أهمية الإدارة وتطبيقها للأنظمة الرقابية المصرفية.	92
2. جودة الإدارة المصرفية	93
3. أسس تصنيف الإدارة وفق نظام التقييم المصرفي **CAMELS**.	94
ثانياً : الحساسية لمخاطر السوق	96
1. المخاطر السوقية التي تتعرض لها المصارف .	96
2. أسس تصنيف الحساسية لمخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS	99
الفصل الثالث : تقييم الربحية وفق نظام CAMELS لعينة من المصارف الإسلامية (الدراسة التطبيقية) .	102
المبحث الأول: تقييم الربحية في المصارف الإسلامية .	103
أولاً : مفهوم تقييم الأداء في المصارف الإسلامية واختلافه عن المصارف التقليدية	103

ثانياً : مؤشرات الربحية في المصارف الإسلامية واختلافها عن مؤشرات الربحية في نظام CAMELS	104
المبحث الثاني: تقييم ربحية عينة من المصارف الإسلامية وفق النظام المقترح .	114
أولاً : تطبيق النظام على المصارف وتحليل البيانات .	114
ثانياً : اختبار دقة تصنيف البنوك باستخدام تحليل التمايز واختبار الفرضيات	130
ثالثاً : النتائج والتوصيات	139
رابعاً : المراجع	142

فهرس الأشكال

رقم الشكل	البيان	الصفحة
1	أهداف البنك الإسلامي	17
2	تحليل رأس المال	71
3	توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية	106
4	العائد على حقوق الملكية (ROE)	107
5	نمو الأصول في المصارف الإسلامية والتقليدية	108
6	العائد على الأصول (ROA)	109
7	العائد على الودائع في البنوك التقليدية ومعدل الليبرو ومعدل العائد على الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية	111
8	العائد على حقوق الملكية (ROE) للبنوك المدروسة	115
9	العائد على الأصول (ROA) للبنوك المدروسة	118
10	العائد على ودائع الاستثمار (ROD)	121
11	تكرارات التصنيفات النهائية للبنوك في الأعوام الثلاثة	124
12	تصنيفات البنوك في أعوام (2008 – 2009 – 2010)	125
13	تصنيفات البنوك حسب التكرار والنسبة المئوية	126
14	مجموعات التصنيف (مخرجات برنامج spss)	132

فهرس الجداول

رقم الجدول	البيان	الصفحة
1	الاختلافات بين المصارف الإسلامية والتقليدية	22
2	عناصر نظام CAMELS	57
3	تصنيف المصارف حسب نظام CAMELS	60
4	الأوزان النسبية لعناصر CAMELS	60
5	مدى التصنيف الرقمي في نظام CAMELS	61
6	الإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف	63
7	فئات رأس المال	72
8	فئات جودة الأصول	79
9	محددات الربحية	83
10	فئات العائد على الأصول	84
11	فئات العائد على الأصول في البلدان النامية	84
12	معايير تقييم هيئات الرقابة الشرعية	104
13	فئات التصنيف لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	107
14	فئات التصنيف لمعدل العائد على الأصول (ROA)	109
15	المعدل السنوي لليبرو	112
16	فئات التصنيف لمعدل العائد على الودائع الاستثمارية (ROD)	112
17	مستويات التصنيف ومدى التصنيف الرقمي في نظام CAMELS	114
18	العائد على حقوق الملكية (ROE) للبنوك المدروسة	114
19	تصنيف البنوك حسب العائد على حقوق الملكية (ROE)	116
20	العائد على الأصول (ROA) للبنوك المدروسة	117
21	تصنيف البنوك حسب العائد على الأصول (ROA)	119
22	العائد على حسابات الاستثمار (ROD) للبنوك المدروسة	120
23	تصنيف البنوك حسب العائد على ودائع الاستثمار (ROD)	122
24	التصنيف النهائي للبنوك في الأعوام الثلاثة	123
25	تحليل التباين (مخرجات برنامج spss)	129

26	معاملات الدالة القياسية (مخرجات برنامج spss)	130
27	هيكل المصفوفة (مخرجات برنامج spss)	130
28	نتائج التباين المفسر (مخرجات برنامج spss)	131
29	اختبار Wilks' Lambda (مخرجات برنامج spss)	132
30	نتائج التصنيف (مخرجات برنامج spss)	133
31	مجموعات التصنيف الحقيقية و المتنبئ بها (مخرجات برنامج spss)	134

الإطار العام للدراسة

أولاً : مقدمة

ثانياً : مشكلة البحث

ثالثاً : أهمية البحث

رابعاً : أهداف البحث

خامساً : فرضيات البحث

سادساً : منهج البحث

سابعاً : حدود البحث

ثامناً : عينة البحث

تاسعاً : الدراسات السابقة

عاشراً : أهم ما يميز هذه الدراسة والمشكلات التي واجهتها

أولاً : مقدمة

مع تكامل الإطار النظري للبنوك الإسلامية بشكل عام صار من الضروري النظر في فعالية تلك المصارف، وتقييم التجربة المصرفية الإسلامية لمعرفة جوانب الإخفاق وعوامل النجاح فيها من خلال دراسة عمل وأداء المصارف الإسلامية، إن العمل المصرفي الإسلامي على هذه الصورة أصبح واقعاً ينبغي دراسته بعناية حتى يستمر بالنجاح والتفوق من جهة، ومن جهة أخرى لكي تتمكن المصارف التي تخلفت وأصاب القصور بعضاً من جوانبها من إعادة النظر في بعض سياساتها وأساليبها ، وبما أن نظام CAMELS أثبت بأنه أداة رقابية فعالة لتقييم قوة المؤسسات المالية وأيضاً أثبت هذا النظام فعاليته في تحديد المؤسسات التي تحتاج إلي اهتمام خاص وتتضمن طريقة CAMELS عناصر فنية ومالية وإدارية يمكن من خلالها تقييم أداء المصرف من جميع الجوانب ، لذلك لا بد من الاستفادة من هذا النظام في المصارف الإسلامية من أجل زيادة الثقة بها عن طريق إعطاء صورة كاملة وواضحة حول قوتها من خلال تقييم أدائها وفق هذا النظام، مع العلم أنه ينطبق على المصارف الإسلامية كما في المصارف التقليدية ولكن مع الفارق في الطبيعة المختلفة للتوظيفات المصرفية في المصارف الإسلامية، وطبيعة الودائع، والعلاقة مع المودعين وباقي المعاملات الأخرى، ورغم هذه الاختلافات فإن المصارف الإسلامية معنية بتطبيق أدوات رقابية جديدة ومتطورة تسهم في الكشف المبكر عن الانحرافات وتحديد مسبباتها والتنبيه إلى أوجه القصور والأخطاء قبل وقوعها.

ثانياً : مشكلة البحث

نسعى من خلال هذا البحث إلى التعريف بالمعايير الأساسية التي تعتمد عليها طريقة CAMELS في تقييم أداء المصارف وكيف يمكن أن نستفيد منها في تقييم الربحية في المصارف الإسلامية ، بالإضافة إلى محاولة إبراز نقاط الاختلاف الموجودة في المصارف الإسلامية في هذه المعايير.

فقياس الأداء في المصارف الإسلامية يسمح لنا بتقييم التجربة المالية و المصرفية الإسلامية والوقوف على واقع المصارف الإسلامية حول إرضاء عملائها من حيث تقديم الخدمات المصرفية وتوفير البدائل والصيغ الاستثمارية والتمويلية المناسبة والمشروعة ، وفي ضوء الطبيعة الخاصة لودائع الاستثمار والمخاطر التي تواجهها أصول المصارف الإسلامية أصبح تطبيق المعايير الدولية للسلامة المصرفية على المصارف الإسلامية يمثل تحدياً كبيراً لهذه المصارف ،أي أن مشكلة الدراسة تجادل بأنه يمكن استخدام نظام CAMELS في تقييم الأداء في المصارف الإسلامية ولكن النظام بحاجة إلى إدخال بعض المؤشرات التي تعكس خصائص المصارف الإسلامية .

و من خلال هذا الطرح تتضح إشكالية هذا البحث من خلال الأسئلة التالية:

- كيف يتم تقييم أداء المصارف بطريقة CAMELS؟

- ما مدى ملائمة هذه الطريقة لتقييم أداء المصارف الإسلامية؟

- هل يمكن أن تتلاءم هذه المعايير مع طبيعة الخدمات المالية الإسلامية ؟

- ما هي مؤشرات الربحية التي يمكن إدخالها في نظام CAMELS والتي تعكس خصائص المصارف الإسلامية والتي تكون ضرورية لإعطاء تقييم سليم للمصارف الإسلامية ؟

- ما مدى توافق معيار الربحية في نظام CAMELS مع طبيعة المصارف الإسلامية ؟

- ما مدى إمكانية تطوير معيار جودة الربحية لتتوافق مع المصارف الإسلامية ؟

ثالثاً : أهمية البحث

يحظى موضوع تقييم الأداء بأهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية كانت أو مالية، خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم انهيار وإفلاس الكثير من الشركات العالمية، وفي ظل هذه الظروف فقد فرضت المصارف الإسلامية وجودها يوماً بعد يوم على الساحة المصرفية، رغم حداثة نشأتها التي لم تتعدى نصف قرن و رغم التحديات والعقبات والمنافسة القوية المفروضة من المصارف التقليدية، مما يستدعي منا الوقوف أمام هذه التجربة والتمحيص في

نقاط القوة لمحاولة تعزيزها ونقاط الضعف للعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، وذلك من خلال تقييم أدائها بالاعتماد على كل الوسائل والأدوات والطرق الحديثة والمتطورة ، وأهم الطرق الحديثة والمتطورة في تقييم الأداء في القطاع المصرفي ما يعرف بنظام CAMELS لما يتميز به هذا النظام من قدرة في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفي نظرياً وتطبيقياً بما يؤدي إلى توجيه الاهتمام نحوها وبالتالي تحقيق أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين على السواء، الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة العمل المصرفي الإسلامي وتدعيم فعاليته على الساحة المصرفية محلياً وإقليمياً ودولياً، والتي أصبحت استراتيجية لا غنى عنها لمواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية .

مما تقدم يمكن القول إن أهمية البحث تنبع من خلال :

1. أهمية تقييم الأداء للمصارف بشكل عام والمصارف الإسلامية خصوصاً بعدما أظهرته من قدرة على مواجهة الأزمات المالية وقلة تأثرها بها .
2. قلة المعايير المدروسة والنماذج المتكاملة والشاملة التي يمكن من خلالها تقييم كفاءة وأداء المصارف الإسلامية من جميع النواحي وأهم النقاط المالية .
3. أهمية الأرباح في المصارف كونها مصدر رئيسي للتمويل الداخلي وذو التكلفة الأقل .
4. كون هذه الدراسة تسعى إلى دراسة نظام CAMELS الذي يستخدم في كثير من البلدان في تقييم المصارف والرقابة عليها .
5. الأهمية التطبيقية لنظام CAMELS كأحد أهم الأساليب الحديثة في التقييم والرقابة على البنوك .

رابعاً : أهداف البحث:

انطلاقا من الهدف الرئيسي للبحث والمتمثل في التعريف بطريقة CAMELS وكيف يمكن أن نستفيد منها في تقييم أداء المصارف الإسلامية تهدف هذه الدراسة أيضاً إلى :

1. التعرف على نظام CAMELS ومدى قدرته على إعطاء تقييم كامل للبنوك و طرق تصنيفها حسب هذا النظام .

2. العمل على تكييف نظام CAMELS مع طبيعة المصارف الإسلامية وذلك في سبيل تطوير العمل المصرفي الإسلامي .
3. إدخال بعض مؤشرات الربحية التي تعكس خصائص البنوك الإسلامية .
4. قياس جودة الربحية في المصارف الإسلامية باستخدام CAMELS وذلك لتحسين الأداء المصرفي الإسلامي ليصل إلى مستوى يقوى على المنافسة بقدراته الذاتية دون الاعتماد على العاطفة الدينية للمتعاملين مع المصرف.
5. قياس كفاءة وجودة الربحية لمجموعة من المصارف الإسلامية باستخدام نظام CAMELS بعد تعديله وتكييفه مع خصائص البنوك الإسلامية .

خامساً : فرضيات البحث :

يقوم البحث على الفرضيات التالية :

1- لا تلاءم طريقة CAMELS طبيعة البنوك الإسلامية إذا ما استخدمت كما هي دون الأخذ بالاعتبار خصائص وسمات المصارف الإسلامية .

2- هناك اختلاف بين مؤشرات الربحية في المصارف الإسلامية و مؤشرات الربحية في نظام CAMELS

3- يمكن استخدام المتغيرات (العائد على الأصول – العائد على حقوق الملكية – العائد على حسابات الاستثمار) وبمعنوية كبيرة في تصنيف البنوك إلى مجموعات التصنيف الخمسة في نظام CAMELS .

4- يوجد إمكانية لاستخدام نظام CAMELS بإطاره العام في تقييم وتصنيف البنوك الإسلامية حسب جودة ربحيتها .

سادساً : منهج البحث :

لتحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى مخرجات ممكن من خلالها التطبيق على المصارف الإسلامية تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي استناداً إلى طبيعة الموضوع حيث يستهدف المنهج الوصفي مسح وتجميع المعلومات الثانوية عن طريق الكتب

والمراجع العلمية والدراسات السابقة والأبحاث المنشورة في دوريات محكمة متخصصة لمعرفة كيفية الاستفادة من نظام CAMELS في تقييم أداء المصارف الإسلامية .

كما تم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال تطبيق الإطار المقترح لنموذج تقييم جودة الربحية على بعض المصارف الإسلامية.

كما تم أحياناً اللجوء إلى منهج المقارنة في بعض النقاط لتوضيحها .

سابعاً : حدود البحث

سنكتفي في هذا البحث باختيار عنصر من العناصر الستة الأساسية المكونة لنظام التقييم المصرفي CAMELS وهو معيار الربحية الذي تنظر إدارة البنك إليه كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح .

أما الحدود الزمانية والمكانية فلقد تم اختيار المصارف الإسلامية موضوع البحث من منطقة الشرق الأوسط وتم اختيار الفترة المدروسة لمدة ثلاثة أعوام من عام 2008 إلى عام 2010.

ثامناً : عينة البحث

سوف يقوم الباحث بعرض البيانات المالية للمصارف الإسلامية محل الدراسة وتحليلها وتفسيرها وتطبيق نتائج البحث عليها والقيام بتقييم لجودة الربحية في هذه المصارف وتم اختيار العينة وفقاً لتوفر البيانات وأسلوب عرضها وطريقة تبويبها في التقارير المالية:

1. بنك سورية الدولي الإسلامي (SIIB)
2. بنك الشام الإسلامي (CIB).
3. البنك الإسلامي الفلسطيني (PIB)
4. البنك الإسلامي العربي – فلسطين (AIB)
5. البنك العربي الإسلامي الدولي – الأردن (IIAB) .
6. البنك الإسلامي الأردني (JIB) .

7. قطر الإسلامي (QIB).
8. الدولي الإسلامي – قطر (QIIB) .
9. بنك الريان – قطر (RIB) .
10. البركة – البحرين (BB) .
11. بنك الشارقة الإسلامي (SHIB) .
12. بنك الإمارات الإسلامي (EIB) .

تاسعاً :الدراسات السابقة

من خلال البحث الذي أجراه الباحث لاحظ قلة الدراسات حول هذا الموضوع ولم يجد الباحث أي دراسة تطبيقية وكل ما حصل عليه الباحث عبارة عن أوراق بحث تناقش هذا الموضوع باختصار ودون تقديم حلول عملية لهذه المشكلة ، و فيما يلي بعض الدراسات التي تتصل بموضوع البحث حسب ما تمكن الباحث من التوصل إليه:

1. دراسة بعنوان (طريقة CAMLS في تقييم أداء البنوك الإسلامية)– ورقة بحث – مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز، جدة ،السعودية– شوقي بورقبة – عام 2010 .

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة التعريف بالمعايير الأساسية التي تعتمد عليها طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك وكيف يمكن أن نستفيد منها في تقييم أداء المصارف الإسلامية ، بالإضافة إلى محاولة إبراز نقاط الاختلاف الموجودة في هذه المعايير وركز الباحث على عنصر كفاية رأس المال ومدى توافقه مع المصارف الإسلامية ولم يناقش أي عنصر أخر واعتبر الباحث هنا أن منهجية بازل في إطار تحديدها للمخاطر المتعلقة برأس المال لم تناقش أهم بنود المطلوبات في البنوك الإسلامية ، وهي ودائع حسابات الاستثمار وتوصل الباحث إلى:

1– يكون احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لما اقترحته لجنة كفاية رأس المال المنبثقة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عام 1999.

2-ضرورة تضمين نتائج تحليل معيارCAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالٍ من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية .

3-يمكن إضافة معيار سابع لتقييم أداء المصارف الإسلامية والمتمثل في معيار السلامة الشرعية ويرمز له بـــ (S) .

2.(CAMELS Rating System in the Context of Islamic Banking A Proposed 'S' for Shariah Framework) - Research Department of Bangladesh Bank - Abdul Awwal Sarker .

حاول الباحث من خلال هذه الورقة تطوير العمل الرقابي على المصارف الإسلامية وتقديم إطار متكامل لتقييم الأداء العام للمصارف الإسلامية، وذلك بعد النمو الكبير الذي تحققه لذلك ناقشت هذه الورقة الإطار العام لنظام CAMELS كما تُعرف بعض أنواع أنظمة الرقابة الأخرى وتحلل هذه الورقة فيما إذا كان نظامCAMELS ملائم لتقييم الأداء في المصارف الإسلامية وتكشف الدراسة بعض نقاط الاختلاف التي يجب أخذها بالاعتبار، وأهم نقطة ركز عليها الباحث هو محاولة لإدخال عنصر جديد للنظام يتمثل بعنصر السلامة الشرعية ومدى التزام المصارف الإسلامية بها ويصبح النظام يرمز له بـــ CAMELSS هذه الـــ S الجديدة تشير إلى عنصر السلامة الشرعية، أي مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية وهي تعطي الثقة للمتعاملين مع المصارف الإسلامية، واعتبر الباحث إنه لضمان سلامة وصلابة المصارف الإسلامية على السلطات النقدية أن تطور أنظمة الرقابة الخاصة بها لتتناسب مع خصائص المصارف الإسلامية أما بالنسبة للسلامة الشرعية فإن المصرف قد يفشل بسبب عدم التزامه بها وذلك لما لها من أهمية عند المتعاملين مع المصرف وتوصل الباحث إلى ما يلي :

1- على المصارف المركزية أن تطور أنظمة الرقابة لتتناسب مع المصارف الإسلامية .

2-ضرورة تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير بازل وذلك لأن المصارف الإسلامية ما زالت في مرحلة النمو وأحجامها صغيرة ومتوسطة وهي بحاجة لكسب ثقة واعتراف

الاقتصاد العالمي وإن المعايير المطورة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية يجب أن تضاف إلى بازل .

3- اقترح الباحث تشكيل لجنة في بنك بنغلادش المركزي للرقابة الشرعية على البنوك الإسلامية .

4- ضرورة تدريب وتأهيل الكوادر البشرية للرقابة على السلامة الشرعية .

5- إيجاد مؤسسات أخرى تشرف على البنوك غير البنك المركزي كما في الدول الغربية حيث يوجد أكثر من سلطة رقابية واحدة لكل منها مسؤوليات محددة .

3.A Design for Islamic Banking Rating System , An Integrated Approach Islamic Research and Training Institute , Islamic Development Bank – Dadang Muljawan - 2007

في هذا البحث حاول الباحث تحليل طريقة بديلة لتقييم الأداء في البنوك الإسلامية واعتبر أن هذه الطريقة يجب أن تبرز الخصائص والسمات الخاصة بالبنوك الإسلامية وبالتالي يمكن استخدامها ليس فقط في عملية تقييم الأداء بل كأداة إشرافية ورقابية من قبل البنك المركزي هذه الطريقة مازالت تعتمد على نظام CAMELS لكن مع إدخال بعض النسب المالية والإدارية الخاصة بالبنوك الإسلامية، ومن أجل ذلك قام الباحث بالتعريف بنظام CAMELS وناقش الاختلافات الجوهرية في عمليات المصارف الإسلامية عن التقليدية وتوصل الباحث إلى :

1- تصميم نظام للرقابة على المصارف الإسلامية يجب أن يستفيد من التطور الحاصل في أنظمة الرقابة على المصارف التقليدية ومنها نظام CAMELS الذي أثبت جدارته كنظام لتقييم السلامة المصرفية .

2- الاختلاف في الهيكل المالي بين المصارف التقليدية و الإسلامية يتطلب نسب مالية تختلف عند تقييم السلامة المالية.

3- اعتبر إن نقاط الاختلاف تظهر من خلال :

أ- كفاية رأس المال

ب-المخاطر التي لا توجد في البنوك التقليدية والخاصة بالبنوك الإسلامية (مخاطر صيغ التمويل) .

ت-المعاملات المصرفية الإسلامية يجب أن تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية .

عاشراً : أهم ما يميز هذه الدراسة والمشكلات التي واجهتها

اتفق الباحث مع الدراسات السابقة فيما يلي :

1- إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية ولكن مع إدخال بعض النسب المالية التي تعكس خصائص المصارف الإسلامية .

2- إضافة عنصر جديد إلى النظام وهو عنصر السلامة الشرعية .

وأما أهم ما يميز هذه الدراسة :

1- يمكن اعتبارها دراسة تقدم رؤية متكاملة حول عنصر من عناصر النظام وهو الربحية وهو عنصر لم يتم مناقشته في الدراسات السابقة، وإعطاء حلول عملية حول كيفية استخدامه في البنوك الإسلامية، وإدخال نسب مالية جديدة خاصة بالبنوك الإسلامية، كما تعتبر الدراسة دراسة تطبيقية عكس الدراسات السابقة، حيث تحاول تقييم أداء ربحية عينة من البنوك الإسلامية وفق الحلول المقترحة، كما تحاول تقييم الربحية من وجهة نظر المودعين (أصحاب حسابات الاستثمار) .

2- تم استخدام أسلوب تحليل التمايز في اختبار الفرضيات وهو أسلوب إحصائي متطور.

أما المشكلات التي واجهتها الدراسة هي قلة الدراسات السابقة التي يمكن الاستفادة منها في تفادي الأخطاء، وقلة المراجع المتوفرة وخصوصاً المراجع العربية التي تتحدث عن نظام CAMELS كنظام وليس عن عناصره المختلفة، مما اضطر الباحث اللجوء إلى شبكة الانترنت للحصول على المراجع المطلوبة والتي تتحدث عن نظام CAMELS ومبادئه الأساسية .

الفصل الأول

ماهية المصارف الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية على أسس تختلف تماماً عن الأسس التي تقوم عليها المصارف التقليدية ، وهذا الاختلاف في الأسس قد أورث المصارف الإسلامية أنشطة تختلف عن الأنشطة القائمة في المصارف التقليدية وأوجد أساليب خاصة بها لاستثمار أموالها تختلف عن الأساليب المتبعة في المصارف التقليدية التي تقوم أساساً على الإقراض والاقتراض ، إن هذه الفروقات في الأسس التي تقوم عليها المصارف الإسلامية بالمقارنة مع نظيرتها التقليدية أورثها صفات وخصائص ومشكلات تختلف عن تلك التي تتعرض لها المصارف التقليدية، ولذلك سوف نتحدث في هذا الفصل عن نشأة المصارف الإسلامية وتطورها وموارد واستخدامات أموالها، وعلى صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية، ثم سنتوقف عند الأرباح في المصارف الإسلامية وكيفية قياسها و توزيعها بين المساهمين والمودعين وذلك لتوضيح الفروقات في الأرباح بين المصارف الإسلامية والتقليدية وأهم النقاط التي يمكن أخذها بعين الاعتبار عند تقييم ربحية المصارف الإسلامية وبالتالي سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: نشأة المصارف الإسلامية وتعريفها وخصائصها.

المبحث الثاني: موارد واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية.

المبحث الثالث: الأرباح في المصارف الإسلامية وأسس توزيعها .

المبحث الأول : نشأة المصارف الإسلامية وتعريفها وخصائصها

أولاً – نشأة المصارف الإسلامية وتعريفها :

كان ظهور المصارف الإسلامية تلبية لحاجات المجتمع الإسلامي بعدما انتشرت المصارف الربوية والتي تقوم على أساس الفائدة، فجاء ظهور المصارف الإسلامية التي حرمت الفائدة أخذاً وعطاءً لتوفير فرص استثمارية وتجارية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء وبالتالي يمكن إرجاع أسباب ظهور المصارف الإسلامية لما يلي :

1. الحاجة إلى مؤسسات مالية تعمل على توفير فرص استثمارية وتجارية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية .
2. دور البنوك الكبير في الاقتصاد الوطني سواء كان اقتصاد تقليدي أو إسلامي .
3. الحاجة إلى الخدمات المصرفية علماً أن الفائدة محظورة مما يشكل تحدي أمام الاقتصاديات الإسلامية لإيجاد بدائل عن هذه المصارف الربوية .

1- نشأة المصارف الإسلامية[1]:

لقد كانت أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي عام (1963م) حيث تمّ إنشاء ما يسمى بـــ (بنوك الادخار المحلية) التي أقيمت في مدينة (غمر) بجمهورية مصر العربية، والتي أسسها الدكتور أحمد النجار، ولقد استمرت هذه التجربة حوالي (3) سنوات والتي استوحت فكرتها من بنوك التوفير الشعبية الألمانية.

ثم تمّ بعد ذلك إنشاء (بنك ناصر الاجتماعي) عام (1971م) كبنك لا يتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً ويتحمل عبء اجتماعي ، ولقد جاء الاهتمام الحقيقي بإنشاء المصارف الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية عام (1972م) ، حيث أورد النص ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية وجاء نتاج

---

[1] الوادي ، محمود حسين و سمحان ، حسين محمد – المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية – دار المسيرة – عمان 2007 – ص38
ولمعرفة المزيد انظر في:
- زعتري ،علاء الدين - المصارف الإسلامية وماذا يجب أن يعرف عنها، دار غار حراء، سورية، 2006، ص 80
- إرشد ، محمود عبد الكريم أحمد – الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية – دار النفائس – عمان – 2007 – ص 12 – 13

ذلك إعداد اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية والتي وقعت من وزراء مالية الدول الإسلامية عام (1974م) وباشر البنك الإسلامي للتنمية نشاطه في عام (1977م) بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.

ولقد تمّ إنشاء أول مصرف إسلامي متكامل يتعامل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية عام (1975م) وهو بنك دبي الإسلامي، حيث يقدم البنك جميع الخدمات المصرفية والاستشارية للأفراد طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

ثم جاء بنك فيصل السعودي وبيت التمويل الخليجي ثم بنك فيصل الإسلامي المصري عام (1977) ثم البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام (1978) ثم توالى إنشاء هذه البنوك في الدول الإسلامية والغربية بعد ذلك، ومنذ ذلك الحين أخذت البنوك الإسلامية في نمو أذهل القائمين عليها والمفكرين والمتابعين،[1]وحسب تقرير المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في عام (2009) وصل عدد المؤسسات المالية الإسلامية إلى (436) مؤسسة، حيث كان عدد البنوك الإسلامية (180) تنتشر في (39) بلد في العالم وكان السودان صاحب النصيب الأكبر من البنوك الإسلامية ببنوك وصل عددها إلى (32) في عام (2008) ثم البحرين بـــ(22) بنك، أما الكويت فكانت صاحبة العدد الأكبر من المؤسسات المالية بعدد (55) شركة ومؤسسة مالية .

إن التركز الأكبر للبنوك الإسلامية والمؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط، لكن مع مرور الوقت أصبحت البنوك الإسلامية تنتشر في البلدان أكثر فأكثر، فعلى سبيل المثال في المملكة المتحدة هناك أربع بنوك إسلامية كبنك لندن والشرق الأوسط ، و بنك الاستثمار الإسلامي الأوربي .

2- تعريف المصارف الإسلامية :

لقد تعددت التعريفات التي تناولت المصارف الإسلامية واجتهد الكثير من الباحثين في وضع تعريفات لها منطلقين من الفلسفة التي تقوم عليها ومن هذه التعريفات :

[1]Islamic finance in the world 2009 - general council for Islamic banks and financial institutions – p 2

التعريف الأكثر شمولية للمصارف الإسلامية حيث تم تعريفها بأنها: أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي **أجهزة تنموية اجتماعية مالية** من حيث أنها تقوم بما تقوم به المصارف من وظائف في تيسير المعاملات وتستهدف تحقيق التنمية وتقوم بتوظيف أموالها بأرشد السبل بما يحقق النفع للمجتمع أولاً وقبل كل شيء، **واجتماعية** من حيث أنها تقصد في عملها وممارستها إلى تدريب الأفراد على ترشيد الإنفاق وتدريبهم على الادخار ومعاونتهم في تنمية أموالهم بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة، هذا فضلاً عن الإسهام في تحقيق التكامل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية[1].

ويرى باحث أخر أن البنك الإسلامي : منشأة مالية تعمل في إطار إسلامي ، وتستهدف تحقيق الربح بإدارة المال الحلال، وبأسلوب فعال في ظل إدارة اقتصادية سليمة[2].

أما تعريف المصارف الإسلامية كما ورد في اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية سابقاً (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية حالياً) : هي تلك المؤسسات أو البنوك التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً[3].

بالإضافة إلى ذلك هناك التعريف الذي جاء في اتفاقية إنشاء البنك الإسلامي للتنمية والذي أشار إلى أن البنك الإسلامي ما هو إلا مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وفقاً للشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي ويحقق عدالة التوزيع ويضع المال في المسار الإسلامي الصحيح[4] .

[1] النجار ، أحمد – منهج الصحوة الإسلامية بنوك بلا فائدة – الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية – القاهرة عام 1979 – ص 95 .
[2] شحاته ، شوقي إسماعيل – البنوك الإسلامية – دار الشروق – جدة 1977 – ص5
[3] الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية اتفاقية التأسيس ص10
[4] البنك الإسلامي للتنمية اتفاقية التأسيس .

كما يمكن تعريفها بأنها المؤسسات المصرفية التي تتعامل بالنقود على أساس الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وتعمل على استثمار الأموال بطريقة شرعية وتهدف إلى تحقيق آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة[1] .

ومن خلال التعاريف السابقة نلاحظ أنها تركز على أهم خاصية للمصارف الإسلامية وهي الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وتحريم الربا أخذاً وعطاءً .

وبالتالي يعرف الباحث البنوك الإسلامية : بأنها مؤسسات مالية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها و تحرم التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً وتعمل على إيجاد فرص استثمارية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، ولا يكون الربح المادي هدفها الوحيد بل تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية تنموية واجتماعية .

ثانياً: خصائص وأهداف المصارف الإسلامية :

1- خصائص وسمات المصارف الإسلامية

انطلاقاً من المعالم الكلية للنظام الاقتصادي الإسلامي تظهر خصائص النظام المصرفي الإسلامي على النحو التالي[2] :

أ- الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية الاقتصادية فيما يتعلق بالاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة استثماراً وتبديلاً وتجارةً في تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع وتوفير سبل العيش الكريم ضمن الضوابط الشرعية .

ب- اللاربوية من خلال تحريم التعامل بالربا بجميع أشكاله وأصنافه وظروفه وطبيعته والحث على وجوب الزكاة .

ج- الشمول من حيث أن المصارف الإسلامية لا تُقدم فقط على تقديم البديل الحلال وإلغاء الفائدة وإنما أيضاً تمثل أدواتها أدوات تنمية ذات أهداف لا تقتصر على الربح وإنما تتعداه إلى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية، من خلال اختيار نوعية المشروعات

[1] الزحيلي ، وهبة – المعاملات المالية المعاصرة – دار الفكر – دمشق – 2002 – ص516

[2] العجلوني ، محمد محمود – البنوك الإسلامية ، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية – دار المسيرة - الأردن 2008- ص102

الاستثمارية ومحاربة الاحتكار والضغط على الأسعار وتنويع مدد التمويل قصير الأجل في التجارة وطويل الأجل في الاستثمارات الإنتاجية .

د- التطور والتغير وفقاً لتطور عمل النظام الاقتصادي والاجتماعي والتطور المعرفي الإنساني، ولكن بالطبع لا ينطبق على المبادئ والأصول الثابتة فالتطور قد يشمل هيكلة النظام المصرفي الإسلامي ومؤسساته وآلياته وسياساته وأدواته .

ه- إقامة نظام اقتصادي عادل وشامل : المصارف الإسلامية تتميز عن المصارف التجارية بأنها تقوم على مبدأ العدالة في توزيع الأرباح والشمول في تعميم الخير والنفع أما الربا أو نظام الفائدة فهو نظام متحيز لصالح أرباب الأموال حيث يزيدهم ثراء ويمنحهم دخلاً مضموناً من غير جهد أو مخاطر ولا مشاركة في تحمل الخسارة وهو عائد محدد متمثل في الفائدة[1] .

وهكذا نرى أن البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية لا يهدف فقط إلى تحقيق الربح ولا تحكم معاملاته القواعد المادية بل هو منظمة اقتصادية تعمل في إطار اجتماعي تنموي وفق أحكام الشريعة الإسلامية ويكون أحد أسباب نجاحها مدى اهتمامها بهذا الجانب الإسلامي.

2-أهداف المصارف الإسلامية :

إن البنوك الإسلامية ليست بنوكاً لا تتعامل بالربا وتمتنع عن تمويل السلع والخدمات المحرمة فحسب، وإنما هي منظمات تبنى على العقيدة الإسلامية وتستمد منها كل مقوماتها ولهذا فإن عليها دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية باستخدام الثروات بكفاءة وزيادة الطاقات الإنتاجية، وهكذا فإن هدفها ليس فقط تعظيم الربح وإنما تحقيق القيم الروحية المرتبطة بوظيفة الإنسان في عمارة الأرض و أداء رسالته عليها ويمكن توضيح أهم أهداف البنوك الإسلامية[2] كما في الشكل رقم (1) .

[1] الزحيلي ، وهبة – المعاملات المالية المعاصرة – مرجع سابق – ص518

[2] المغربي ، عبد الحميد عبد الفتاح - الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية – البنك الإسلامي للتنمية – جدة - عام 2004 ص 88 - 91

المصدر : المغربي ، عبد الحميد عبد الفتاح - الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية – مرجع سابق

الشكل رقم (1) أهداف البنك الإسلامي

1. **إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية والمصرفية** : حيث تهدف هذه البنوك إلى تحقيق منهج الله على أرضه فيما يختص بجانب هام من جوانب الحياة وهو المال وطالما أن هذا المال يمثل نعمة وابتلاء وفتنة وزينة ، فيجب أن يكون الهدف تهذيب سلوك الأفراد ووجود المنظمة التي تساعد على حسن الاستفادة من الأموال عند زيادتها أو الحاجة إليها وتعمل البنوك الإسلامية لتحقيق ذلك على :

أ- الالتزام بالقواعد والمبادئ الإسلامية في المعاملات المالية والمصرفية .

ب- استيعاب وتطبيق الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للمال في الإسلام .

2. **تحقيق آمال وطموحات أصحاب البنك والعاملين به :** فالمساهمون قد استثمروا أموالهم بالأسلوب الشرعي الصحيح والعاملون يقومون بأعمال لا شبهة فيها وينتظر الجميع عائداً طيباً ويمكن أن تحقق البنوك الإسلامية ذلك إذا هي تمكنت من الوصول إلى :

أ- قدر مناسب من الأرباح للمساهمين .

ب- موقف معزز في السوق المصرفية وتكوين سمعة طيبة عن البنك وتحقيق الانتشار الجغرافي لوحداته والعمل على زيادة عدد المتعاملين معه .

ج- تنمية الكفايات والمهارات الإدارية لمديري وموظفي البنك حتى يتمكن من الاستمرار في تقديم خدماته وتطويرها .

3. **إشباع حاجات الأفراد المالية :** يهتم البنك الإسلامي بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في ميدان التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية من خلال :

أ- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة بالأسلوب المصرفي الإسلامي .

ب- توفير التمويل اللازم للقطاعات المختلفة في مجالات الإنتاج ومراعاة القواعد الإسلامية .

ج- توسيع نطاق التعامل مع القطاع المصرفي عن طريق تقديم الخدمات المصرفية غير الربوية مع الاهتمام بإدخال الخدمات الهادفة لإحياء صور التعامل الإسلامي.

4. **رعاية متطلبات ومصالح المجتمع :** يعمل البنك الإسلامي على توفير المناخ الطيب لمعاملات الأفراد فتنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الصدق في المعاملات وتحقيق العائد العادل والتعاون بين مختلف الفئات وتعمل البنوك الإسلامية على تحقيق ذلك من خلال :

أ- تحقيق التكافل الاجتماعي بين الأفراد من خلال الأنشطة الاجتماعية المختلفة .

ب- المساهمة في دراسة مشكلات المجتمع والمشاركة في وضع وتنفيذ الحلول المناسبة لها بما تملكه من إمكانات مالية وبشرية وفنية .

ج- منح التسهيلات للمنظمات والأجهزة التي تخدم مصالح البيئة وتقدم ضروريات السلع والخدمات .

أي إن المصارف الإسلامية لا يكون لها هدف وحيد كما في المصارف التقليدية وهو هدف الربح بل يجب أن يكون للمصارف الإسلامية أهداف كثيرة ومتنوعة غير تحقيق الربح، كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية هذه الأهداف تأتي من منطلق الالتزام بالشريعة الإسلامية، وعلى المصارف الإسلامية أن تعمل على تحقيقها ولا تكون شعارات لجذب المودعين ففي النهاية ، فإن مدى مساهمة البنك الإسلامي في المجتمع والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية هي التي تعطيه المكانة في المجتمع وتكسبه ثقة المتعاملين وهذه الأمور مهمة في الصيرفة الإسلامية .

ثالثاً : الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية[1] :

إن الأساس الذي قامت عليه المصارف والمؤسسات الإسلامية هو تقديم البدائل الشرعية للمصارف الربوية، لذا تطلب الأمر وجود رقابة شرعية لمراقبة أعمال ومعاملات تلك المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية والتحقق من مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن القول أن الرقابة الشرعية هي[2]: التأكد من مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى .

وتعتبر الرقابة الشرعية من أهم الأجهزة الرقابية المستحدثة في عمل المؤسسات المالية الإسلامية وهي الأساس الذي يعتمد عليه الكثير من المتعاملين مع هذه المؤسسات لمعرفة مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية كما أنها تعتبر من أهم الفوارق الأساسية بين البنوك الإسلامية والتقليدية، وتظهر أهمية الرقابة الشرعية من خلال عدة نقاط أبرزها[3] :

1- دورها الذي تقوم به وهو الرقابة الشعبية الواجبة على كل مسلم .

2- القيام بالاعتراض على ما تجده في هذه البنوك الإسلامية من خلل شرعي .

---

[1] انظر :
- هندي ، منير إبراهيم - إدارة الأسواق والمنشآت المالية - منشأة المعارف بالإسكندرية - 2002، ص249- 261
- المغربي ، عبد الحميد عبد الفتاح - الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية – مرجع سابق - ص96 - 98
- العجلوني ، محمد محمود – البنوك الإسلامية ، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية – مرجع سابق - ص 119- 122
- إرشد ، محمود عبد الكريم أحمد – الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية – مرجع سابق - ص15 – 17
- خلف ، فليح حسن – البنوك الإسلامية – عالم الكتب الحديث – إربد ، الأردن – 2006 – ص 99 - 107

[2] حماد ، حمزة عبد الكريم محمد – الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية – دار النفائس – عمان ،الأردن – 2006 – ص30

[3] عبادة ، عبد الحليم – مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية – دار النفائس – عمان ، الأردن – 2008

3- التحري عن فعالية الأساليب ونجاعتها لأن من نتائج صحة التطبيق الشرعي للمعاملات المصرفية الإسلامية وسلامتها من الناحية الإدارية إظهار محاسن الشريعة وإثبات كمالها وتمامها .

4- كما يتحمل أعضاء هيئات الرقابة الشرعية عبء التحري عن الطابع الإسلامي لهذه البنوك في الجوهر والمضمون .

أما الفروق الأخرى بين المصارف الإسلامية والتقليدية يمكن إيضاحها وفق ما يلي :

أولاً- الوظيفة الأساسية :

في المصارف التقليدية :تعتبر الوظيفة الأساسية هي الإقراض والاقتراض أي (الاتجار في الديون) فهي تجمع الأموال وتمول مشروعات الأفراد مقابل فائدة محددة.

أما في المصارف إسلامية : فإن الوظيفة الأساسية هي المضاربة الشرعية أي (الاتجار في السلع والخدمات) بمختلف أشكال التمويل بالمضاربة والمشاركة المتناقصة وبيع المرابحة للآمر بالشراء لذلك هي تجمع الأموال وتستثمرها مقابل حصة من ربح غير معروف مقداره.

ثانياً- الأهداف العامة :

المصارف التقليدية : تهدف هذه المصارف إلى تعظيم حقوق المساهمين (الملاك) من خلال اقتراض المال من المدخرين وإقراضه بفارق يمثل ربح المصرف مع التركيز على عاملي المخاطر والربحية في جميع تعاملاتها.

المصارف الإسلامية لها أهداف اقتصادية وأخرى اجتماعية :

1. أهداف اقتصادية

أ- تعظيم حقوق المساهمين من خلال الربح والخسارة الناجمة عن ممارسة الأعمال الشرعية

ب- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي غير الربوي.

2. أهداف اجتماعية :تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات .

ثالثاً- العلاقة بين البنك وعملائه :

في المصارف التقليدية :

- العلاقة بين البنك والمودع: هي علاقة دائن بمدين ويتفرع عن هذه العلاقة أن المودع يعرف مقدماً حجم الدخل المتولد عن الوديعة.
- العلاقة بين البنك والمقترض :تنحصر على إعطاء قروض مقابل فوائد محددة مسبقاً.

وفي المصارف الإسلامية

- العلاقة بين البنك والمودع: علاقة صاحب رأس المال (المودع) ومضارب (البنك)، وبالتالي لا يمكن للمودع أن يعرف ما سينتج عنه الاستثمار، فقد تسفر عمليات البنك عن أرباح كما قد تنتهي بخسارة.
- العلاقة بين البنك والمقترض : قرض حسن بلا فائدة أو أن يحصل المقترض على الأموال وتكون علاقته بالمصرف علاقة مضاربة .

رابعاً- العلاقة مع المصرف المركزي :

المصارف التقليدية تستطيع اللجوء إلى المقرض الأخير وهو البنك المركزي وذلك عند حاجتها للسيولة وعدم تمكنها من توفيرها من مصادر أخرى.

أما المصارف الإسلامية لا يمكنها اللجوء إلى المصرف المركزي لنفس الغرض، وذلك طالما أنها ترفض التعامل على أساس الفائدة في الوقت الذي يرفض فيه البنك المركزي تقديم قروض حسنة.

خامساً- الرقابة على نشاط البنك

يخضع نشاط المصرف التقليدي إلى رقابة من قبل الملاك ممثلة في الجمعية العمومية للمساهمين، كما يخضع لرقابة حكومية من خلال البنك المركزي.

أما المصارف الإسلامية فلا يقتصر الأمر على رقابة الملاك والحكومة بل هناك الرقابة الشرعية ورقابة المودعين .

سادساً- تنويع الأنشطة الاستثمارية

المصارف التقليدية : معظم نشاط البنوك التقليدية في الاستثمار المصرفي تنحصر في عملية الإقراض ، بينما في المصارف الإسلامية تتسم الأنشطة الاستثمارية للبنك الإسلامي بالتعدد والتنوع، فالبنوك الإسلامية يمكن لها أن:

1- تساهم في تأسيس الشركات التي تعمل في مختلف الأنشطة التي لا تخالف الإسلام .
2- كذلك توجه المصارف الإسلامية جزءاً من مواردها للاستثمار المباشر في الأصول الثابتة والمنقولة (في ظل صيغ المضاربة والمشاركة والمرابحة) .
3- تقديم يد العون والخبرة والمساعدة والمشورة الفنية للمضارب بوصفهما شركاء مضاربة.
4- كذلك يقوم البنك الإسلامي (إلى جانب المشاركة والمضاربة والمرابحة) بالإتجار في السلع لحسابه الخاص ليحقق الربح من الفرق بين قيمة الشراء وقيمة البيع .

ويمكن تلخيص أهم الفروقات بين المصارف الإسلامية والتقليدية بالجدول التالي :

وجه المقارنة	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
الأهداف	**تعظيم حقوق المساهمين**	**تعظيم حقوق المساهمين والمودعين وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**
العلاقة بين البنك وعملائه	**علاقة دائن ومدين**	**علاقة مضاربة ومشاركة وربما قرض حسن**
العلاقة مع المصرف المركزي	**تستفيد من وظيفة المسعف الأخير**	**لا تستفيد لأنها لا تتعامل بالربا**
الرقابة على نشاط البنك	**الجمعية العمومية والسلطات النقدية**	**الجمعية العمومية والسلطات النقدية وهيئة الرقابة الشرعية**
الأنشطة الاستثمارية	**أغلبها إقراض واقتراض**	**مضاربات ومرابحات ومشاركات وغيرها الكثير من صيغ التمويل الإسلامي**
العائد للمودعين	**محدد بنسبة ثابتة**	**غير محدد ويتبع عمليات الاستثمار ربحاً أو خسارة**

المصدر : من إعداد الباحث

الجدول رقم (1) الاختلافات بين المصارف الإسلامية والتقليدية

المبحث الثاني : موارد واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

أولاً : موارد الأموال في المصارف الإسلامية :

تعتبر موارد الأموال الأساس التي تستند إليه المصارف بشكل عام والمصارف الإسلامية منها في استخداماتها ونشاطاتها وبالذات الاستثمارية منها ويمكن تقسيمها إلى قسمين الأول الموارد الداخلية والتي تكون ملك للمصرف والثاني الموارد الخارجية والتي تعود الملكية فيها للغير .

1- الموارد الداخلية في المصارف الإسلامية :

يقصد بالموارد الداخلية الموارد المالية المتاحة للاستثمار في هيكل التمويل بالميزانية والتي يمتلكها البنك ، وهي المصادر التي يعتمد عليها البنك الإسلامي في بدء نشاطه ، ثم يستمر دورها مع اتساع أنشطته وعملياته ، وتبدأ برأس مال البنك ، ثم يضاف إليه ما يحتجز من أرباح وما يحدد من احتياطيات بأنواعها المختلفة، بالإضافة إلى ما قد يُتفق عليه من مخصصات ونوجز كل منها في ما يلي :

أ- رأس مال المصرف

هو عبارة عن الأموال التي يتم دفعها من قبل المساهمين أي رأس المال المدفوع و به يتم تأسيس البنك وإيجاد كيانه الاعتباري، وتتمثل أهم الوظائف المنتظر أن يؤديها رأس مال البنك في حماية أموال المودعين وبث الطمأنينة لديهم، ومواجهة نفقات بدء نشاط البنك وتأسيسه، ومواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة، ومواجهة الخسائر الناتجة عن تعثر القروض.

ويتأثر حجم رأس المال المطلوب للبنك الإسلامي بمجموعة متعددة من العوامل من بينها ما تضعه الجهات الرقابية والمصرفية في الدولة، هذا إلى جانب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، والقدرات التمويلية للمؤسسين وطموحاتهم وغايتهم المستقبلية، مما يفرض لتحديد رأس مال البنك دراسة الحالات والبنوك والمؤسسات المالية المشابهة والاستفادة من نتائج ممارساتها السابقة[1].

[1] المغربي ، عبد الحميد عبد الفتاح - الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية – مرجع سابق - ص 113

ب- الأرباح المحتجزة

وتمثل أرباحاً مرحلة يتم ترحيلها للسنوات المالية التالية بناء على قرار من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية على ذلك، وذلك لأغراض مالية واقتصادية[1]، وتمثل الأرباح المحتجزة تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع ، وهي أيضاً حقاً من حقوق الملكية أي تخص المساهمين ومن ثم فلا يجب اقتطاعها إلا مما يخص المساهمين، حيث تلجأ الإدارة في البنك الإسلامي أحياناً إلى احتجاز جزء من أرباحها وهذه الأرباح يتم احتجازها داخلياً لإعادة استخدامها بعد ذلك ولا يدرج في هذا البند الأرباح التي تقرر توزيعها ولم يطالب أصحابها بها وإنما يظهر ذلك ضمن الأرصدة الدائنة الأخرى[2].

ج- الاحتياطيات

وتمثلها الأموال التي يتم الاحتفاظ بها من الأرباح التي يحققها البنك سواء كانت احتياطيات قانونية ، أي أن القوانين ذات العلاقة بعمل المصارف هذه تفرض الاحتفاظ بها، أو احتياطيات عامة تفرضها طبيعة عمل المصرف والظروف المحيطة بها، أو احتياطات خاصة تفرضها سياسة المصرف من أجل دعم مركزه المالي وضمان متانته[3]، وتعد الاحتياطيات حقاً من حقوق المساهمين ومن ثم يجب اقتطاعها من نصيب المساهمين من صافي الربح وليس من صافي الأرباح المتولدة من الموارد التي تم توظيفها ككل والتي يدخل بها أموال المودعين ، وهذا يعني أن يراعي نظام التوزيع في البنوك الإسلامية القيام أولاً بالفصل بين الإيرادات المتولدة التي تخص المساهمين وتلك التي تخص المودعين ثم يقوم البنك بتحميل إيرادات المساهمين بما يجب أن تتحمل من تكاليف عامة للوصول إلى صافي الربح الذي يخص المساهمين وهو الوعاء التي تقتطع منه الاحتياطيات[4]، ومن أهم الاحتياطات في البنوك الإسلامية والتي لا توجد في البنوك التقليدية[5] :

---

[1] زعتري، علاء الدين - المصارف الإسلامية وماذا يجب أن يعرف عنها – مرجع سابق - ص114

[2] المغربي ، عبد الحميد عبد الفتاح - الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية – مرجع سابق - ص116

[3] خلف ، فليح حسن – البنوك الإسلامية – مرجع سابق - ص194

[4] المغربي ، عبد الحميد عبد الفتاح - الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية – مرجع سابق - ص 116

[5] معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المنامة ، البحرين – 2007 – ص392

احتياطي معادل الأرباح : وهو المبلغ الذي يجنبه المصرف من دخل أموال المضاربة قبل اقتطاع نصيب المضارب بغرض المحافظة على مستوى معين من عائد الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار وزيادة حقوق أصحاب الملكية .

احتياطي مخاطر الاستثمار : وهو المبلغ الذي يجنبه المصرف من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار بعد اقتطاع نصيب المضارب لغرض الحماية من الخسارة المستقبلية لأصحاب حسابات الاستثمار.

د- المخصصات[1]

المخصص حساب لتقويم الموجودات يتم تكوينه باستقطاع مبلغ من الدخل بصفته مصروفاً والمخصصات نوعان : خاصة وعامة وكل منهما يرتبط بموجودات الذمم والتمويل والاستثمار إذا كانت مشكوكاً في تحصيلها أو نقصت قيمتها.

المخصص الخاص : هو مبلغ يتم تجنيبه لمقابلة انخفاض مقدر في قيمة موجود محدد سواء كان في موجودات الذمم وذلك لتقويم هذه الموجودات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها أي القيمة المتوقع تحصيلها، أم في موجودات التمويل والاستثمار وذلك لتقويم هذه الموجودات بالتكلفة أو بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها أيهما أقل .

المخصص العام: هو مبلغ يتم تجنيبه لمقابلة خسارة في موجودات الذمم والتمويل والاستثمار التي يحتمل أن تنتج عن مخاطر حالية غير محددة، ويمثل المبلغ المجنب لمعالجة الخسارة المقدرة التي تأثرت بها هذه الموجودات نتيجة لأحداث وقعت في تاريخ قائمة المركز المالي وليس الخسارة المقدرة التي قد تنتج عن أحداث مستقبلية .

ه- الموارد الأخرى

هناك موارد أخرى تتاح لدى المصارف الإسلامية مثل: القروض الحسنة من المساهمين والتأمين المودع من قبل العملاء كغطاء اعتماد مستندي أو غطاء خطابات الضمان وقيمة تأمين الخزائن الحديدية المؤجرة وغيرها .... .

[1] معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية –مرجع سابق – ص389 ، 390

وبشكل عام فإن الموارد الداخلية في المصارف ليس لها وزن نسبي كبير بين موارد المصرف إلا إنها تعتبر خط الدفاع الأول ضد الأزمات والضامن لأموال المودعين .

2- الموارد الخارجية للمصارف الإسلامية :

وهي الأموال التي يحصل عليها المصرف من أطراف خارجية كالمودعين، أي هي الأموال التي تعود ملكيتها لغير المصرف وتتشابه الموارد الخارجية للمصارف الإسلامية مع الموارد الخارجية للمصارف التقليدية إلى حد كبير من ناحية الشكل، ولكنها تختلف عنها من ناحية الهدف وهذه الموارد هي : الودائع المصرفية وتعتبر الأهم والأكثر والتي يعتمد عليها المصرف في أعماله ودفاتر الادخار الإسلامية، وصكوك التمويل الإسلامية، والقروض الحسنة من المؤسسات المالية الإسلامية وغيرها وهنا سوف نتكلم عن الودائع المصرفية وأنواعها لأهميتها.

- **الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية :**

هي مال يضعه صاحبه لدى المصارف إما بصفة أمانة محضة أو من أجل استثماره والاستفادة من ريعه وهي إجمالاً نوعان وديعة عينية ووديعة نقدية ، **فالوديعة العينية** هي عبارة عن شيء مادي كسبائك الذهب أو الفضة أو المستندات مقابل أجر معين في خزائن البنك الحديدية ، أما **الوديعة النقدية المصرفية** فهي النقود المودعة لدى البنك على أن يتعهد بردها عند الطلب أو بعد أجل[1]، **والوديعة النقدية المصرفية ثلاثة أنواع :**

أ- الودائع الائتمانية (الجارية) :

وهي حسابات تعطي لأصحابها الحق في الإيداع فيها والسحب منها بموجب شيكات أو أوامر دفع وذلك دون مشاركة منهم في الأرباح والخسائر التي يحققها المصرف حتى إن البعض يعتبرها قرض حسن يقدمه العميل للبنك دون مقابل[2]، لكن البنوك الإسلامية هنا تحصل على

[1] الزحيلي ، وهبة – المعاملات المالية المعاصرة – مرجع سابق – ص 457 - 458

[2] الحاج ، حسن – أدوات المصرف الإسلامي – جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت – العدد 38 – ص 3

تفويض من صاحب المال يُمكنها من التصرف في الأموال المودعة على ضمان المصرف وتكون عوائد هذا الاستثمار خالصة للمصرف عملاً بالقاعدة الغنم بالغرم والخراج بالضمان[1].

ومن أنواع الحسابات الائتمانية في البنوك الإسلامية[2] :

1. **الحسابات الجارية :** وهي حسابات تقوم البنوك الإسلامية بفتحها للأشخاص الذين يرغبون بحفظ أموالهم فقط أو الذين يرغبون بالحصول على الخدمات المصرفية المتعلقة بالتعامل التجاري أو بخدمات الدفع أو التحويل للاستغناء عن حمل النقود والتعامل النقدي اليومي.
2. **حسابات تحت الطلب :** وهذه الحسابات يتم فصلها أحياناً في بعض البنوك عن الحسابات الجارية لأن أصحابها عادة يكونوا من صغار المودعين أو من الذين يحتاجون إلى حفظ أموالهم لمدة محددة ولا يحتاجون السحب منها باستمرار .

ب- الودائع الادخارية (حسابات التوفير) :

تتسم هذه الحسابات في الغالب بصغر مبالغها واستمرار الحاجة إليها، ولذلك يزداد عدد المودعين فيها، لأنها ترتبط بمعظم المدخرين الصغار وهم أكثر المدخرين عدداً، ومن خلال أعدادهم الكبيرة هذه يمكن أن تتجمع مبالغ لا بأس بها لدى المصارف الإسلامية، والتي يفترض أنها تسعى لجذبها وبالذات الذين لا يتجهون نحو التعامل مع المصارف التقليدية بسبب تعاملها بالفائدة التي تمثل الربح المحرم شرعاً، وأن هذه الودائع تعتبر مهمة نتيجة إمكانية توظيفها في استخدامات قصيرة ومتوسطة الأجل[3].

وهذه الودائع تجمع بين خصائص الودائع تحت الطلب من حيث القدرة على السحب منها في أي وقت والودائع الاستثمارية من حيث إمكانية الحصول على عائد متغير وتقوم البنوك الإسلامية **بتقسيم الوديعة الادخارية إلى قسمين :** الجزء القابل للسحب النقدي والجزء المتبقي لغايات الاستثمار، وينظر إلى الجزء الأول كأنه أمانة مضمونة قابلة للرد وقت ما شاء المودع

[1] سمحان ، حسين محمد و مبارك ،عمر موسى – محاسبة المصارف الإسلامية (في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية) – دار المسيرة – الأردن – 2009 - ص 42
[2] سمحان ، حسين محمد و مبارك ،عمر موسى – محاسبة المصارف الإسلامية – مرجع سابق - ص43
[3] خلف ، فليح حسن – البنوك الإسلامية – مرجع سابق - ص207

والجزء الثاني كوديعة استثمارية ثابتة مشروطة بعقد المضاربة يستخدمها البنك في استثماراته بهدف تحقيق ربح لصغار المدخرين وتعظيم أموالهم بطريقة مشروعة[1] .

ج- الودائع الاستثمارية :

هي الحسابات (الودائع) التي يفتحها البنك الإسلامي لعملائه على سبيل المضاربة، حيث يهدف أصحاب هذه الحسابات إلى استثمار أموالهم فيقومون بتوقيع عقد مع البنك (نموذج فتح حساب) مفاده أنهم يفوضون البنك الإسلامي بالعمل في أموالهم ضمن الشروط الشرعية على أن يتم توزيع أرباح استثمار هذا المال بينهم وبين المصرف الإسلامي بنسب متفق عليها ابتداءً، أما الخسارة فيتحملها أصحاب الأموال ما لم يقصر البنك أو يتعدى على المال، وهذا هو مقتضى عقد المضاربة، وتقوم البنوك الإسلامية بخلط أموال جميع المودعين في هذه الحسابات معاً كما تخلطها بأموالها الخاصة، ويكون البنك هنا هو العامل في المضاربة أو المضارب بينما يكون أرباب الأموال هم المودعين[2].

وتقسم حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية إلى :

1. حسابات الاستثمار المطلقة :

وتسمى حسابات الاستثمار المشترك أو حسابات الاستثمار العام أو ودائع استثمارية مع التفويض حيث تؤسس هذه الحسابات في ضوء قواعد المضاربة المطلقة، وهي الحسابات التي يعطي أصحابها الحق للمصرف في استثمارها على أساس عقد المضاربة على الوجه الذي يراه مناسباً دون تقييدهم له باستثمارها بنفسه أو في مشروع معين أو لغرض معين أو بكيفية معينة مع إمكانية خلط أمواله بأموال هذه الحسابات بإذن من المودعين[3]، ومن أنواعها :

- **حسابات تحت إشعار :**

وهي حسابات تحاول الجمع بين رغبة الشخص في الاستثمار وحاجته لسحب نقوده إذا احتاجها حيث يستطيع منح البنك فرصة استثمار أمواله بشكل جيد، لأنه يتعهد بإشعار البنك

[1] العجلوني ، محمد محمود – البنوك الإسلامية ، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية – مرجع سابق- ص195
[2] سمحان ، حسين محمد و مبارك ،عمر موسى – محاسبة المصارف الإسلامية – مرجع سابق - ص 44
[3] الزامل ، بدر بن علي بن عبدالله – الحسابات الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية – دار ابن الجوزي – الدمام ، السعودية عام 2010- ص55

بحاجته للسحب من حسابه قبل فترة كافية (تسعون يوماً في العادة)، مما يجعل بالإمكان استثمار نسبة أكبر من أمواله المودعة في البنك مقارنة بحسابات التوفير[1] .

- **حسابات الأجل:**

وهي المبلغ المودع لدى المصرف لمدة معينة محددة مسبقاً فإذا بقيت عنده هذه المدة دفع عنها للمودع ربحاً، ويزداد الربح كلما زادت مدة بقاء الوديعة لدى المصرف ولا يمكن سحب الوديعة إلا في تاريخ استحقاقها المحدد مسبقاً، وفي حالة رغبة المودع بالسحب فإن هناك وسائل محددة تختلف من مصرف لأخر تسمح بالسحب، إلا أن المبلغ المسحوب يخسر حصته من الأرباح ويبدأ احتساب الربح لهذا النوع من بداية الشهر التالي للإيداع[2]، وتعتبر هذه الحسابات من أهم مصادر تمويل عمليات البنوك الإسلامية.

2. حسابات الاستثمار المخصصة :

وتؤسس في ظل قواعد المضاربة المقيدة، وهي الودائع التي يقبلها البنك الإسلامي من المودعين لاستثمارها في مشروع معين أو تجارة معينة، ويكون لأصحابها الغنم وعليهم الغرم لأن العميل يقرر في هذه الودائع نوع الاستثمار وطبيعته، ويعمل البنك في هذه الحالة كوكيل للعميل يقوم باستثمار وديعته في مجال معين على أن يحصل البنك على حصة من الأرباح المتحققة لقاء إدارته للاستثمار دون أن يتحمل أي مخاطرة أو خسارة ناشئة عن الاستثمار، وفي العادة ترتبط آجال استرداد هذا النوع من الودائع بآجال استرداد المبالغ المستثمرة في المشروع المحدد[3] .

د- **الودائع المشروطة[4] :**

هي نوع مستحدث من الودائع تأخذ به البنوك الإسلامية التي تعمل في دول لا تسمح لها بتلقي الودائع على أساس (مبدأ المشاركة في الربح والخسارة)، مثال ذلك البنوك العاملة في

---

[1] سمحان ، حسين محمد و مبارك ،عمر موسى – محاسبة المصارف الإسلامية – مرجع سابق - ص45

[2] الزامل ، بدر بن علي بن عبدالله – الحسابات الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية – مرجع سابق - ص50

[3] سفر، أحمد – المصارف الإسلامية (العمليات ، إدارة المخاطر والعلاقة مع المصارف التقليدية والمركزية) – اتحاد المصارف العربية – بيروت لبنان – 2005- ص121

[4] هندي ، منير إبراهيم - إدارة الأسواق والمنشآت المالية - مرجع سابق – ص 267

أوربا والولايات المتحدة الأمريكية حيث تقبل الودائع المشروطة على أنها حساب جاري يمكن استثماره لصالح العميل (إذا ما وجد البنك مشروعاً يحقق شروط العميل والتي عادةً ما تتعلق بالربحية وفترة الاستثمار)، فإذا ما توفرت هذه الشروط حينئذٍ تتحول الوديعة من الحساب الجاري إلى حساب المشروع الذي ينفذ باسم العميل ولصالحه (ولتخرج العملية كلها من دفاتر البنك) أما دور البنك فيما بعد يقتصر تنفيذ تعليمات العميل بشأن المشروع .

ثانياً : استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

حيث إن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً، فإن أساليب التمويل التي يكون عمادها الأساسي الفائدة تختفي بأجندة هذه المصارف الاستثمارية والتمويلية، فلا يوجد قروض أو كمبيالات مخصومة بفائدة ، أما الأنشطة الأخرى التي تمارسها المصارف التقليدية والتي لا تحتوي على فائدة أولا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية يمكن للمصارف الإسلامية أن تمارسها وبالتالي يمكن تقسيم استخدامات وتوظيفات الأموال في البنوك الإسلامية إلى قسمين:

1- الأنشطة المصرفية للمصارف الإسلامية:

تمارس البنوك الإسلامية أنشطة مصرفية مماثلة لتلك في البنوك التقليدية (يقصد بذلك الأنشطة التي لا تنطوي على فوائد) نذكر منها على سبيل المثال:

أ- منح القروض والسلف مقابل ضمانات عينية أو شخصية باعتبار القروض الممنوحة خدمة غير مأجورة (قرض حسن).

ب- توفير التسهيلات اللازمة لعمليات حفظ النقود والأوراق المالية والمقتنيات الثمينة.

ج- خدمات الدفع عن الغير وتحصيل الأوراق التجارية (ويتقاضى المصرف بذلك أجراً على التحصيل وتكون العملية من باب الوكالة بالأجر أو الإجارة المشروعة الجائزة).

د- تحويل الأموال في الداخل والخارج وفتح الاعتمادات المستندية وتبليغها وإصدار خطابات الضمان.

ه- الصرف: عمليات البيع والشراء للنقد الأجنبي وعمليات استبدال العملة .

و- تقديم المشورة الفنية والخبرة: بمقابل أحياناً وهو جائز أو بدون مقابل (كأعمال الزكاة).

2- الأنشطة غير المصرفية للمصارف الإسلامية (صيغ التمويل الإسلامية):

لما كان الإقراض الذي يمثل النشاط الأساسي للبنوك التقليدية لا يناسب المصارف الإسلامية، فقد استحدثت المصارف الإسلامية سبل استثمارية غير مصرفية تتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية وخالية من الفائدة وهي الأدوات المالية الإسلامية أو صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية، والتي تمثل الجزء الأكبر لاستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، وفي ما يلي نذكر أهم أنواع هذه الصيغ وكيفية استخدامها في المصارف الإسلامية .

1- المرابحة :

تعريفها : البيع برأس المال وربح معلوم .

ويتم توظيفها في المصارف الإسلامية من خلال عقد المرابحة و المرابحة للآمر بالشراء، ويقصد بالمرابحة اتفاق يبيع بموجبه البنك الإسلامي العميل أصلاً من نوع معين في حوزته بسعر التكلفة (سعر الشراء مضافاً إليه التكاليف المباشرة الأخرى) إضافةً إلى هامش ربح معلوم، أما عقد المرابحة للآمر بالشراء فيقصد به اتفاق يبيع بموجبه البنك الإسلامي للعميل بسعر التكلفة إضافةً إلى هامش ربح متفق عليه أصلاً من نوع معين تم شراؤه وحيازته من قبل البنك الإسلامي بناء على وعد بالشراء من العميل قد يكون ملزماً وقد يكون غير ملزم[1]، وتعتبر المرابحة للآمر بالشراء من أهم أدوات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية وأكثرها شيوعاً ويحدد العميل مواصفات وسعر السلعة التي يريد شرائها، وتلعب المرابحة دوراً فعالاً في تمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية سواء تمثلت البضاعة محل المرابحة في أصول ثابتة مثل الآلات والعدد أو في أصول متداولة مثل المواد الخام والسلع الجاهزة للاستهلاك .

شروط عقد المرابحة[2] :

إن بيع المرابحة باعتباره أحد أنواع البيوع يشترط فيه ما يشترط في البيوع بصفة عامة إضافة إلى ما يختص من شروط خاصة وهي:

---

[1] العزعزي ، شهاب أحمد سعيد – إدارة البنوك الإسلامية – دار النفائس – عمان ، الأردن – 2012 – ص 29

[2] انظر :

- إرشد ، محمود عبد الكريم أحمد – الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية – مرجع سابق – ص79 - 80
- الوادي ، محمود حسين و سمحان ، حسين محمد – المصارف الإسلامية – مرجع سابق - ص136

أ- أن يكون الثمن الأول للسلعة معلوماً للآمر بالشراء بما في ذلك المصروفات المعتبرة.

ب- أن يكون الربح معلوماً للطرفين لأنه جزء من الثمن .

ج- أن يكون العقد الأول صحيحاً (أي شراء البنك للسلعة من مالكها الأول عقد صحيح من الناحية الشرعية) .

د- أن لا يكون الثمن في العقد الأول مقابلاً بجنسه من أموال الربا، كأن يشتري البنك البضاعة بجنسها (قمح مقابل قمح أو ملح مقابل ملح فلا يجوز بيعها في هذه الحالة بجنسها مرابحة) .

ه- أن تدخل السلعة المأمور بشرائها في ملكية المصرف وضمانه قبل انعقاد العقد الثاني مع العميل .

و- أن لا يكون الثمن في بيع المرابحة قابلاً للزيادة في حالة عجز العميل عن السداد (كشرط جزائي أو غرامات تأخير) .

ويتم تطبيق المرابحة في البنوك بإتباع الخطوات التالية[1] :

1- يتقدم العميل بطلب إلى البنك يحدد فيه مواصفات كاملة عن السلعة التي يحتاج إليها .

2- يدرس البنك طلب العميل وفي حالة موافقة البنك على شراء السلعة يوضح للعميل ثمن الشراء وما تتكلفه السلعة من مصروفات ثم يتم الاتفاق النهائي متضمناً الربح .

3- يقوم البنك بشراء السلعة لنفسه ويتملكها بعد استلامها من المورد.

4- يقوم البنك بعد ذلك بإبرام عقد البيع بينه وبين العميل بعد فحصه للسلعة مع تحمل تبعة الهلاك قبل التسليم وتبعة الرد بالعيب الخفي .

2- المضاربة :

المضاربة (القراض): هي اتفاق بين طرفين، يبذل أحدهما فيه ماله ويبذل الآخر جهده ونشاطه في الاتجار والعمل بهذا المال، على أن يكون الربح بينهما على حسب ما يشترطان، بنسبة شائعة بينهما، وإذا لم تربح الشركة لم يكن لصاحب المال غير رأسماله، وضاع على المضارب كده وجهده، وإذا خسرت الشركة فإنها تكون على صاحب المال وحده ولا يتحمل عامل المضاربة شيئاً منها مقابل ضياع جهده وعمله، إذ ليس من العدل أن يضيع عليه جهده

[1] ناصر ، سليمان – تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية – المطبعة العربية – غرداية ، الجزائر - 2002 - ص113

وعمله ثم يطالب بمشاركة رب المال فيما ضاع من ماله ما دام ذلك لم يكن عن تقصير وإهمال[1]، وهي على نوعين مضاربة مطلقة أو مقيدة[2] :

مضاربة مطلقة : فهي التي تتم دون قيود بأن يدفع البنك المال مضاربة من غير تعيين العمل والمكان والزمان وصفة العمل ومن يعامله المضارب .

مضاربة مقيدة : فهي المقترنة ببعض القيود بأن يدفع البنك مالاً إلى شخص آخر على أن يعمل به في بضاعة معينة أو سوق معين أو وقت معين أولا يتعامل إلا مع شخص معين، وعلى هذا يجوز أن يشترط رب المال على المضارب ألا يتاجر إلا في سلع تحقق في عرف السوق حداً معيناً من الربح .

شروط عقد المضاربة[3] :

يمكن تقسيم الشروط المتعلقة بعقد المضاربة إلى ثلاثة أقسام رئيسية، منها ما يتعلق برأس المال ومنها ما يتعلق بالعمل ومنها ما يتعلق بالربح .

الشروط المتعلقة برأس المال :

1. أن يكون رأس المال من النقود المضروبة من الدراهم والدنانير أما إذا كان رأس المال من العروض فهذا مختلف فيه .
2. أن لا يكون رأس المال ديناً في ذمة المضارب .
3. أن يكون رأس المال معلوماً لكلاً من رب المال والمضارب .

الشروط المتعلقة بالعمل :

1. أن يتم تسليم رأس مال المضاربة إلى المضارب وإطلاق يده فيه.
2. أن يكون العمل مشروعاً مما تجوز فيه المضاربة وحسب شروط عقد المضاربة .

الشروط المتعلقة بالربح :

[1] الأمين ، حسن – المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة – البنك الإسلامي للتنمية – جدة ، السعودية – 2000 - ص 19
[2] الزحيلي ، وهبة – المعاملات المالية المعاصرة – مرجع سابق – ص 440
[3] الوادي ، محمود حسين و سمحان ، حسين محمد – المصارف الإسلامية – مرجع سابق - ص57

1. تحديد نصيب كل من رب المال والمضارب من الربح عند التعاقد .
2. أن يكون نصيب كل طرف نسبة شائعة من الربح وليس مقداراً محدداً .
3. لا يصح أن يشترط أحد المتعاقدين لنفسه كمية محددة من الربح .

وتوظيفها في المصارف الإسلامية يتم في ثلاثة أشكال[1] **:**

المضاربة المشتركة: هي أن يعرض المصرف الإسلامي باعتباره مضارباً على أصحاب الأموال استثمار مدخراتهم، كما يعرض المصرف باعتباره صاحب مال أو وكيل عن أصحاب المال على أصحاب المشروعات الاستثمارية استثمار تلك الأموال، على أن توزع الأرباح حسب الاتفاق بين الأطراف الثلاثة والخسارة على صاحب المال، ومعظم الأموال التي تستثمر بهذه الطريقة في المصارف الإسلامية هي من الودائع الاستثمارية الثابتة والودائع الادخارية .

المضاربة المنتهية بالتملك: وهي المضاربة التي تنشأ بين المصرف والمضارب بحيث يدفع المصرف المال ويقوم المضارب بالعمل، ويعطي المصرف فيها الحق للمضارب في الحلول محله دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها، أو يقدم المصرف أداة إنتاج لمن يعمل عليها بجزء شائع من الناتج على أن يجنب نصيب العامل أو جزء منه حسب الاتفاق إلى أن يبلغ قيمة تلك الأداة .

المضاربة المنفردة: وهي أن يقدم المصرف التمويل لمشروع معين ويقوم العامل بالأعمال اللازمة والأرباح حسب الاتفاق، ولقد قللت المصارف من هذا النوع لحد انعدامه وذلك نتيجة لممارسات الأفراد البعيدة عن روح الشرع الحنيف والأمانة .

3- المشاركة :

الشركة أو المشاركة عقد بين اثنين فأكثر على أن يكون الأصل أي رأس المال والربح مشتركاً بينهم والمقصود هنا بالمشاركة ما يعرف بالفقه الإسلامي بشركة العنان وهي اشتراك اثنين أو أكثر في رأس مال على أن يتاجرا فيه والربح بينهما، على أن يتفقا ألا يتصرف أحدهما إلا بإذن صاحبه وذلك أن كلاً منهما أخذ بعنان صاحبه[2] .

[1] إرشد ، محمود عبد الكريم أحمد – الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية – مرجع سابق - ص 43 - 49 - 50
[2] سفر، أحمد – المصارف الإسلامية – مرجع سابق – ص167

ويمكن تعريفها من منظور البنك الإسلامي بأنها اتفاق بين البنك والعميل للمساهمة في رأس المال بنسب متساوية أو متفاوتة في إنشاء مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم أو تملك عقار أو أصل منقول سواء على أساس دائم أو متناقص، وتتم المشاركة في الأرباح وفقاً لشروط اتفاقية المشاركة بينما تتم المشاركة في الخسائر وفقاً لنصيب المشارك في رأس المال[1] .

وتعتبر صيغة المشاركة من أهم صيغ التمويل في المصارف الإسلامية باعتبارها الصيغة الاستثمارية الأساسية المجسدة لأهداف ومبادئ الاقتصاد الإسلامي .

شروط عقد المشاركة :

الشروط الخاصة برأس المال[2] :

1. أن يكون رأس المال نقداً لا عرضاً وإن أجاز المالكية العروض .
2. أن يكون رأس المال حاضراً لا ديناً ولا مالاً غائباً .
3. أن يكون رأس المال معلوم القدر والجنس والصفة .
4. لا يشترط التساوي في حصص رأس المال كما لا يشترط المساواة في العمل والإدارة.
5. أن لا يضمن أحد الشركاء مال الشركة أو مال الشريك أو حصة الشركاء الآخرين وليس للشريك التبرع بمال الشركة أو الإقراض أو الهبة أو الإعارة[3] .

الشروط الخاصة بتوزيع الأرباح والخسائر[4] :

1. أن يكون العقد واضحاً فيما يتعلق بقوانين توزيع الربح المشاع بين الشركاء.
2. أن يكون نصيب كل شريك في الربح بنسبة شائعة منه ولا يكون مبلغاً محدداً .
3. لا يشترط المساواة في حصص الربح ويجوز أن تزيد حصة أحد الشركاء في الربح عن حصته في رأس المال إذا كان هذا الشريك عاملاً وذلك مكافأة له وتعويضاً عن عمله وبديلاً عن أجره .
4. يجب أن تكون الخسارة بقدر حصة كل شريك في رأس المال.

---

[1] العزعزي ، شهاب أحمد سعيد – إدارة البنوك الإسلامية – مرجع سابق - ص38

[2] العجلوني ، محمد محمود – البنوك الإسلامية ، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية – مرجع سابق- ص226

[3] الوادي ، محمود حسين و سمحان ، حسين محمد – المصارف الإسلامية – مرجع سابق - ص 169

[4] العجلوني ، محمد محمود – البنوك الإسلامية ، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية – مرجع سابق - ص 226

والملاحظ عملياً أن البنوك الإسلامية تطبق المشاركة في ثلاثة أشكال :

المشاركة في تمويل صفقة معينة أو مشاركة مؤقتة : وهي المشاركة التي تخص عملية تجارية تنتهي بانتهاء هذه الصفقة بحيث يشترك البنك مع العميل في تمويل هذه العملية بنسب معينة ثم يقتسمان الربح حسب هذه النسب أو حسب الاتفاق وهي تتم عادة في الأجل القصير لأنها توجه لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير أو تمويل رأس المال العامل .... الخ[1] .

المشاركة الدائمة : وهي اشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح دون أن يتم تحديد أجل معين لانتهاء هذه الشركة، ومثال ذلك اشتراك البنوك الإسلامية في إنشاء الشركات المساهمة أو المساهمة فيها بهدف السيطرة عليها أو بهدف البقاء فيها لأسباب معينة [2].

المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتملك : وهي المشاركة التي يتم فيها تحديد نصيب كل من البنك والعميل في رأس المال وعندما يبدأ هذا المشروع في تحقيق الأرباح يتنازل البنك تدريجياً عن حصته في رأس المال، ببيعها للعميل إلى أن يصبح هذا المشروع بعد مدة معينة متفق عليها مملوكاً بالكامل من قبل العميل[3] .

4- بيع السلم :

تعريفه : السلم عملية مبادلة ثمن بمبيع، والثمن عاجل أو مقدم، والمبيع آجل أو مؤجل[4].

أما في المصارف الإسلامية يقصد بعقد السلم اتفاق لشراء سلعة من نوع معين بكمية وجودة محددة بسعر محدد مسبقاً تسلم في تاريخ مستقبلي محدد، ويدفع البنك الإسلامي بصفته المشتري كامل سعر الشراء عند إبرام عقد السلم أو في غضون فترة لا تتجاوز ثلاثة أيام حسبما تراه الهيئة الشرعية للبنك الإسلامي مباحاً، وفي حالات معينة يبرم البنك الإسلامي عقد سلم مدعوم بعقد آخر يسمى السلم الموازي ليبيع سلعة مشتراة بموجب عقد سلم إلى طرف غير البائع الأصلي ويتيح السلم الموازي للبنك الإسلامي بيع السلعة وتسليمها في المستقبل بسعر محدد مسبقاً (وبذلك تتم تغطية مخاطر الأسعار المتعلقة بعقد السلم الأصلي)، ويعفي

---

[1] ناصر ، سليمان – تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية – مرجع سابق - ص103

[2] الوادي ، محمود حسين و سمحان ، حسين محمد – المصارف الإسلامية – مرجع سابق - ص169

[3] ناصر ، سليمان – تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية – مرجع سابق – ص104

[4] عمر ، محمد عبد الحليم – الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم – البنك الإسلامي للتنمية – جدة – 2004- ص 14

البنك من حيازة السلعة وتخزينها، إن عدم تسليم عميل السلم للسلعة (أي مخاطر الطرف المتعامل معه) لا يعفي البنك الإسلامي من التزاماته بتسليم السلعة للطرف الآخر بموجب عقد السلم وبالتالي تعرضه للخسارة إذا ما حصل على السلعة من مكان آخر[1] .

شروط عقد بيع السلم[2] :

1. أن يوصف الشيء المباع بالصفات التي تضبطه وتميزه عن غيره (أي ضرورة تحديد نوع المبيع وجنسه وصفته ووزنه وكيله.....).
2. أن يكون الشيء المباع ديناً في الذمة (أي يقع على سلعة غير موجودة وقت التعاقد وغير مشاهدة للمشتري ولكن وجودها ممكن في المستقبل)، فلا يجوز أن يكون عيناً موجودة حاضرة (كالأراضي والعقارات، فالعين الموجودة تباع مطلقاً وليس سلماً).
3. يشترط في المبيع أن يكون قابلاً للتسليم في الأجل المحدد له وإلا اعتبر عقد بيع السلم باطلاً.
4. يشترط أن يكون رأس مال السلم معلوماً وأن يعجل تسليمه إلى البائع في مجلس العقد.
5. يشترط ذكر مكان تسليم المبيع إذا كانت تتطلب نقلاً ومصاريف.
6. يجوز أخذ الرهن أو الكفيل بدين السلم بهدف ضمان وفاء البائع بتسليم السلعة المباعة وما يترتب عليه من التزامات في المواعيد المحددة.
7. لا يجوز (يحرم) لمشتري بضاعة السلم أن يقوم ببيعها قبل استلامها (لأن ذلك يمثل بيعاً للدين بزيادة عليه وهو ما تحرمه الشريعة الإسلامية).
8. يجوز للمشتري أن يدخل في سلم موازٍ جديد لا علاقة له بالسلم الأول.

5- الإجارة :

تعريفها : تمليك منفعة معلومة زمناً معلوماً بعوضٍ معلوم .

ويقصد بها تأجير الأصول المنتجة وهناك نوعين من التأجير: التمويلي أو الرأسمالي و التمويل التشغيلي، النوع الأول وهو اتفاق قطعي لا رجعة فيه بين العميل والبنك ويشترط فيه البنك أصلاً رأسمالياً عادة ما يتمثل في آلة يؤجرها للعميل لفترة متفق عليها وتظل ملكية

[1] العزعزي ، شهاب أحمد سعيد – إدارة البنوك الإسلامية – مرجع سابق ص29 - 30

[2] الشعار ، محمد نضال - أسس العمل المصرفي - الجندي للطباعة والنشر - حلب - 2005 - ص 45-46.

الأصل من حق البنك والاستخدام من حق العميل في مقابل قسط إيجار متفق عليه وفي نهاية المدة المتفق عليها يعود الأصل المستأجر للبنك ، أما النوع الثاني أي التأجير التشغيلي يمكن إلغاءه، وإن فترة التأجير تكون قصيرة عادة إضافة إلى مسؤولية البنك عن جميع نفقات الملكية وصيانة الأصل وإصلاحه[1] .

وتستخدم المصارف الإسلامية نوع آخر من الإجارة وهو ما يعرف بالإجارة المنتهية بالتملك وهو نوع من التأجير التشغيلي، والمقصود بها قيام المصرف الإسلامي بإيجار أصل استعمالي ثابت إلى شخص مدة معلومة وقد تزيد الأقساط الإيجارية عن أجر المثل، على أن يملكه إياه بعد انتهاء المدة ودفعه للأقساط المحددة الآجال بعقد جديد، فإذا أدى المستأجر الأجر انتقل الأصل المالي إلى ملك المستأجر في بيع بالمجان أو بثمن رمزي أو عند دفعه القسط الأخير، فإذا تخلف عن دفع الأقساط طبقت عليه أحكام عقد الإجارة بفسخ العقد لعدم دفع الأجر[2].

شروط الإجارة[3] :

1. توفر الشروط التي يجب أن تتوفر في العقد بشكل عام مثل الإيجاب والقبول
2. أن يكون المؤجر مالكاً للمنفعة .
3. أن تكون المنفعة معلومة علماً نافياً للجهالة .
4. أن يكون الثمن معلوماً جنساً ونوعاً وصفةً .
5. أن تكون مدة التأجير معلومة وتتناسب مع عمر الأصل .
6. أن لا يتعلق بالمنفعة حق للغير .
7. أن يكون الأصل (العين) محل التأجير من الأصول التي ينتفع بها مع بقاء عينها (نسبياً) فيجوز تأجير البيت والسيارة ولا يجوز تأجير النقود أو الخبز مثلاً .

[1] الحاج ، حسن – أدوات المصرف الإسلامي – مرجع سابق – ص 7
[2] إرشد ، محمود عبد الكريم أحمد – الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية – مرجع سابق - ص 63
[3] الوادي ، محمود حسين و سمحان ، حسين محمد – المصارف الإسلامية – مرجع سابق - ص206

6- الاستصناع :

هو عقد يُشترى به في الحال شيء مما يصنع صنعاً، يُلزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده، وبأوصاف مخصوصة وبثمن محدود، ويسمى المشتري مستصنعاً والبائع صانعاً والشيء محل التعاقد مستصنعاً فيه والعوض يسمى ثمناً كما في البيع المطلق[1] .

ويمكن تعريفه أيضاً : بأنه عقد بيع يتم بمقتضاه تسليم البضاعة مستقبلاً مع دفع ثمنها مقدماً كما أنه عقد عمالة واستخدام أشخاص لإنتاج سلعة معينة .

وفي مثل هذه العقود يمكن أن يوظف البنك أمواله باعتباره مستصنعاً أي طالباً لمنتجات مصنعة ذات مواصفات خاصة يدفع ثمنها من ماله الخاص ويتصرف فيها بيعاً أو تأجيراً، أو باعتباره صانعاً حيث تقدم إليه الطلبات من العملاء لاستصناع عقارات أو معدات أو آلات أو سلع استهلاكية، وحيث أن البنك ليس في حقيقة الأمر مصنعاً، فهو يقوم بدوره بالتعاقد مع المصنع الأصلي بعقد استصناع آخر يكون فيه المصرف مستصنعاً لتصنيع ما تم الاتفاق عليه في عقد الاستصناع الأول بين البنك والعميل وهذا ما يطلق عليه بالاستصناع الموازي[2] .

شروط عقد الاستصناع[3] :

يشترط لعقد الاستصناع شروط خاصة – إضافة إلى شروط البيع – هي :

١. أن يكون المصنوع معلوماً : بتحديد مواصفات الشيء المطلوب صناعته تحديداً وافياً يمنع التنازع عند التسليم .

٢. أن يكون المصنوع مما تدخله الصناعة، فلا يصح في البقول والحبوب ونحو ذلك .

٣. أن يكون الشيء المصنوع مما يجري التعامل فيه .

٤. أن تكون المواد المستخدمة في الشيء المصنوع من الصانع، فإذا كانت من المستصنع فإنه يكون عقد إجارة لا عقد استصناع .

---

[1] الزرقا ، مصطفى أحمد – عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة – البنك الإسلامي للتنمية - ص20

[2] العجلوني ، محمد محمود – البنوك الإسلامية ، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية – مرجع سابق- ص 285

[3] موسى عمر مبارك أبو محيميد – مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال بازل 2- رسالة دكتوراه ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية – 2008 - ص 81

٥. بيان الثمن جنساً وعدداً بما يمنع التنازع، فالجنس : كالدينار الأردني، والعدد : كالألف .

٦. بيان مكان تسليم المبيع إذا احتيج إلى ذلك .

لقد قمنا بتوضيح أهم صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية وهذه الصيغ هي أساس وجوهر عمل المصارف الإسلامية وهي مصدر الإيرادات الأكبر للمصارف الإسلامية .

المبحث الثالث :الأرباح في المصارف الإسلامية وأسس توزيعها

يهدف المصرف الإسلامي مثله في ذلك مثل أية مؤسسة مالية إلى تحقيق عائد مناسب على استثماراته، يستطيع من خلاله إرضاء المتعاملين بمعدل أرباح لا يقل عن عائد الفرصة البديلة في السوق المصرفية إضافة إلى تقوية مركزه المالي أمام منافسيه، حيث يتم في البنك الإسلامي استبعاد التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً، مع مراعاة الضوابط التي تحكم عملية تحقيق الربح مثل مشروعية الاستثمارات، قاعدة الغنم بالغرم وغيرها من القواعد الفقهية الأخرى .

إن البنوك الإسلامية لم تنشأ لملاكها ولأصحاب حملة الأسهم فقط ، أي لا يجب أن تحقق فائض لحساب الملاك فقط على اعتبار أن الأموال المملوكة اختلطت مع الودائع الاستثمارية لتحقيق الفائض، ويجب أن لا يكون تحقيق هذا الفائض على حساب العملاء طالبي التمويل و المشاركات لمصلحة المساهمين والمودعين، وأن لا يضع المصرف حصة مشاركة مرتفعة ولذلك فإن مفهوم معدل الربح يصبح مرتبطاً ليس فقط بتعظيم رفاهية الملاك وأصحاب ودائع الاستثمار بل وبطالبي التمويل أيضاً ، فإذا توسعنا في المفهوم فإننا لن نستطيع أن نقول أن إدارة البنك أمناء استثمار لصالح الملاك أو لصالح الملاك والمودعين أو لصالح الملاك والمودعين وطالبي التمويل بالمشاركة والمضاربة، بل نستطيع القول بأنهم أمناء لتحقيق مصالح مجموعة متعددة تشمل الموظفين كما تشمل الفقراء والمساكين والبيئية المحيطة[1] .

وهناك عدة اعتبارات تقيد الربحية في البنوك الإسلامية منها[2] :

1- نسبة السيولة المفروضة عليها من قبل السلطات النقدية .
2- مستوى المخاطر ومدى قدرة إدارة المخاطر على تلافيها .
3- ضمان حقوق المودعين بمعنى كيفية مواجهة السحب (سحب الودائع).

أولاً : الإيرادات في المصارف الإسلامية :

نتيجة للأنشطة المتعددة والمتنوعة للمصرف الإسلامي، فإن الأرباح في المصارف الإسلامية متعددة ومتنوعة أيضاً، وهي أرباح ناتجة عن الأنشطة المصرفية وأرباح ناتجة عن عمليات

[1] هواري ، سيد – الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ،الاستثمار- الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية – 1982- ص142
[2] عبادة ، إبراهيم عبد الحليم – مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية – مرجع سابق

التمويل والاستثمار في الصيغ الإسلامية التي تمثل النسبة الأكبر من إيرادات المصرف الإسلامي، وهذه الأرباح منها ما هو ناتج من أموال المصرف الخاصة ومنها ما هو نتيجة للأموال المختلطة بين أموال المودعين وأموال المصرف (المساهمين) .

1- الإيرادات الناتجة عن الأنشطة المصرفية :

يقدم المصرف الإسلامي لعملائه مجموعة من الخدمات المصرفية - بصفته وكيلا عنهم - التي تسهل لهم تداول الأموال وتشغيلها بما يوفر الوقت والجهد، وهذه الخدمات وليدة الحاجة ومرتبطة بالتطور الاقتصادي والاجتماعي وأساليب التقنية الحديثة، ويتقاضى المصرف مقابل قيامه بهذه الخدمات عمولات تكيف شرعاً على أنها أجر مقابل، عمل وهى تمثل نسبة ما بين 5% إلى 10% من إجمالي إيرادات البنك ، إن واقع التطبيق العملي وما يقول به الكثير من الكتَّاب هو أن يختص البنك وحده بإيرادات الخدمات المصرفية، بحجة أن أداء هذه الخدمات يتم من خلال إمكانيات المصرف المملوكة له وبواسطة موظفيه الذين يتقاضون رواتبهم منه، وهذا مقبول شرعاً مع مراعاة ما يلي[1]:

أ- أن بعض البنوك تحمّل إيرادات الاستثمارات المشتركة بالمصروفات الإدارية والعمومية التي تتضمن إهلاك الأصول الثابتة وأجور العاملين المستخدمة في أداء الخدمات المصرفية، وهذا يعني أن أصحاب حسابات الاستثمار يساهمون في التكاليف اللازمة لأداء هذه الخدمات، وطبقاً للقاعدة الشرعية "الغنم بالغرم" فإنه إذا تم تحميل إيرادات الاستثمارات المشتركة بهذه المصروفات، فإن أصحاب حسابات الاستثمار يستحقون نصيباً في إيرادات الخدمات المصرفية.

ب-إن أداء بعض هذه الخدمات تستخدم فيه أموال نقدية مثل عمليات الصرف الأجنبي التي ينتج عنها إيراد، وبما أن المصرف يخلط أمواله بأموال حسابات الاستثمار المطلقة، فإنهما يستخدمان معاً في أداء هذه الخدمة الأمر الذي يقتضى توزيع الإيرادات الناتجة عنها بينهم وبين البنك.

[1] عمر ، محمد عبد الحليم - الأسس الشرعية والمحاسبية لتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية – مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية – جامعة الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة – 2002

وحول علاقة عوائد الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف الإسلامي بالمساهمين أو المودعين فإن الأمر يستلزم تحديد أوجه العلاقة بين طبيعة الخدمة المقدمة والعناصر التالية[1] :

1. عنصر رأس المال : ويتمثل في المباني المملوكة للبنك لإجراء النشاط فيه وما تحتويه من التجهيزات والمعدات والخزائن، التي تعود ملكيتها إلى المساهمين فقط و بالتالي فإنه لا دخل لأصحاب الودائع بالإيرادات الناتجة عن هذا العنصر.
2. عنصر العمل : ويشمل الأنشطة التي يقوم بها المصرف الإسلامي لخدمة عملائه والمتمثلة في الخبرة والمقدرة الفنية المتخصصة في القيام بتقديم الخدمات المصرفية السابق مناقشتها، بالإضافة إلى قيامه بعمل الدراسات الاقتصادية وتقديم المعلومات الفنية عن المشروعات الجديدة وتحليل ميزانيات المشروعات وغيرها من الجهد المبذول من قبل إدارة البنك، وهذا العنصر يتعلق بجهد وكفاءة الإدارة في تقديم تلك الخدمات مما يجعله يرتبط بصفه أصلية بالمساهمين دون المودعين، فهم المسؤولون أولاً وأخيراً عن أنشطة البنك، وبذلك فلا دخل لأصحاب الودائع بالإيرادات الناتجة عن هذه الأعمال .
3. عنصر الشهرة والاسم التجاري: تعتبر الشهرة أو السمعة الطيبة المبنية على قواعد المعاملات الشرعية في الفقه الإسلامي التي يتمتع بها المصرف هي إحدى مقومات نجاحه، والتي تؤثر في جذب العملاء خاصة في مجال الخدمات المصرفية التي تنافس فيها البنوك الإسلامية كافة البنوك التقليدية، وبالتالي فإن زيادة الإيرادات المتأتية عن هذه الشهرة هي من حق المساهمين دون المودعين.

وتأسيساً على تلك المفاهيم فإن كافة الإيرادات المتولدة عن الأنشطة الخدمية المصرفية التي يقوم بها البنك الإسلامي تتعلق بالمساهمين وحدهم، باعتبارهم أصحاب عوامل الإنتاج التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات، وبالتالي فإن العوائد الناتجة عن أنشطة الخدمات المصرفية ترجع بالدرجة الأولى إلى إدارة المصرف والمساهمين، فهي من الحق الخالص للمساهمين دون المودعين.

[1] الأبجي ، كوثر عبد الفتاح - قياس و توزيع الربح في البنك الإسلامي – المعهد العالمي للفكر الإسلامي- القاهرة - 1996 م

2- الإيرادات الناتجة عن عمليات التمويل والاستثمار(صيغ التمويل الإسلامي) :

وتمثل النسبة الأكبر من إيرادات المصارف الإسلامية بوجه عام، حيث تصل إلى ما بين 90% إلى 95% من إجمالي الإيرادات، وتنقسم بحسب مصدر تمويلها إلى الأنواع التالية[1]:

أ- **إيرادات الاستثمارات الذاتية للبنك:** وهى المتولدة من استثمارات ممولة من أموال أصحاب حقوق الملكية فقط، فمن المعروف أن أموال حقوق الملكية تتمثل في كل من رأس مال البنك والاحتياطيات والأرباح المرحلة أو المتبقاة، وأن البنك يستخدم جزءاً منها يصل إلى حوالي ١٠% في تمويل الأصول الثابتة و جزءاً آخر لتمويل استثمارات ذاتية وهي عادة تأسيس والإسهام في شركات، حيث أن هذه الاستثمارات تكون طويلة الأجل ويحظر عليه تمويلها من أموال أصحاب الحسابات، والجزء الباقي يخلطه مع أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة ويستثمرهما معاً، والإيرادات الناتجة عن الاستثمارات الممولة من الموارد الذاتية يختص بها المصرف وبالتالي لا تدخل في عملية التوزيع بينه وبين أصحاب حسابات الاستثمار وذلك لأن إنفاق هذه الأموال نحو الإنشاءات والتكوين الرأسمالي، يعد من المستلزمات الأساسية التي تقتضيها طبيعة العمل في البنك واستخداماتها في مزاولة نشاطه المصرفي، وبالتالي فهي من حصة العمل التي يجب أن يقدمها البنك والتي يتقاضى في مقابلها نسبة معينة من الأرباح كمضارب.

ب- **إيرادات الاستثمارات المشتركة:** يطلق مصطلح الاستثمارات المشتركة على الاستثمارات الممولة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، المخلوطة بالجزء المتاح من أموال المصرف (أموال حقوق الملكية) والإيرادات الناتجة من هذه الاستثمارات هي التي تخضع للتوزيع بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار.

وتعد عملية التوزيع هذه من أساسيات العمل المحاسبي في المصرف الإسلامي، حيث أنها تثير مشكلة محاسبية وتطبيقية معقدة نظراً لارتباطها بعلاقات جديدة ناتجة عن تطبيق علاقة عقد

[1] عمر ، محمد عبد الحليم - الأسس الشرعية والمحاسبية لتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية – مرجع سابق

المضاربة القائم أصلاً بين البنك ممثلاً عن المساهمين من ناحية وأصحاب الأموال (المودعين) من ناحية أخرى وأهم هذه المشكلات[1] :

1. تعدد صيغ الاستثمار الإسلامية، كالمشاركة والمرابحة والمضاربة والاستصناع والسلم مما يتطلب وجود أسس وقواعد محاسبية لتقسيم وتوزيع الأرباح.
2. تباين مجالات الاستثمار من تجارة وزراعة وصناعة مما يؤدي إلى تباين في ترتيب وتحقيق الربح وتحصيله وبالتالي وضع معايير إنتاجية لكل نوع .
3. اختلاف القواعد والأسس المحاسبية المتبعة في المؤسسات التي يتم استثمار أموال البنك فيها، مما يتطلب نوعا من الموازنة بينها.
4. اختلاف السنة المالية للمؤسسات التي يتم استثمار أموال البنك فيها عن السنة المالية للمصرف، الأمر الذي يؤدى إلى وجود المشكلات في تحديد وقت تحقق الربح وموعد توزيعه .

ج- **إيرادات أو أرباح حسابات الاستثمار المقيدة** :إلى جانب تلقى المصرف لأموال حسابات الاستثمار المطلقة التي يكون له الحق في استثمارها بدون قيد أو شرط وخلطها بماله، فإنه توجد حسابات الاستثمار المقيدة التي يقوم المصرف باستثمارها في مشروع أو نشاط معين ولا يخلطها بماله ، فإذا تحقق الربح فإنه يعود إلى أصحاب تلك الودائع باعتباره حقاً لهم بعد خصم أتعاب البنك والتي تقدر بنسبة معينة من قيمة الوديعة، أما إذا أسفر الاستثمار عن خسائر فإن صاحب الوديعة هو الذي يتحمل المخاطر دون أن يسقط حق البنك في الحصول على أتعاب الإدارة وبالتالي تعتبر العوائد التي يحصل عليها البنك مقابل إدارته لهذه الودائع من الحق الخالص للبنك (المساهمين) .

د- إيرادات الودائع الجارية[2] :

يمكن القول أنه إذا استخدم البنك الأموال المودعة لديه (الحسابات الجارية) كان له الحق في عوائد استثمارها، حيث تقع عليه مسؤولية ضمان ردها وإرجاعها إلى أصلها دون نقص حتى ولو تعرضت للخسارة ، وبالتالي يتم إضافة قيمة هذه الأموال إلى قاعدة رأس المال التي

[1] الشرفا ، ياسر عبد طه - مدى التزام البنك الإسلامي الفلسطيني بمعيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار - مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) العدد الأول - ٢٠٠٧ – ص 357.

[2] شاهين ، علي عبدالله – مدخل محاسبي مقترح لقياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية –مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)العدد الأول – 2005 - ص320.

يساهم فيها البنك (المساهمون)، أي أن عوائد هذه الحسابات تعود إلى البنك لأنه ضامن لها وذلك عملاً بالقاعدة الفقهية (الخراج بالضمان) .

٥- الإيرادات الأخرى

يحصل البنك على بعض الإيرادات بخلاف إيرادات الاستثمارات والخدمات المصرفية مثل عمولات التحصيل وعمولات البوالص و أرباح بيع بعض الأصول الثابتة وتأجير بعض العقارات المملوكة للبنك للغير وإيرادات تليفون وفاكس وانترنت محصلة من الغير، وتعويضات محصلة من العملاء، وهي جميعاً تمثل نسبة بسيطة من إيرادات البنك، ولقد درج في التطبيق المصرفي على اختصاص البنك بهذه الإيرادات حيث تظهر تحت مسمى إيرادات أخرى، وهذه سياسة مقبولة لبنود هذه الإيرادات فيما عدا التعويضات المحصلة من عملاء البنك المتعاملين معه في الاستثمارات المشتركة، حيث يجب أن تظهر هذه التعويضات ضمن إيرادات الاستثمارات المشتركة التي توزع بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار.

ومن الجدير بالذكر أن معيار المحاسبة رقم (١) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والخاص بالعرض والإفصاح قد نص على أن ما يوزع بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة هو إيرادات الاستثمارات المشتركة، بينما يختص المصرف بإيرادات الاستثمارات الذاتية وإيرادات الخدمات المصرفية والإيرادات الأخرى .

وتأسيساً على ما تقدم يتبين أن هناك عناصر من الإيرادات تعود للمساهمين وحدهم، وأخرى تعود للمودعين وحدهم، كما في حالة الودائع الاستثمارية المقيدة بعد خصم عمولة أو أجر البنك بالإضافة إلى إيرادات أخرى تعود للمودعين والمساهمين بسبب اختلاط الأموال المقدمة منهما للاستثمار، وفي هذه الحالة يتحمل المودعون والمساهمون النفقات المترتبة على عمليات الاستثمار، وخلافا لذلك تعتبر النفقات الإدارية الأخرى المترتبة على العمليات التي لا علاقة للمودعين بها عبئاً على نصيب المساهمين، باعتبارها مقابل حصة العمل التي يتقاضى عنها البنك نصيباً ممثلاً في حصته كمضارب .

وبذلك يمكن حصر الإيرادات التي تعود للمساهمين وحدهم كالآتي[1]:

- الإيرادات المتعلقة بالخدمات والعمليات المصرفية التي يقوم بها البنك ولا تتعلق بأموال المودعين.
- الإيرادات الخاصة بحصص الأموال التي يقدمها المساهمون والمختلطة مع أموال المودعين في مجال الاستثمار والتمويل.
- نصيب المساهمين مقابل عنصر العمل الذي يقدمونه من خلال العمل كمضارب.

أما الإيرادات التي تعود للمودعين والمساهمين معاً فهي[2]:

- الإيرادات المتعلقة بتوظيفات الودائع الاستثمارية المقدمة من المودعين والمساهمين.
- الإيرادات المتعقلة بالتمويلات والمساهمات المشتركة المقدمة من أموال المودعين والمساهمين.

ثانياً : أسس توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية

كما أشرنا سابقاً فإن الأرباح التي يتم توزيعها بين المصرف والمودعين هي تلك الأرباح التي يكون مصدرها الأموال المشتركة بين المودعين والمصرف، فأموال المودعين متمثلة بحسابات الاستثمار المطلقة والتي تكون عبارة عن عقد مضاربة بين المودعين والمصرف، و أموال المصرف متمثلة بحقوق الملكية فالمصرف يستحق من هذه الأرباح حصة على أمواله الذاتية وحصة كونه مضارباً بأموال المودعين، والمودعين لهم حصة على أموالهم أيضاً ولعملية توزيع الأرباح قواعد وأسس نوضحها في ما يلي :

1- العوامل العامة التي تؤثر على توزيع الأرباح[3] :

أ- **تحديد نسب توزيع الأرباح بين المصرف بصفته مضارباً وبين أصحاب حسابات الاستثمار بصفتهم أرباب أموال:** باتفاق جميع الفقهاء فإنه يجب النص في عقد المضاربة على حصة الطرفين في الربح بصورة شائعة مثل الربع أو النصف أو نسبة مئوية من الربح وهذا شرط صحة في المضاربة .

[1] شاهين ، علي عبدالله – مدخل محاسبي مقترح لقياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية –مرجع سابق - ص324
[2] شاهين ، علي عبدالله – مدخل محاسبي مقترح لقياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية – مرجع سابق - ص324
[3] عمر ، محمد عبد الحليم - الأسس الشرعية والمحاسبية لتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية – مرجع سابق .

ب- **وقت التوزيع وأثر المدة على التوزيع :** الأصل أن لا يتم توزيع الربح إلا بعد انتهاء المضاربة وتحصيل رأس المال، ولكن أجيز بالاتفاق توزيع الربح دورياً كل فترة مع استمرار المضاربة وهذا ما يتم في بعض المصارف الإسلامية بتوزيع الأرباح دورياً على مدار السنة كل شهر أو كل ربع سنة أو كل نصف سنة، هذا بالنسبة لوقت التوزيع، أما أثر المدة على التوزيع فيظهر في أن حسابات الاستثمار والمتاح من المصرف للاستثمار ضمن الاستثمارات المشتركة لا تبدأ معاً في وقت واحد في الدخول إلى الاستثمارات ولا تظل كما هي بل تتغير باستمرار بالسحب والإيداع .

ج- **أولوية الاستثمار** : وتصور هذه المسألة يظهر في حالة ما إذا لم يتمكن المصرف من استثمار كل الأموال المتاحة لديه، وتختلف المصارف والفتاوى في هذه المسألة فمنهم من يعطي الأولوية لأموال أصحاب حسابات الاستثمار، وبالتالي يوزع الربح بين الماليين على أساس أنه استثمرت أموال أصحاب حسابات الاستثمار بالكامل، ومنهم من يعطي الأولوية لأموال المصرف، ومنهم يوزع الأرباح على أساس التناسب بين أموال حسابات الاستثمار وأموال المصرف .

د- **معدل الاستثمار** : من المتعارف عليه وبناء على القوانين المصرفية أنه يجب على كل مصرف، أن يودع جزءاً من الأموال التي يتلقاها من المودعين في البنك المركزي، وهو ما يعرف بالاحتياطي النقدي والذي يتراوح بين١٠ % إلى٢٥ % من هذه الأموال، هذا إلى جانب ما يتطلبه العمل المصرفي، وبنص القانون من احتفاظ المصارف بجزء أيضاً لتغذية السيولة اللازمة لمواجهة السحب من هذه الأموال، وبما أن الربح يوزع بين الماليين بحسب كل منهما فهل يخصم الاحتياطي النقدي من حصة أصحاب حسابات الاستثمار ويستحقون ربحاً عن ما هو متاح منها للاستثمار بعد هذا الخصم؟ أم لا؟ و ما تسير عليه المصارف الإسلامية وما يقول به معظم الكتاب والباحثين أنه يخصم الاحتياطي النقدي من حصة أصحاب حسابات الاستثمار.

2- قواعد تحديد الأرباح[1] :

[1] الشرفا ، ياسر عبد طه - مدى التزام البنك الإسلامي الفلسطيني بمعيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار – مرجع سابق – ص358

1. يتم طرح المخصصات من إجمالي أرباح المساهمين والمودعين، لأن هذه المخصصات تمثل أعباء أو خسائر مقدرة ناتجة عن توظيف جميع الأموال المقدمة من المساهمين والمودعين ولأن الفائض منه يعود على الطرفين على السواء .
2. يتم استقطاع الاحتياطات من حصة المساهمين من الأرباح، ذلك لأن هذه الاحتياطات تمثل أرباحاً محتجزة تؤدى إلى زيادة حقوق المساهمين وحدهم .
3. يتم استقطاع مكافآت الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية من أرباح المساهمين ، دون أصحاب الودائع لأنها تعتبر استكمالاً لعنصر العمل المقدم من قبل المساهمين "البنك".
4. يتم طرح جميع المصروفات الإدارية والعمومية من أرباح المساهمين "البنك"، دون أصحاب الودائع حيث تمثل هذه المصروفات عنصر العمل الذي يجب أن يقدمه المساهمون وحدهم كطرف في المضاربة الشرعية دون الطرف الآخر وهم المودعون[1].
5. لا يستحق العاملين في البنك من مدراء وموظفين أية أرباح من الأنشطة الاستثمارية المختلفة لأنهم يستحقون أجراً عن عملهم وهذا الأجر جزء من المصروفات الإدارية والعمومية التي يتحملها البنك وحده ولا علاقة للمودعين بهذه الأجور.

3- قواعد توزيع الأرباح:

بعد أن يتم قياس الأرباح من كل نشاط من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية والمصرفية للبنك يتم اعتماد القواعد التالية لتوزيع الأرباح على التوالي[2] :

1. **فصل حصة البنك من المضاربة كرب عمل** : إذ بعد خصم كافة التكاليف المباشرة من الإيرادات الناشئة عن كل نشاط، يتم تنزيل حصة البنك من المضاربة كرب عمل وهي النسبة المتفق عليها مع المودعين .
2. **بعد فصل حصة البنك من المضاربة** : يتم توزيع الربح حسب حصة كل طرف في رأس المال، حيث يتم توزيع الربح حسب حصة كل من مساهمي البنك والمودعين في رأس المال المستثمر.

[1] الأبجي ، كوثر عبد الفتاح - قياس و توزيع الربح في البنك الإسلامي – مرجع سابق - ص 123- 126
[2] الأبجي ، كوثر عبد الفتاح - قياس و توزيع الربح في البنك الإسلامي – مرجع سابق - ص126 – 128

3. **تحديد رأس مال البنك المشارك في الاستثمار:** وحتى يتم تحديد حصة البنك من الأرباح كنسبة من مساهمة أمواله في الاستثمار يجب حساب رأس ماله المستحق للربح من خلال المعادلة التالية :

رأس مال البنك المساهم بالاستثمار = حقوق الملكية – صافي تكلفة الأصول – الإنشاءات تحت

4. **الودائع الجارية** : لا تستحق هذه الودائع المشاركة في الأرباح لأنها لا تتحمل الخسائر كونها مضمونة من البنك، وحيث أنها تمثل قرضاً حسناً يمكن للبنك أن يستغله، فإن ذلك الجزء من الودائع الجارية الذي يستغله البنك في الاستثمارات يجب أن يضاف إلى رأس مال البنك المساهم بالاستثمار وتصبح المعادلة السابقة على النحو التالي :

رأس مال البنك المساهم بالاستثمار = حقوق الملكية + الجزء المستثمر من الودائع الجارية – صافي تكلفة الأصول – الإنشاءات تحت التنفيذ

5. **الودائع الاستثمارية و الادخارية** : تتحدد حصة كل من الودائع الاستثمارية والادخارية من الأرباح بنسبة مساهمتها في الأموال المستثمرة، ولكن بعد طرح الاحتياطات القانونية والاختيارية وكما يلي :

الودائع الاستثمارية المساهمة بالاستثمار = إجمالي الودائع الاستثمارية – الاحتياطي الإجباري – الاحتياطي الاختياري

أما الودائع الادخارية المساهمة بالاستثمار فهي :

الودائع الادخارية المساهمة بالاستثمار= الجزء الموافق على استثماره من الودائع الادخارية – الاحتياطي الإجباري عليها – الاحتياطي الاختياري عليها .

6. يستحق مساهمو البنك الأرباح التالية :

- حصة المضارب بالعمل وهي نسبة متفق عليها مسبقاً من الربح الناتج عن الاستثمار.
- حصة رأس المال المشارك في الاستثمار .

7. يستحق أصحاب الودائع الادخارية والاستثمارية أرباحهم وفقاً لحصة أموالهم المساهمة بالاستثمار كنسبة من إجمالي الأموال المستثمرة وبعد طرح حصة المضاربة.

4- توزيع الأرباح بين المودعين :

يتم توزيع الأرباح بين المودعين حسب طريقة النمر، وهي عبارة عن حاصل ضرب المبلغ المستثمر في المدة التي شارك فيها بالاستثمار، وتكون وحدة المدة إما اليوم أو الأسبوع أو الشهر وفقاً لما تنص عليه اللوائح التنفيذية المعتمدة في البنك وفي حالات تغير المبلغ المستثمر بسبب السحب أو الإيداع خلال السنة فإن حساب النمر يكون على أساس أرصدة الاستثمار أو نهاية السنة أيهما أقرب، كما يمكن كطريق آخر أخذ الفرق بين نمر المبالغ المضافة للاستثمار ونمر المبالغ المسحوبة محسوبة من تاريخ الإضافة أو السحب إلى تاريخ انتهاء السنة أو انتهاء الاستثمار أيهما أقرب، وأن إتباع أي من الطريقتين يعطي نفس النمر التي تعطيها الطريقة الأخرى، و أجابت لجنة الفتاوى في بنك البركة حول استخدام طريقة النمر بما يلي : يجوز استخدام طريقة النمر لحساب توزيع الأرباح بين المشاركين في حسابات الاستثمار العامة وذلك بالنظر إلى المبلغ والزمن لموجودات كل حساب، والتوجه الشرعي لذلك أن أموال المشاركين في وعاء استثماري واحد وشاركت كلها في تحقيق العائد حسب مقدارها ومدة بقائها في الحساب فاستحقاقها حصة متناسبة مع المبلغ والزمن بحسب طريقة النمر أو الأعداد، هو أفضل الطرق المحاسبية المتاحة لإيصال مستحقات تلك الحسابات من عائد الاستثمار لأصحابها[1] .

ويمكن القول أيضاً إن انخفاض الأرباح الموزعة على المودعين لا يؤدي بالضرورة إلى قيامهم بسحب ودائعهم، ولكنه يجعل قيام البعض بذلك متوقعاً ولذا فمن المفيد للبنك الإسلامي أن يعرف دوافع المودعين، ويقسم الودائع إلى قسمين ودائع حساسة للعائد (تزداد بزيادة الأرباح الموزعة وتقل بقلة الأرباح الموزعة) وودائع غير حساسة للعائد (الودائع التي لا يهتم أصحابها بنسبة الأرباح الموزعة ولا تؤثر في قرارات سحبهم لأموالهم)[2] .

[1] المنصور ، عيسى ضيف الله – نظرية الأرباح في المصارف الإسلامية – دار النفائس – عمان ،الأردن - 2007 - ص 315
[2] هواري ، سيد – الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ،الاستثمار- مرجع سابق - ص187

ومن منطلق الاستحسان يرى البعض أن لا يزيد فارق نسبة الربح بين معدل ما يناله المساهمون وما يعطى للمودعين في حسابات الاستثمار المشترك عن مرة واحدة ونصف عما يعطى للمودعين، أي لا بد من التقييد بقواعد العدل والإحسان ، كما أنه وبوجود الحسابات الآلية فإن مواعيد توزيع الأرباح يمكن أن تكون سنة أو نصف سنة أو ثلاثة أشهر ما دامت هناك أجهزة تقوم بحساب الأرباح بيسر وسهولة فليس هناك مانع شرعي لذلك[1] .

وهكذا نرى إن الأرباح في المصارف الإسلامية وأسس قياسها وتوزيعها تمثل أحد أهم المشكلات التي تواجه البنوك الإسلامية، والتي تثير كثير من الجدل من حيث مدى عدالة التوزيع وأحقيته وحصص كل من المساهمين والمودعين في الأرباح، ذلك لأن هناك أرباح خاصة بالمساهمين وأخرى خاصة بالمودعين وأخرى مشتركة، أما عملية توزيع الأرباح بين المودعين أنفسهم فهي تشكل أيضاً تحدي للمصارف الإسلامية بسبب عمليات السحب والإيداع كما ذكرنا .

[1] إرشد ، محمود عبد الكريم أحمد – الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية – مرجع سابق - ص 302

خاتمة : لقد ناقشنا في هذا الفصل ماهية المصارف الإسلامية وأهدافها وأهم موارد واستخدامات الأموال فيها وتكلمنا عن الأرباح وأسس توزيعها والمشكلات التي تواجهها هذه العملية ، وتشكل المصارف الإسلامية نقطة تحول في الاقتصاد العالمي وبدأت تنتشر في كثير من البلدان، لكن رغم ذلك فهي ما زالت بحاجة إلى أدلة تثبت قوتها ومكانتها، وذلك من خلال تقييم أداء هذه المصارف بأحدث المعايير الدولية وأنظمة الرقابة المصرفية وأنظمة تقييم الأداء وإثبات مدى قدرتها على مواجهة الأزمات والعمل على إيجاد حلول لأهم المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية ودمجها مع الاقتصاد العالمي، من خلال تطبيق المعايير الدولية عليها مع مراعاة أهم خصائصها وسماتها، ولهذا سوف نحاول في الفصل القادم التعرف على أهم نظام عالمي لتقييم أداء المصارف، وهو نظام CAMELS وذلك للاستفادة منه في المصارف الإسلامية وتقييم أدائها وهو ما سنقوم به بالفصل الأخير من هذا البحث العلمي .

الفصل الثاني : مفهوم نظام التقييم المصرفي CAMELS

للمصارف دور كبير في الاقتصاد الوطني والعالمي لذلك اهتمت جميع الدول بالعمل على اكتشاف الأزمات المصرفية قبل حدوثها، وذلك من خلال عدة أنظمة للرقابة المصرفية وتقييم الأداء للمصارف ووضع مجموعة من المعايير الدولية يجب على المصارف الالتزام بها، وقام الباحث باختيار أحد أهم أنظمة تقييم الأداء المستخدم من قبل أكثر السلطات الرقابية المصرفية في العالم وهو نظام CAMELS، حيث أنه نظام أثبت فعاليته و يمتاز بسهولته وقدرته على إظهار نقاط الضعف والقوة في المصارف وبشكل فعال، ويساعد الجهات المختصة في الكشف المبكر عن المصارف الضعيفة أو التي تكون على وشك الانهيار والإفلاس لدعمها، واتخاذ ما يلزم من تدابير لتفادي هذا المصير ، ومن خلال هذا الفصل سوف نتحدث عن العناصر الستة المكونة لهذا النظام، وهي (رأس المال ، جودة الأصول ، الإدارة ، الربحية ، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق)، كما سوف نتحدث عن الأسس التي يتم وفقها تصنيف المصارف إلى مستويات التصنيف المختلفة (قوي ، مرضي ، وسط ، حدي ، غير مقبول) باستخدام هذا النظام، ومن أجل ذلك سنقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية نظام التقييم المصرفي CAMELS الرئيسية .

المبحث الثاني : مفهوم كفاية رأس المال و جودة الأصول وفق المعايير الدولية .

المبحث الثالث : تقييم الأداء المصرفي فيما يتعلق بمؤشرات الربحية والسيولة .

المبحث الرابع : مؤشرات الإدارة والحساسية لمخاطر السوق وفق نظامCAMELS.

المبحث الأول

ماهية نظام التقييم المصرفي CAMELS الرئيسية

إن نظام تقييم المصارف أداة رقابية فعالة لتقييم مدى قوة المصارف على أساس موحد ولتحديد المصارف التي تحتاج إلى اهتمام وعناية خاصة من قبل السلطات الرقابية، ونظام التقييم يأخذ بالاعتبار بعض العوامل المالية والإدارية والالتزام بالأنظمة والتي هي متشابهة لكل المصارف، وبموجب هذا النظام فإن الجهة الرقابية تسعى إلى التأكد من أن كل المصارف تُقيم على أساس موحد وشامل، وإن اهتمام السلطات الرقابية ينصب بالدرجة الأولى على تلك المصارف التي تظهر نوعاً من مؤشرات الضعف المالية والعملية، و كذلك فإن نظام التقييم الموحد يستخدم كأداة مفيدة للتعرف على المصارف التي فيها مشاكل وتصنيف المصارف الضعيفة في خانة واحدة، وبالتالي فان نظام التصنيف يساعد المؤسسات ذات العلاقة للقيام بمهمتها وهي الحفاظ على الاستقرار وثقة الجمهور بالنظام المصرفي[1].

أولاً: تعريف نظام التقييم المصرفي CAMELS، نشأته وتطوره .

ا – تعريف نظام التقييم المصرفي CAMELS :

يعتبر نظام التقييم CAMELS من أنظمة الإنذار المبكر للأزمات المصرفية في حالات تعرض الجهاز المصرفي للخطر Early Warning System (EWS)، وإن الغرض من استخدام نظام التقييم CAMELS هو تحديد الظروف المصرفية الكلية بطريقة شاملة وموحدة للمصارف و تحديد نقاط الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية والإدارية ، والتي قد تؤدي إلى انهيار المصرف إذا لم يتدخل المصرف المركزي لإنقاذه[2] .

ويُعرف نظام CAMELS بأنه عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق

[1] الكراسنة ، إبراهيم - اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر – ورقة عمل ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية - أبو ظبي- 2006 ، آذار ، ص18

[2] Patrick Y. Trautmann - Camels Rating – United States Agency International Development (USAID) - 2006 –P4

التفتيش الميداني، وقد بدأ استخدام هذا المؤشر عام 1979 بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها البنك الاحتياطي الفيدرالي[1].

ويُعرف أيضاً نظام CAMELS: بأنه نظام تصنيف لمخاطر البنك وتقييم لقدرة البنك على الاستمرار حيث يعطي النظام لكل بنك تصنيف لستة عناصر بالإضافة إلى تصنيف مجمع نهائي، التصنيف يتراوح بين 1 و 5 حيث 1 هو التصنيف الأفضل و5 يعني إن البنك قريب من الفشل والإفلاس[2].

وعرفه Fraser & Gup & Kolari بأنه نظام لتحديد الأمان والسلامة للمصارف من خلال التعامل مع مشاكل المصارف غير المتوافقة مع القواعد والتشريعات المصرفية[3].

وكذلك عرف من قبل لجنة بازل: بأنه نظام رقابي لتقويم سلامة المؤسسات المالية على أساس موحد بهدف تحديد المصارف التي تتطلب تركيز وانتباه وعناية إشرافية خاصة.

مما تقدم يعرف الباحث نظام CAMELS : بأنه نظام رقابي وإشرافي موحد و فعال لتقـيم أداء المصارف وتصنيفها، لتحديد جدارتها المالية والائتمانية من خـلال تشـخيص نقـاط قوتهـا وضعفها، باعتماد ستة عناصر أساسية لتمكين السلطة الإشرافية من التدخل في الوقت المناسب لتصحيح الأوضاع المالية للمصرف وحماية السلامة المالية في القطاع المصرفي ككل.

أي يتمثل نظام CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه ويأخذ في الاعتبار ستة عناصر رئيسية هي:

[1] علي عبد الرضا حمودي العميد - مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية –حالة العراق) - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث – بدون – ص6

[2] Laurence m. ball - money, banking, and financial markets , second edition- johns Hopkins university- p307

[3] Fraser, Donald R.& Gup ,Benton E.&Kolari, James -Commercial Banking (The management of Risk)- south western college publishing ,2nd .ed. U.S.A -2001

C :	Capital Adequacy	1-كفاية رأس المال
A :	Asset Quality	2-نوعية الأصول
M:	Management	3- الإدارة
E :	Earnings	4- الربحية
L :	Liquidity	5- السيولة
S :	Sensitivity Of Market Risk	6- الحساسية لمخاطر السوق

الجدول رقم (2) عناصر نظام CAMELS

ويرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال لحماية أموال المودعين وتغطية المخاطر، والحرف A لجودة الأصول وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية، ومدى وجود المخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها، بينما يرمز الحرف M للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما حرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال، وحرف L يرمز لقياس سلامة الموقف السيولي ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة، وحرف S يرمز لحساسية المصرف تجاه مخاطر السوق وقدرته على مواجهتها[1].

2- نشأة معيار CAMELS[2]:

إن من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933، وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من4000 مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف، وظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد المصارف بنتائج

[1] بورقبة ، شوقي - طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية - جامعة الملك عبد العزيز ، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي – السعودية ، جدة 2009 – ص3

[2] الرشيد أحمد ، مالك - مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية - مجلة المصرفي ، العدد 35 - 2005 ، آذار - ص1-3

التصنيف دون نشرها للجمهور، إلى أن تمكنت السلطات المصرفية التنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى3 فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار CAMELS كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء المصارف في نهاية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج عام 1988، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998 أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف1 و2 وأن أكثر من40% تتمتع بتصنيف رقم1.

لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللين الاقتصاديين بهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي أستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعاً قبل استخدام المعيار، كما أثبتت الدراسات أيضاً مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة، ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق، وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع المصارف ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور، وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق، وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.

ولكن هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار CAMELS للجمهور ما بين المؤيد والمعارض، فهناك من يرى أنها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور ومن ثم يتخذ قراره على بينة من الأمر طالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى فشله وانهياره ككل .

ويرى الباحث ضرورة عدم نشر نتائج تحليل نظام CAMELS وذلك حفاظاً على النظام المصرفي من الانهيار والفشل وعدم زعزعة الثقة به وذلك لأن نشرها سوف يؤدي إلى تحول

المودعين من المصارف ذات التصنيف الضعيف إلى المصارف ذات التصنيف القوي، وبالتالي تزداد المصارف الضعيفة ضعفاً وتزداد المصارف القوية قوةً، ولكن يجب على السلطات الرقابية أن تعمل وبشكل سري مع الإدارة لتحسين تصنيف البنوك الضعيفة دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة بالنظام المصرفي ككل .

وتم استخدام نظام CAMEL لأغراض الرقابة الميدانية (On-site examination rating) وفي عام1985 بدأت مؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية في تطبيق نظام CAEL لأغراض الرقابة المكتبية (Off-site supervisory bank rating system) ثم تم سحبه في عام (1999)[1].

وفيما يتعلق بنظام التصنيف CAMELS فقد تم تبنيه في 1979 من قبل مجلس مراقبة المؤسسات المالية الفيدرالي، وبعد عدة سنوات أثبت بأنه أداة إشرافية ورقابية فعالة لتقويم السلامة للمؤسسات المالية على أساس موحد، وكان النظام ابتداء يشمل خمسة عناصر ضمن مصطلح نظام CAMEL، وفي عام 1997 تم إضافة العنصر السادس له وهو عنصر الحساسية إلى مخاطر السوق فأصبح يطلق عليه نظام التصنيف CAMELS.

ثانياً: أسس التقييم وفق نظام CAMELS :

بموجب نظام التقييم الموحد يعطى كل بنك تصنيف مجمع مبني على تقييم وتصنيف عناصر رئيسية تتعلق بظروف البنك المالية والتشغيلية، إن هذه العناصر هي كفاية رأس المال ونوعية الأصول ومقدرة الإدارة ونوعية ومستوى الأرباح والسيولة ودرجة الحساسية لمخاطر السوق، إن تقييم هذه العناصر يأخذ بالاعتبار حجم البنك ودرجة تعقيد نشاطاته ومخاطر البنك الكلية[2].

[1] محمد المصطفى جلال ، عبد الباسط - قياس عنصر الإدارة مكتبيا – مجلة المصرفي – العدد 57 – 2010 – ص20
[2] الكراسنة ، إبراهيم - اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر – مرجع سابق - ص19

وتتراوح درجات التصنيف ما بين التصنيف 1 وهو الأفضل إلى التصنيف 5 وهو الأسوأ كما يبين الجدول التالي :

التصنيف رقم 1	قوي – STRONG –
التصنيف رقم 2	مرضي -SATISFACTORY –
التصنيف رقم 3	وسط – FAIR –
التصنيف رقم 4	حدي (خطر) – MARGINAL –
التصنيف رقم 5	**غير مقبول** – UNSATISFACTORY–

جدول رقم (3) تصنيف المصارف حسب نظام CAMELS

وعادةً ما تتوزع درجات التصنيف على العناصر الستة المكونة للمعيار المذكور وفق الأوزان التالية لكل عنصر من عناصر النظام أو حسب ما تراه السلطة النقدية .

الوزن	**العنصر**
% 20	**كفاية رأس المال**
% 20	**جودة الأصول**
% 25	**الإدارة**
% 15	**الأرباح**
% 10	**السيولة**
% 10	**الحساسية لمخاطر السوق**

Source : Abdul Awwal Sarke , CAMELS Rating System in the Context of Islamic Banking A Proposed 'S' for Shariah Framework , Research Department of Bangladesh Bank

جدول رقم (4) الأوزان النسبية لعناصر CAMELS

يعتمد التصنيف على تقييم 44 مؤشر منها 10 مؤشرات رقمية في شكل نسب ومعايير مالية بالإضافة إلى 34 مؤشر نوعي تؤخذ جميعاً في الحسبان، بغرض الوصول إلى التصنيف

النهائي لكل مصرف، ويتم التصنيف لكل مجموعة متشابهة من المصارف ولكل مصرف على حدة وفق المجموعة التي ينتمي إليها[1].

وفي عام1980 قامت مؤسسة Americans for Community Co-operation in Other Nations (ACCION) بتطوير نموذجها الخاص من نظام CAMELS وهو يقيم نفس العناصر كما في النظام الأصلي، هذا النظام تم استخدامه من قبل المؤسسة وجميع فروعها كأداة رقابة داخلية وهو يعتمد على 21 مؤشر ونسبة حيث أعطي لكل مؤشر وزن خاص، 8 منها مؤشرات كمية لها وزن 47 % من التصنيف، و13 مؤشر نوعي له وزن 53 % و التصنيف الأخير يتراوح بين الصفر والخمسة حيث الخمسة الأفضل[2].

وبعد الحصول على التصنيف المركب الكلي الرقمي يتم تحديد مستوى التصنيف لكل مصرف وفقا لما يلي :

مستوى التصنيف	مدى التصنيف الرقمي	التصنيف
1	1.4 -1	قوي
2	2.6 -1.4	مرضي
3	3.4 -2.6	وسط
4	4.4 -3.4	حدي (خطر)
5	5 -4.4	غير مقبول

Source : Ranjana Sahajwala & Paul Van Den Bergh , SUPERVISORY RISK ASSESSMENT AND EARLY WARNING SYSTEMS , BASEL COMMITTEE ON BANKING SUPERVISION WORKING PAPERS , December 2000 , P 47

الجدول رقم (5) مدى التصنيف الرقمي في نظام CAMELS

ففي ظل نظام التصنيف CAMELS فإن كل مصرف يخضع لتصنيف عددي لكل مكون من المكونات الستة، والبنك المركزي من خلال سلطته الرقابية يضع مستوى تقويم كل عنصر ضمن مسؤولية فريق التفتيش والرقابة الميدانية، وأن تقويم العناصر الستة يأخذ اتجاها تنازلياً بحيث يعكس المستوى الأول أفضل مستوى في الأداء والمستوى الخامس أدنى مستوى في

[1] الرشيد أحمد ، مالك - مقارنة بين معياري CAMELو CAELكأدوات حديثة للرقابة المصرفية - مرجع سابق - ص4

[2]Sonia b. Saltzman, Darcy Salinger-the ACCION camel technical note- ACCION international – September- 1998 – p vii

الأداء، أي أن السلطة الإشرافية على المصارف تحدد لكل مصرف علامة على مقياس يتدرج من علامة (1) أي أن المصرف (ممتاز) إلى علامة (5) والتي تشير إلى أن المصرف (رديء)[1].

وهذه التصنيفات أو الدرجات هي[2] :

1. تصنيف قوي (1) : يُعطى هذا التصنيف للبنك الذي يتصف بالمتانة في جميع النقاط و عموماً البنوك ذات التصنيف1 أو2 ملتزمة بشكل كامل بالقوانين والأنظمة وأي نقاط ضعف تكون خفيفة ويمكن التعامل معها من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، و تكون البنوك في هذا التصنيف قوية وقادرة على مواجهة ظروف الكساد الاقتصادي، و إدارة المخاطر تتمتع بأداء قوي وصلب ولا تشكل أي قلق للسلطات الرقابية .
2. تصنيف مرضي (2) : إن البنوك في هذه المجموعة تكون في الأساس متينة تلتزم هذه البنوك بشكل كبير بالقوانين والأنظمة، ولكنها تعاني من مشاكل خفيفة تقع ضمن إمكانيات كل من الإدارة ومجلس الإدارة ورغبتها في التصحيح، وتكون هذه البنوك مستقرة وقادرة على التعامل مع التقلبات الاقتصادية ، إدارة المخاطر لدى هذه البنوك مقنعة عموماً ولا يوجد هناك قلق ذا أثر مادي من قبل السلطات الرقابية، وبالتالي فإن تدخل السلطات الرقابية يكون عادةً محدود وغير رسمي .
3. تصنيف وسط (3) : إن هذه البنوك تعاني من ضعف في عنصر أو أكثر والذي إذا لم يصحح ضمن إطار زمني معقول يمكن أن يؤدي إلى مخاوف عدم الوفاء أو مشاكل في السيولة ، ويمكن أن ينقص إدارة البنك القدرة أو الرغبة للتعامل مع نقاط الضعف بطريقة مناسبة، و هذه البنوك عادة غير قادرة على التعامل مع تقلبات العمل وتكون عرضة أكثر للظروف الخارجية، إدارة المخاطر لدى هذه البنوك تكون أقل من مرضية، وتكون هذه البنوك غير متقيدة وبدرجة معقولة مع الأنظمة والقوانين فشل هذه البنوك غير مؤكد في ظل سلامة ومتانة هذه البنوك.
4. تصنيف حدي (4) : إن هذه البنوك تعاني من ممارسات خطرة وخاطئة ويكون هناك مشاكل إدارية ومالية خطيرة يمكن أن تؤدي إلى أداء غير مرضي، ولا يتم التعامل مع

[1]Patrick y. Trautmann - camels rating – op.cit –p5
[2]Patrick y. Trautmann - camels rating – op.cit - p45-49

المشاكل ونقاط الضعف بشكل مرضي من قبل مجلس الإدارة ، إدارة المخاطر لدى هذه البنوك غير مقبولة، ولا تتقيد هذه البنوك بالقوانين والأنظمة، وتتراوح مشاكل هذه البنوك ما بين حادة إلى حرجة وتتطلب هذه البنوك إشراف تام من قبل السلطات الرقابية و احتمالية الفشل كبيرة لهذه البنوك إذا لم يتم التعامل مع نقاط الضعف بشكل مرضي .

5. تصنيف غير مرضي (5) : البنوك في هذه المجموعة تعاني وبشكل كبير من ممارسات غير آمنة وغير متينة وتعاني من ضعف كبير في الأداء وضعف كبير في إدارة المخاطر، إن حجم ودرجة حدة المشاكل تقع خارج إطار مقدرة الإدارة لضبطها ولتصحيحها لذلك احتمال فشل هذه البنوك كبير وتحتاج إلى مساعدات طارئة إذا ما أريد لهذه البنوك الاستمرار وتحتاج أيضا رقابة مستمرة .

ومن خلال تحديد درجة التصنيف للمصارف وفقاً للنظام يتم تحديد طبيعة الظروف المالية للمصرف وكذلك آلية المتابعة والرقابة الإشرافية التي يعتمدها البنك المركزي وكما موضحة في الجدول رقم (4).

درجة التصنيف	موقف المصرف	الإجراء الرقابي
قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
وسط	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
حدي	خطر قد يؤدي للفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة – إشراف

المصدر: الرشيد أحمد، مالك – مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية– مرجع سابق– ص5

الجدول رقم (6) الإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف

ثالثاً: مميزات وعيوب نظام CAMELS :

يمكن تلخيص أهم مميزات نظام CAMELS كما يلي[1] :

1- تصنيف البنوك وفق معيار موحد.

[1] الرشيد أحمد ، مالك - مقارنة بين معياري CAMELو CAELكأدوات حديثة للرقابة المصرفية - مرجع سابق- ص4

2- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش والرقابة.

3- اختصار زمن التفتيش والرقابة بالتركيز على ستة بنود رئيسية، وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف.

4- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير.

5- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد، وتحليل النتائج أفقياً لكل مصرف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف، ورأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.

أما العيوب فيمكن تلخيص أهم عيوب نظام **CAMELS** بما يلي[1] :

1- يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافاً ملحوظاً من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.

2- يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي .

3- أعطى النظام لكل العناصر أوزاناً وإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضاً قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه.

[1] الرشيد أحمد ، مالك - مقارنة بين معياري CAMELو CAELكأدوات حديثة للرقابة المصرفية - مرجع سابق- ص6

المبحث الثاني : مفهوم كفاية رأس المال و جودة الأصول وفق المعايير الدولية

أولاً: كفاية رأس المال وفق المعايير الدولية :

يعتبر رأس المال المصدر الرئيسي لحماية الودائع، فالبنوك ذات رؤوس الأموال الكافية والكبيرة يمكنها امتصاص الخسائر دون المساس بحقوق المودعين ، وتعتبر السلطات الرقابية رأس المال المصرفي هو المؤشر الأساسي للسلامة المصرفية، باعتباره مقياساً موضوعياً سهل التحديد وقابلاً للتطبيق على المستوى الدولي بالمقارنة مع المقاييس الأخرى لسلامة المصرف الأصعب في التحديد والقياس[1] .

1. مفهوم كفاية رأس المال وأهميتها :

تشير كفاية رأس المال إلى حاجة المصرف إلى مبلغ كاف كرأس مال خاص لحمايته من خطر الإعسار و بالتالي حماية ودائع عملائه[2] .

وتعني كفاية رأس المال الطرق التي يستخدمها ملاك وإدارة البنك في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال ، ومن الناحية الفنية فإن كفاية رأس المال أو مثاليته تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية البنك[3] .

كما يوضح مفهوم كفاية رأس المال العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة بموجودات المصرف، وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة المصرف، حيث يمكن تعريف درجة الملاءة في البنك بأنها احتمال إعسار البنك، حيث كلما انخفض احتمال الإعسار ارتفعت درجة الملاءة، أما قياس الملاءة فإن الجهات الرقابية اعتمدت بداية نسبة الرافعة المالية التي تقيس نسبة رأس المال إلى الموجودات لقياس الملاءة، ثم جاءت مقررات لجنة بازل عام ١٩٨٨ م واعتبرت أن هذه النسبة لا تقيس الملاءة كونها لا تميز بين موجودات البنك تبعا لدرجة المخاطرة، وقد أخذت بعين الاعتبار الدور الذي يلعبه رأس المال

[1] مركز البحوث المالية والمصرفية - مجلة دراسات مالية ومصرفية - المجلد 3 ،العدد الأول - عام 1995 ، ص12
[2] عبد الله ،خالد أمين – قياس المخاطرة الائتمانية – الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية- عمان – 2002 ، ص69
[3] محمود محمد الزعابي ، تهاني - تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل - رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة – 2008 ، ص50

في تحمل الخسائر وأموال المودعين، وقد صنف رأس المال إلى شريحتين: رأس المال الأساسي ورأس المال الثانوي، كما قسمت أصول البنك بناء على مقدار التباين في المخاطرة إلى خمس فئات رئيسية، حيث أعطيت لكل فئة منها أوزاناً ترجيحية حسب درجة مخاطر الأصول[1].

2. مكونات رأس المال وفق بازل :

تأسست لجنة بازل كلجنة للرقابة على أعمال البنوك، وتهدف اللجنة إلى تحسين مفهوم ونوعية الرقابة المصرفية عالمياً، وقد أصدرت اللجنة منذ تأسيسها العديد من الوثائق في مجال الرقابة على البنوك أهم الوثائق التي صدرت عن اللجنة كانت في العام 1988 وتضمنت الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، وسميت فيما بعد ببازل1 وتم تقسيم رأس المال في هذه الاتفاقية إلى شريحتين و تم وضع نظام أوزان للمخاطر .

أ- شرائح رأس المال :

الشريحة الأولى أو رأس المال الأساسي (Tier 1) ويتكون من[2] :

1. حقوق المساهمين : و تعني الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل و الأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة (ولا تشمل الأسهم الممتازة المتراكمة أو ما تسمى أيضا بالقابلة للتحويل إلى مديونية أو القابلة للاستعادة).
2. الاحتياطيات المعلنة : وهي تلك الاحتياطيات التي تنشأ من خلال تخصيص أجزاء من الأرباح المحتجزة أو علاوات الأسهم و الاحتياطيات العامة والاحتياطيات القانونية.
3. يشمل رأس المال الأساسي أيضاً على ما يسمى بحصة الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة (التي تزيد الملكية فيها عن50%) والموحدة ميزانياتها، وذلك في حالة عدم الملكية الكاملة للشركات التابعة المذكورة.

وبالتالي اعتبرت اللجنة أن العنصر الأساسي في رأس المال هي حقوق المساهمين و الاحتياطيات المعلنة، وهي العناصر الشائعة والمعروفة في جميع أنظمة البنوك في العالم.

[1] بورقبة ، شوقي - طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية – مرجع سابق – ص 6

[2] Basle Capital Accord- INTERNATIONAL CONVERGENCE OF CAPITAL MEASUREMENT AND CAPITAL STANDARDS - July 1988, UPDATED TO April 1998

الشريحة الثانية أو رأس المال المساند (Tier 2) ويتكون من[1] :

1. الاحتياطيات غير المعلنة :

يشترط لقبول هذه الاحتياطيات ضمن مكونات رأس المال المساند،أن تكون مقبولة من السلطات الرقابية بما يعني أنها تتمتع بالنوعية والصفات التي يتمتع بها الاحتياطي المعلن .

2. احتياطيات إعادة التقييم :

تنشأ هذه الاحتياطيات من إعادة تقييم الأصول لتعكس قيمتها الجارية بدلاً من قيمتها التاريخية ويجب أن يتم خصم 55 % من الفرق بين سعر السوق والتكلفة التاريخية.

3. المخصصات العامة:

وهي التي تم استحداثها لمقابلة احتمالية الخسارة المستقبلية، والتي يجب أن لا تعزى إلى أصول بعينها ولا تعكس تخفيضاً لقيمة هذه الأصول.

4. الأدوات التي تحمل صفات هجينة بين أدوات الدين وحقوق الملكية :

وهي تجمع بين صفات رأس المال والدين، مثل الأسهم الممتازة المتراكمة، ويشترط أن تكون غير مضمونة ومن الدرجة الثانية ومدفوعة بالكامل، وغير قابلة للاسترداد برغبة حاملها إلا بموافقة السلطات الرقابية، ويشترط أن تكون متاحة لامتصاص خسائر المصرف بدون اضطراره للتوقف عن العمل، وهي بهذا تختلف عن الدين من الدرجة الثانية.

5. الدين طويل الأجل من الدرجة الثانية وهو يشمل :

أدوات الدين التقليدية غير المضمونة من الدرجة الثانية ، والتي لا يقل الحد الأدنى لاستحقاقها عن خمس سنوات، والأسهم الممتازة ذات الأجل المحدود والقابلة للاستعادة، ولابد هنا من استهلاكها من خلال خصم متراكم قدره 20% سنوياً خلال الخمس سنوات الأخيرة حتى الاستحقاق، وذلك لكي تعكس القيمة المتناقصة لهذه الأدوات مصدر قوة المصرف.

[1] Basle Capital Accord - op.cit-

وقد وضعت لجنة بازل محددات للشريحتين السابقتين[1] :

1. مجموع رأس المال المساند محدداً بحد أقصى قدره 100 % من مجموع مكونات رأس المال الأساسي .
2. الحد الأقصى لمجموع الديون طويلة الأجل من الدرجة الثانية هو 50 % من مجموع مكونات رأس المال الأساسي .
3. تخضع احتياطيات إعادة تقييم الأصول التي تأخذ شكل أرباح كامنة ولكن غير محققة في الأوراق المالية إلى خصم قدره 55% .
4. المخصصات العامة للديون يجب أن لا تزيد عن 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

العناصر المطروحة من قاعدة رأس المال :

1. تطرح الشهرة أو السمعة .
2. الاستثمارات في المؤسسات المصرفية والمالية التابعة التي لم توحد ميزانياتها .
3. تطرح الاستثمارات في رأسمال المصارف الأخرى والمنشآت المالية .

الشريحة الثالثة : ديون مساندة ذات الأجل القصير لتغطية مخاطر السوق[2] :

في يناير1996، أضافت لجنة بازل معايير جديدة لاتفاقها الأول، تم من خلالها مطالبة المصارف بالاحتفاظ برأس مال لتغطية جزء من مخاطر السوق ،على أن يبدأ العمل بذلك التعديل اعتباراً من نهاية العام 1997 وتتكون من القروض المساندة بعد موافقة السلطة الرقابية وتتوفر فيها الشروط التالية:

1. غير مضمونة ومدفوعة بالكامل .
2. تاريخ الاستحقاق عند إصدارها لا يقل عن سنتين .
3. لا يتم تسديدها إلا بموافقة السلطات الرقابية، لأنه قد يؤدي هذا التسديد إلى انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى لكفاية رأس المال .

[1] Basle Capital Accord-op.cit-

[2] Basel Committee on Banking Supervision Basel II, June 2004 international Convergence of Capital Measurement &Capital Standards, A Revised Framework- P16

4. الحد الأعلى لقيمة الشريحة الثالثة هو 250 % من الشريحة الأولى لرأس مال المصرف، والتي تخصص لتغطية مخاطر السوق .

ب- نظام أوزان المخاطر للأصول[1]:

وضعت اتفاقية بازل1 خمسة أوزان للمخاطر لقياس متانة رأس المال تشتمل على جميع فقرات الميزانية العمومية بداخلها وخارجها، يتم من خلالها تحويل الأصول إلى أصول مرجحة بالمخاطر وهي (0% ، 10 % ، 20 % ، 50 % ، 100%) ، فالأصول من فئة مخاطرة 0%هي أصول يتم استردادها ولا تحتاج إلى تغطية من رأس المال لحمايتها وعلى العكس من ذلك تماما الأصول من فئة المخاطر100 % فهي على درجة عالية من المخاطر وتحتاج جميعها إلى 8 % من إجمالي رأس المال لتغطيته[2].

كما وضعت اللجنة للأصول خارج الميزانية معاملات لتحويلها إلى مخاطر ائتمانية بضرب قيمتها (الأصول خارج الميزانية) بالمعاملات لتحويلها إلى مخاطر الائتمان وهي (0% ، 20 %، 50 %، 100%) ، ثم تصنف القيمة العادلة وفقا لنوع المخاطرة التي تصنف البنود داخل الميزانية وفقاً لها، وبالتالي يمكن تحديد رأس المال المطلوب لمقابلة التعرض لهذه المخاطر.

3. أسس تصنيف كفاية رأس المال وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS :

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تصيب بنود الميزانيات العمومية لهذه المؤسسات، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بالاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية، مثل مخاطر أسعار الصرف

[1] Basle Capital Accord-op.cit

[2] لمعرفة تفاصيل الأصول وتقدير المخاطر، أنظر أصل وثيقة اتفاقية لجنة بازل للرقابة المصرفية 1988

ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى بنود خارج الميزانية مثل المتاجرة بالمشتقات[1] .

وأهم المؤشرات المستخدمة في نظام CAMELS لقياس كفاية رأس المال :

- مجموعة النسب الرئيسية:

1- الرافعة المالية والتي تعبر عن نسبة رأس المال إلى الأصول .

2- نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر .

3- نسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر .

و بالإضافة إلى بعض النسب المساندة كمعدل نمو الأصول ومعدل نمو رأس المال كما يمكن ان يتم تقييم رأسمال المصرف من خلال دراسة هل يزداد أو ينقص خلال مدة زمنية معينة ومعرفة الاتجاه العام له .

ويمكن إيضاح تحليل متانة وكفاية رأس المال للمصرف وفق مجموعة من العوامل والنسب كما في الشكل رقم (2) :

[1] طلفاح ، أحمد - مؤشرات الحيطة الجزئية – مجلة المعهد العربي للتخطيط – 2005، إبريل

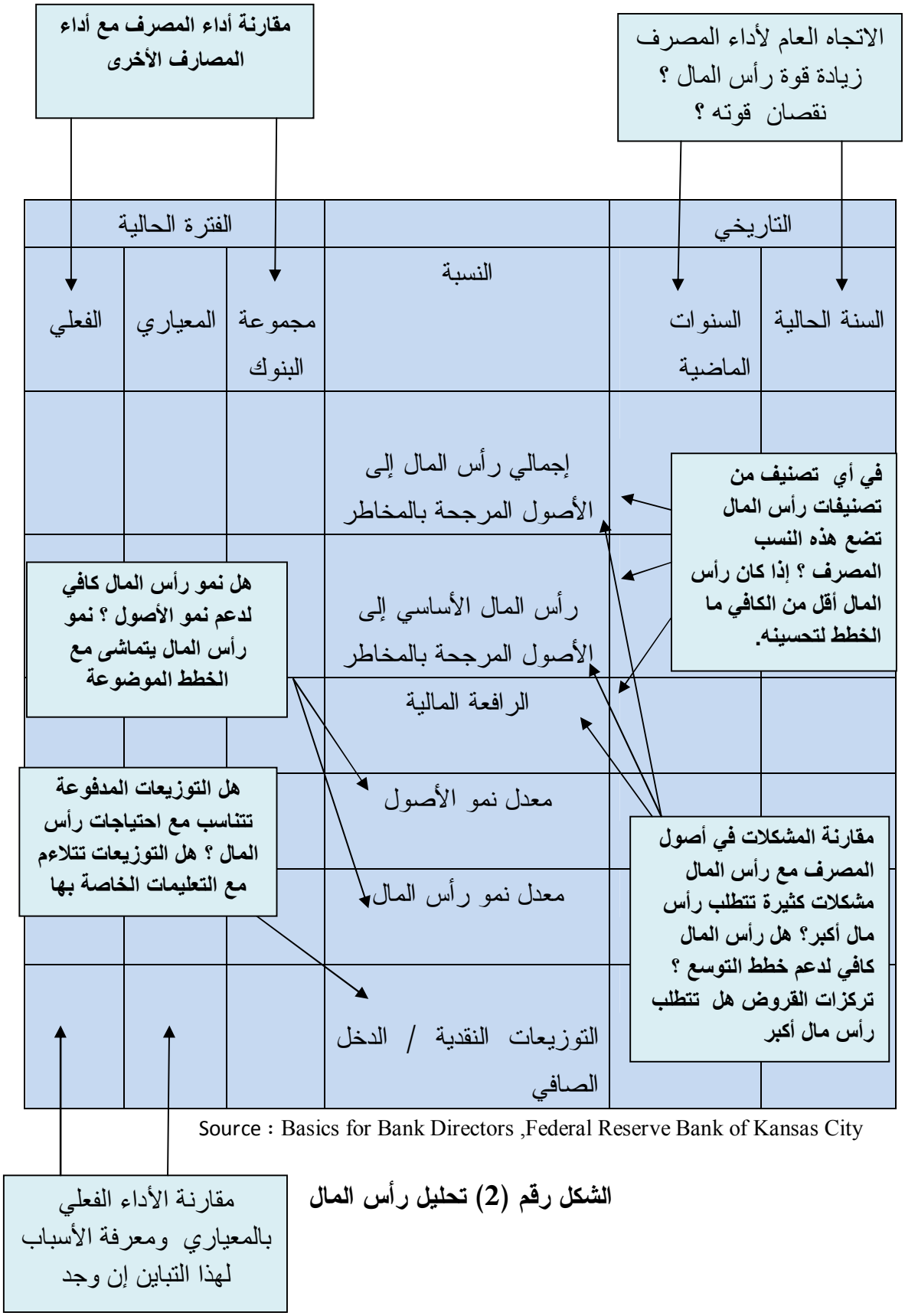

Source : Basics for Bank Directors ,Federal Reserve Bank of Kansas City

الشكل رقم (2) تحليل رأس المال

و فئات رأس المال التي يتم على أساسها تصنيف النسب الرئيسية :

الفئة	الرافعة المالية	رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
رأس المال الجيد	≤ 5%	و ≤ 6 %	و ≤10 %
رأس المال الكافي	≤ 4%	و ≤ 4 %	و ≤ 8 %
رأس المال غير كافي	<4%	أو <4 %	أو < 8 %
رأس المال غير كافي بدرجة كبيرة	< 3 %	أو < 3 %	أو < 6 %
رأس المال غير كافي بدرجة حرجة	< 2 %	أو <2 %	أو < 2 %

Source: Anthony Saunders & Marcia Millon Cornett - Financial Institutions Management, a Risk Management Approach, Sixth Edition - McGraw-Hill/Irwin

الجدول رقم (7) فئات رأس المال

ويتم أخذ القضايا التالية بعين الاعتبار عند تصنيف رأس مال المصرف[1] :

أ- مستوى جودة رأس المال والوضع المالي.

ب- حجم الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال.

ج- مسارات وتطورات الأنشطة المحلية والإقليمية المتعددة.

د- تطور شبكة العمل والفروع.

ه- أداء الأرباح ودورها في نمو رأس المال.

و- الدخول إلى أسواق رأس المال.

ز- كفاية المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض.

ح- مدى تركز المخاطر وارتباطها بالأنشطة غير التقليدية.

[1] نور الدين الفرا ،أحمد - تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (camels) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي (دراسة حالة بنك فلسطين) – رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة – ص46

وبعد تحليل النسب والعوامل والأخذ بعين الاعتبار جميع القضايا السابقة يتم تصنيف رأس مال المصرف كما يلي[1]:

1-المصرف الذي يصنف رأس ماله (1) يتصف بالمؤشرات التالية :

- مستويات ونسب رأس المال تتجاوز كل المتطلبات التنظيمية .
- أداء قوي للأرباح.
- أداء جيد للإدارة ومعدلات النمو.
- قدرة الإدارة على تحليل المخاطر المتعلقة بالأعمال المصرفية وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها.
- معقولية توزيعات الأرباح ، مع المحافظة على القدرة على زيادة رأس المال .
- الحجم المنخفض للأصول المتعثرة .

2- **المصرف الذي يصنف رأسماله (2)** : لديه نفس خصائص المصرف الذي يصنف رأسماله (1) حيث تتجاوز نسب ملاءة رأس المال المتطلبات القانونية ، ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، فعلى سبيل المثال قد تكون أصوله تواجه مشاكل مرتفعة نسبياً، فضلاً عن إخفاق الإدارة في الاحتفاظ برأسمال كاف لتدعيم المخاطر المصرفية .

3- **المصرف الذي يصنف رأسماله (3)** : يتوافق مع ملاءة رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، ومن أسباب التصنيف وجود مستوى مرتفع للأصول التي تواجه مشاكل مقارنة برأس المال تتجاوز 25% من رأس المال ، فضلاً عن ضعف ربحية المصرف وضعف نمو أصوله، وضعف في القدرة على زيادة رأس المال لمواجهة المتطلبات التنظيمية .

4- **المصرف الذي يصنف رأسماله (4)** : قد يعاني المصرف في تلبية المتطلبات التنظيمية ومن الواضح عدم وجود ملاءة في رأس المال، فإذا لم تتخذ الإدارة إجراءً فورياً لتصحيح الاختلالات ، فإنه يتوقع الإعسار والإفلاس الوشيك.

[1] Patrick y. Trautmann camels rating –op.cit –p9-13

5- **المصارف التي يصنف رأسمالها (5)** : تعتبر معسرة بحيث تتطلب إشرافاً رقابياً قوياً لمواجهة خسائر المودعين والدائنين، حيث أن خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي، مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف.

ثانياً: جودة الأصول في المصارف :

1- مخاطر الائتمان وأثرها على جودة الأصول :

إن خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على جودة الأصول، وهناك أنواع مختلفة من الأصول التي تتميز باحتمال حدوث عجز عن السداد فيها، وتمثل القروض أكبر هذه الأنواع والتي تتصف بأكبر قدر من مخاطر الائتمان، وإن القدرة على سداد القروض تنهار لدى المقترض قبل أن تظهر المعلومات المحاسبية أي مشكلة بوقت طويل، ويرتبط هذا النوع من المخاطر بجودة الأصول واحتمال العجز عن السداد، وهناك صعوبة كبيرة تواجه عملية تقييم نوعية وجودة الأصول بسبب ندرة المعلومات المتاحة، وفي الواقع فان العديد من البنوك الأمريكية التي اشترت بنوك أخرى فوجئت بنوعية ضعيفة للأصول على الرغم من قيامها بمراجعة وافية لهذه الأصول قبل الشراء[1] .

إن مصدر مخاطر الائتمان هو التقلب في صافي التدفق النقدي للبنك بسبب هبوط غير متوقع في مجمل التدفقات النقدية نتيجة تخلف طرف عن الدفع، ومن الممكن أن يؤدي هذا إلى أزمة سيولة وتأثير عكسي على نوعية أصول البنوك، وقد مكنت التطورات الأخيرة في أساليب إدارة المخاطر البنوك على تحديد خسائرها المتوقعة وبذلك يطالب المراقبون والمشرفون البنوك ببناء احتياطي كاف لمواجهة خسائر القروض وتأمين سلامة البنك[2].

وتركز مخاطر الائتمان على القروض لأنها تخضع لأعلى معدلات العجز عن السداد وتقوم معظم النسب على فحص صافي خسائر القروض والقروض المتعثرة ويساوي إجمالي خسائر القروض قيمة المبالغ التي تم شطبها بالفعل نتيجة عدم إمكانية تحصيلها خلال الفترة، أما

[1] عبد العال ، طارق - تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)- الدار الجامعية بالإسكندرية – 2001 - ص72
[2] عمر شابرا ، محمد و الله خان ، طارق - الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية – ورقة عمل ، البنك الإسلامي للتنمية - المملكة العربية السعودية ، جدة – 2000 ، ص75

بالنسبة للقروض المتعثرة فإنها تلك القروض التي يواجه فيها المقترضون بعض المشكلات، ولذلك يجب أن تقوم إدارة البنك بتبويب القروض حسب نسبة المخاطرة التي تواجهها فنسبة الخطورة في بعض الأنواع تزيد عن البعض الأخر[1] .

وتعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف وتشير الدراسات الخاصة بالأزمات المصرفية إن أهم أسبابها كانت تعثر الائتمان، وتعرف مخاطر الائتمان بأنها: الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل أو عدم رغبته في الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة [2].

إن المخاطر الائتمانية – أقدم المخاطر بالنسبة للبنوك – هي فعلياً النتيجة النهائية لمخاطر متعددة الأبعاد ومن الغريب أن المخاطرة الأكثر شيوعاً من بين كل المخاطر ما يزال قياسها الكمي صعباً للغاية[3]، وأهم المصادر الرئيسية لمشاكل الائتمان: هي التركز ، عمليات منح ومراقبة الائتمان، تعرضات الائتمان لحساسية السوق، السيولة[4].

- **التصنيف الائتماني للعميل :**

إن نقطة البداية في عملية منح الائتمان هي تصنيف العميل وهذا ما نص عليه اتفاق بازل 2 وأصبح لدى البنوك اختيار أحد البدائل الثلاثة التي تستخدم في التصنيف الائتماني وهي :

I. التصنيف الائتماني الخارجي :

ويطلق عليه أيضاً الأسلوب النمطي وهو التصنيف الائتماني الصادر عن مؤسسات التصنيف الائتماني المعتمدة ، ويجب أن تتوفر معايير لمؤسسات التصنيف الخارجي من اجل الوثوق بها وتصبح مقبولة عالمياً أهمها الموضوعية والاستقلالية والإفصاح وسهولة الوصول والشفافية و المصداقية والموارد .

ومع ذلك تظل هناك تحفظات بشان استخدام التقييمات، وذلك بسبب السجل المختلط للوكالات عند تقييم مقترضين أقل من ممتازين وعند استخدام الوكالات المنفصلة لمنهجيات تحليل

[1] عبد العال ، طارق - تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة) - مرجع سابق ، ص91
[2] حشاد ، نبيل - دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية – اتحاد المصارف العربية - لبنان ، بيروت – 2005، ص22
[3] عبد العال ، طارق - حوكمة الشركات ، الطبعة الثانية – الدار الجامعية ، جامعة عين شمس -2007 ، ص 449
[4] حشاد ، نبيل - دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية – مرجع سابق - ص 327

ائتماني مختلفة، وبالإضافة إلى ذلك يوجد افتقار لعمق التقديرات في كثير من أسواق البلدان الناشئة[1] .

II. التصنيف الائتماني الداخلي وهو عبارة عن أسلوبين[2]:

- التصنيف الائتماني الداخلي الأساسي:

يقترح فريق عمل النماذج في لجنة بازل أسلوب الأساس الذي يتسم بالتقديرات الرقابية لاحتمال التعثر،الخسارة بافتراض التعثر، والتعرض عند التعثر، ومن أجل استخدام الأسلوب الأساسي سوف يحتاج البنك أولاً أن يظهر التزامه بمجموعة من المتطلبات الدنيا التي تسعى لضمان الدقة والتكامل لنظام التصنيف الداخلي الخاص به وعملياته لتخصيص التعرضات لدرجات داخلية، بعدئذ سوف يكون البنك مطالباً أن يقسم درجات التصنيف الداخلي به إلى أربع فئات تصنيف رقابية والتي تكون مصاحبة لتعرضات (قوية، متوسطة، ضعيفة، ومتعثرة)، أن عملية التقسيم سوف تكون مبنية على معايير معرفة مسبقاً ، والتي تركز على الخصائص العامة للتعرضات التي يجب أن يتم تقسيمها إلى كل فئة رقابية متتالية لكل خط إنتاج، وسوف يتم تقدير احتمال الخسارة بافتراض التعثر والتعرض عند التعثر وبالتالي وزن المخاطر (لكل واحدة من الفئات الأربع).

- التصنيف الائتماني الداخلي المتقدم :

بالنسبة للبنوك القادرة على الإيفاء بمعايير صارمة إضافية لتقديرات متناسقة ، ويمكن الاعتماد عليها لجمع مكونات المخاطر المطلوبة (احتمال التعثر، الخسارة بافتراض التعثر والتعرض عند التعثر) ، يقترح فريق عمل النماذج أيضاً الأسلوب المتقدم، يشعر فريق عمل النماذج أن الاستخدام الأوسع لتلك التقييمات الداخلية يكون جزءاً هاماً من الأسلوب المبني على التصنيف الداخلي المتسق مع الحوافز وذي الحساسية للمخاطر.

إن التزام البنوك بالآخذ بالتصنيف الائتماني سواء الداخلي أو الخارجي سيؤدي إلى خفض مخاطر الائتمان، حيث إن أساليب التصنيف الائتماني المشار إليها تتبع الأساليب العلمية والتي

[1] عبد العال ، طارق - حوكمة الشركات – مرجع سابق - ص619

[2] حشاد ، نبيل - دليلك إلى التصنيف الائتماني الخارجي والتصنيف الائتماني الداخلي- اتحاد المصارف العربية – لبنان ، بيروت – 2006

تستطيع أن تفرق بين العملاء حسب جدارتهم الائتمانية ومن ثم تصنيفهم الائتماني ومن ثم تستطيع البنوك تجنب منح الائتمان إلى العملاء ذوي المخاطر العالية[1] .

2. أسس تصنيف جودة الأصول وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS :

تحتل عملية تقييم جودة الأصول الأهمية الأكبر في نظام التقييم CAMELS وبشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما إن مخاطر الإعسار في المصارف تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول ، فمؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في عمليات خارج الميزانية مثل الوكالات و الرهونات والإتجار بالمشتقات[2].

يعبر تصنيف الأصول عن عملية يتم بمقتضاها تحديد درجة مخاطر الائتمان، وذلك في ضوء احتمال خدمة التزامات الدين و تسييل الدين طبقاً لشروط العقد، وعموماً كل الأصول التي يتحمل عنها البنك مخاطر يجب أن تصنف بما في ذلك القروض والسلفيات والمدينين والاستثمارات ومشاركات الاستثمارات والالتزامات المحتملة[3].

إن تصنيف نوعية الأصول يعكس حجم المخاطر الحالية والمستقبلية المتعلقة بالإقراض ومحفظة الاستثمار والعقارات المستملكة ونشاطات خارج الميزانية كذلك فان التصنيف يعكس مقدرة الإدارة على تحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر، إن تقييم نوعية الأصول يجب أن يأخذ بعين الاعتبار، كفاية مخصصات الديون ، المخاطر التي تؤثر على قيمة الاستثمارات مثل المخاطر التشغيلية والسوق والسمعة والاستراتيجية والتقييد بالأنظمة[4] .

وفي الواقع العملي فان المصارف تقسم محفظة القروض إلى قروض منتظمة و غير منتظمة وتلزم السلطات الرقابية في بعض البلدان كما في أمريكا وبعض الدول العربية المصارف بتقسيم القروض غير منتظمة إلى ثلاث فئات هي :

---

[1] حشاد ، نبيل - دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية – مرجع سابق - ص 37
[2] طلفاح ، احمد – مؤشرات الحيطة الجزئية – مرجع سابق - 2005
[3] عبد العال ، طارق - حوكمة الشركات – مرجع سابق - ص 676
[4] الكراسنة ، إبراهيم – اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر- مرجع سابق - ص24

- ديون دون المستوى
- ديون مشكوك في تحصيلها
- ديون رديئة

ويتم تكوين مخصص لكل فئة بحسب درجة المخاطر المتعلقة بالدين، وغالباً ما يتم تكوين مخصصات بواقع 20% للديون المصنفة في فئة دون المستوى وتتصاعد إلى 50% في الديون المصنفة مشكوك في تحصيلها لتصل إلى 100% في الديون الرديئة، وينظر المحللون إلى مخصصات القروض لتقييم قدرة المصرف على مقابلة خسائر القروض فإذا كانت جودة المحفظة الائتمانية منخفضة فان البنك يحتاج مخصص كبير لمقابلة العديد من القروض المتعثرة [1].

وللحكم على مدى جودة أصول البنك يتم استخدام النسب التالية التي تعتبر مؤشراً على قيمة المخاطرة في محفظة قروض البنك:

$$\textbf{1- نسبة التصنيف المرجح (WCR)} = \frac{\text{المخصصات}}{\textbf{المخصصات+حقوق الملكية}}$$

وتقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات فكلما كانت هذه النسبة أكبر فهذا يعطي مؤشر على:

- حجم مخصص الديون المتعثرة إلى حقوق الملكية كبير وكافي.
- مخصصات الديون المتعثرة كافية لمواجهة هذه المخاطر .
- إمكانية شطب ديون متعثرة منخفضة نسبياً .
- سياسة منح ائتمان رشيدة .

$$\textbf{2- نسبة إجمالي التصنيف (TCR)} = \frac{\textbf{القروض المتعثرة}}{\textbf{المخصصات+حقوق الملكية}}$$

[1] الخطيب ، سمير - قياس وإدارة المخاطر بالبنوك – منشأة المعارف بالإسكندرية – 2005، ص 111 – 112

تقيس هذه النسبة حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصصات، فكلما قلت هذه النسبة كان أفضل لأنها تعطي المؤشرات التالية:

- حجم الديون المتعثرة لدى المصرف قليلة .
- ديناميكية منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة عليها .
- أداء إدارة الائتمان جيدة وربحية أفضل وفرص النمو قوية للمصرف .

وبعد حساب النسب السابقة يتم مقارنتها مع فئات جودة الأصول التالية التي وضعتها مؤسسة Examiner Orientation الأمريكية :

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة الأصول المرجحة (WCR)Weighted Classification Ratio	(TCR) Total Classification Ratio
1	قوية	أقل من 5 %	أقل من 20 %
2	مرضية	من 5 % إلى 15 %	من 20 % إلى 50 %
3	جيدة بعض الشيء	من 15 % إلى 35 %	من 50 % إلى 80 %
4	حدية	من 35 % إلى 60 %	من 80 % إلى 100 %
5	غير مرضية	60 % فأكثر	100% فأكثر

الجدول رقم (8) فئات جودة الأصول

ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة القضايا التالية[1] :

1. سلامة السياسة الائتمانية والالتزام بها .
2. مستوى القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض .
3. كفاية المخصصات المرتبطة بالقروض .
4. المخاطر الائتمانية الناتجة عن العمليات خارج الميزانية .
5. التركزات في القروض والاستثمارات .
6. المقدرة على تحصيل القروض غير المنتظمة .
7. كفاية نظم الرقابة الداخلية ونظم المعلومات .

[1] الخطيب ، سمير - قياس وإدارة المخاطر بالبنوك – مرجع سابق – ص 80

8. حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين.
9. النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان (مطالبات، ملاحقة المقترضين... الخ).

وبعد ذلك يتم إعطاء تصنيف لكل مصرف وفق ما يلي[1] :

1- المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (1) يتصف بالمؤشرات التالية:

- حجم الأصول المتعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من رأس المال.
- وجود اتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها .
- الضبط الجيد للتركيزات الائتمانية وقروض الموظفين بما يقلل المخاطرة.
- الضبط الجيد لمحفظة القروض، ووجود رقابة فعالة على عملياتها ومتابعة الالتزام بالمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة في هذا الخصوص.
- احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض.
- الأصول المصرفية الأخرى (غير الائتمانية) التي تحتوي على مخاطر مصرفية طبيعية لا تثير أي تهديد بالخسائر.

2- **المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (2)** : يظهر خصائص مشابهة لجودة الأصول المصنفة (1)، ولكن يشهد نقاط ضعف أو عيوب في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة، فالإدارة قادرة على معالجة نقاط الضعف بنفسها، كما تتصف بوجود حجم من الأصول المتعثرة (لا تتجاوز بالعادة10% من إجمالي رأس المال)، بالإضافة إلى واحدة أو أكثر من الخصائص التالية:

- يشهد المصرف اتجاهات سلبية في مستوى الائتمان والقروض التي فات موعد تسديدها والتي تم تمديدها و في مستوى مخصص الخسائر المكونة لمواجهتها.
- توجد نقاط ضعف في معايير الائتمان والإجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل.
- تثير القروض الممنوحة للموظفين بعض الملاحظات والمخالفات للترتيبات التنظيمية الموضوعة بشأنها.
- انخفاض العائد على الأصول غير الائتمانية والتي تعكس أخطاراً تتجاوز الأخطار الطبيعية، ولكن لا تثير تهديدات بالخسائر.

[1] Patrick y. Trautmann camels rating – op.cit –p16-20

3- **المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (3)** : يظهر نقاط ضعف رئيسية، والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشـــرة، فإن ذلك يؤدي إلى هـــلاك رأس المـــال أو إعسار المصرف، مما يستدعي وجود إشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ الإدارة خطـــوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب، كما يتميز هذا التصنيف بزيادة حجم الائتمان المتعثر(لا يتجاوز40% من رأس المال الإجمالي)، بالإضافة إلى واحد أو أكثر من الخصائص التالية:

- استمرارية زيادة مستويات الائتمان المتعثرة والتي قد تؤثر على رأس المال أو تؤدي إلى حدوث الإعسار إذا لم يتم المسارعة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها.
- القروض المصنفة رديئة (المشكوك فيها والمولدة للخسائر) تتجاوز بشكل كبير المخصصات المكونة بشأنها مما تثير تهديدات لرأس المال.
- تثير الأصول غير الائتمانية خسائر رئيسية في رأس المال وقد تتسبب في إعسار المصرف.

4- **المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (4)** : يظهر ضعف عام في العديد من العناصر المذكورة، مما تبرز الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل السلطة النقدية لإعادة تقوية الأوضاع وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين، ويتميز هذا التصنيف بكبر حجم الائتمان المتعثر وقد يصل إلى 60 % من إجمالي رأس المال، ورغم ذلك يتوفر احتمال نجاح إجراءات الإدارة لتحسين جودة تلك الأصول.

5- **المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (5)** : يظهر مستوى عالٍ من الأصول المتعثرة والتي تهدد رأس المال بصورة حادة، حيث تتجاوز نسبة 60% من إجمالي رأس المال أو تتسبب في وجود مركز سلبي له مما يتطلب وجود إشراف رقابي قوي للحد من استنزاف رأس المال أكثر من ذلك، وتوفير الحماية للمودعين والدائنين، ورغم ذلك قد يوجد احتمال ضئيل بنجاح إجراءات الإدارة في تحسين جودة أصول المصرف.

المبحث الثالث : تقييم الأداء المصرفي فيما يتعلق بمؤشرات الربحية والسيولة

أولاً : تقييم الربحية في المصارف :

1. الأرباح في المصارف وأهميتها :

يعرف الربح بأنه الفرق بين الإيرادات والتكاليف، ويعرف أيضاً على أنه الزيادة في العائد الناشئة عن المخاطرة ، وتعد الربحية مؤشراً على الأداء التشغيلي للمصرف وهي تعكس كل من تصرفات الإدارة والمساهمين وكذلك تعكس استراتيجيات المنافسة والقدرة والكفاءة على إدارة المخاطر .

إن الربح هو النتيجة النهائية للأداء التي توضح وتظهر الآثار الصافية لسياسات البنك وأنشطته خلال عام مالي ما واتجاهات نموه واستقراره، وهي أفضل مؤشرات أداء البنك في الماضي والمستقبل[1] .

وتقسم الأرباح في المصارف إلى قسمين[2] :

1) دخل الفائدة الصافي : وهو الفرق بين دخل الفائدة على القروض والسلفيات الأخرى المقدمة من قبل البنك ونفقة (مصروف) الفائدة على الودائع والمبالغ المقترضة ذات الصلة بتمويل محفظة القروض، ودخل الفائدة الصافي هو لب إيرادات البنك التقليدي ويستهدف البنك عادة الحفاظ على دخل الفائدة الصافي مستقراً ومتنامياً، ويتطلب ذلك إدارة فاعلة ونشطة، وتحاول البنوك عادة تعديل أسعار الإقراض قبل أسعار الودائع في أسواق أسعار الفائدة الآخذة بالارتفاع وتفعل العكس في الأسواق الهابطة .
2) دخل العمليات المصرفية الأخرى : ويشمل الدخل من باقي عمليات المصرف كالرسوم والعمولات ودخل من أرباح الشركات التابعة ودخل من الفروقات في بيع وشراء بعض الأصول وغيرها .... الخ .

[1] عبد العال ، طارق - حوكمة الشركات – مرجع سابق – ص 578
[2] عبد العال ، طارق - حوكمة الشركات – مرجع سابق – ص568 – 570 بتصرف

والربحية المطلوبة يجب أن تكون مستقرة ومرد ذلك ليس فقط توزيع عائد مستقر غير متقلب على المساهمين وعلى أصحاب المصرف، بل توزيع عائد ينمو يشجع المودعين على التعامل مع المصرف، مما ينعكس على زيادة موارد البنك لتزيد حصته في السوق المصرفية وفي الحقيقة فإن الأرباح مهمة وضرورية للأسباب التالية[1] :

1. إن الأرباح ضرورة لمقابلة الأخطار التي يتعرض لها المصرف حتى يستمر في عمله.
2. الربح وسيلة لتنمية رأس المال ويعتبر بمثابة مصدر تمويل داخلي وذاتي .
3. برهان على نجاح الإدارة وفاعلية مجهوداتها.

وتتأثر ربحية المصارف بعدة عوامل أهمها : الدورات الاقتصادية و إدارة المخاطر و درجة المنافسة في القطاع المالي والمصرفي وتكاليف التشغيل ونسبة السيولة[2] .

وفي دراسة على المصارف الماليزية وجد أن محددات الربحية تنقسم إلى قسمين أساسيين كما هو مبين في الجدول التالي[3] :

المحددات الداخلية	المحددات الخارجية
– السيولة	– الملكية
– متطلبات رأس المال	– حجم البنك
– إدارة المصاريف	– الحالة الاقتصادية

الجدول رقم (9) محددات الربحية

2. أسس تصنيف الأرباح في المصارف وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS:

تنظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، وتعتبر أحد أهم مصادر التمويل الداخلي لزيادة رأس المال

[1] اللوزي ، سليمان أحمد و آخرون– إدارة البنوك - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن ،عمان –الطبعة الأولى ،1997 – ص119

[2] مؤشرات الإنذار المبكر للازمات المصرفية مع التطبيق على بعض البلدان العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المجلد الثاني عشر العدد الثاني يوليو 2010 – ص20

[3] بدران ، ريما – أثر الحوكمة في تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج CAMELS– رسالة ماجستير - المعهد العالي لإدارة الأعمال ، دمشق،2011

ومواجهة الخسائر، وتعطي مؤشرات على قوة المصرف ومدى فعالية إدارته في توليد الأرباح ويتم قياس فعاليتها من خلال نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح .

إن انخفاض نسب ومؤشرات الربحية يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر، وهناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها عند تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها[1]:

- العائد على الأصول: وتقاس هذه النسبة بصافي الأرباح إلى إجمالي الأصول، وهي مؤشر للحكم على كفاءة إدارة البنك في استغلال الأصول ويمكن أن تحتسب هذه النسبة بتعريفات مختلفة للأرباح قبل وبعد الفوائد والضرائب، الأرباح باستثناء الأرباح الاستثنائية وغيرها، ويتم تحديد تصنيف العائد على الأصول حسب الفئات التالية التي وضعتها المنظمة الأمريكية للتنمية (USAID) :

التصنيف	1	2	3	4	5
العائد على الأصول	فوق 1%	1 – 0.75	0.75 - 0.5	0.25- 0.5	أقل من0.25

الجدول رقم (10) فئات العائد على الأصول

كما وضعت المنظمة ذاتها فئات أخرى للعائد على الأصول يتناسب مع الدول النامية :

التصنيف	الفئات	الدلالة
5	أقل من 0.5 %	هامشي وغير مقبول ودلائل واضحة على ضعف الأرباح
4	0.5% – 1 %	غير مرضي ومع ذلك فوق معدل الصناعة في بعض الأحيان
3	1% – 2 %	مرضي ومع ذلك قد يكون دون المعدل في بعض الدول النامية
2	2% – 3 %	قوي جدا ومع ذلك من المحتمل السبب قلة المنافسة
1	أكثر من 3 %	قوي جدا ومحتمل مؤشر على قلة المنافسة أو أرباح مفاجئة

Source: Robert Porter- MANUAL FOR OFF-SITE ANALYSIS OF FINANCIAL Institutions IN DEVELOPING COUNTRIES –USAID -1989-p49

الجدول رقم (11) فئات العائد على الأصول في البلدان النامية

[1] طلفاح ، أحمد – مؤشرات الحيطة الجزئية – مرجع سابق – 2005، إبريل

- العائد على حقوق الملكية: إن هذه النسبة المقاسة بصافي الأرباح إلى رأس المال تعكس معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون الذين يحملون رأس مال المصرف .
- معدلات الدخل والإنفاق: إن مثل هذه النسب ممكن أن تعطي صورة واضحة عن تركيبة الأرباح والنفقات ومدى استمرارية تحقيق الأرباح بالنسبة للمؤسسات المالية، ومدى مقدار المخاطرة الذي تأخذه هذه المؤسسات، إن هذه النسب مفيدة جداً لأنها تعطي فكرة عن مصدر العمليات التي تدر الأرباح، كأن يكون الدخل من محافظ الإقراض أو المحافظ المالية وغيرها، وحتى يمكن تحديد أي من عمليات الاستثمار التي تدر أرباح (الاستثمار في الأسهم، السندات ،أسعار الصرف ...)، في حين أن نسب النفقات يمكن أن تعطي فكرة عن مواطن الضعف في توليد الأرباح والنفقات التي تمتص هذه الأرباح، فنسب النفقات يمكن أن تحتسب وفقاً لنوع المصروفات كالنفقات الإدارية أو نفقات الأجور أو مدفوعات الفوائد و غيرها من النفقات.

وذلك بالإضافة إلى دراسة وتحليل العوامل التالية[1]:

أ- نوعية ومصادر الدخل الصافي .
ب- مدى القدرة على الاعتماد على الأرباح غير الموزعة لزيادة رأس المال ومواجهة المخاطر .
ج- كفاية توزيعات الأرباح .
د- فعالية إعداد الموازنة والرقابة على بنود الدخل والنفقات.
ه- كفاية الأرباح في ظل ظروف اقتصادية مختلفة .
و- تأثر الأرباح بمخاطر السوق بما فيها مخاطر سعر الفائدة .
ز- مدى الاعتماد على البنود الاستثنائية أو عمليات الأوراق المالية، والأنشطة ذات المخاطر العالية أو المصادر غير التقليدية للدخل.
ح- جودة الأصول ومكونات الأصول .

هذا وعادة ما يتم تحديد نسب الربحية لأغراض التصنيف بالاستناد إلى أداء المصارف الأخرى ذات الصفات المتشابهة، إلا إن التركيز عليها بمعزل عن العوامل الأخرى سيؤدي إلى نتائج مضللة، فعلى سبيل المثال: قد يعكس المصرف أرباحاً عالية جداً، لكن مصدر

[1]NCUA LETTER TO CREDIT UNIONS , CAMEL Rating System -NATIONAL CREDIT UNION ADMINISTRATION-LETTER NO : 03-CU-04 March 2003

الأرباح قد يأتي من حدث لمرة واحدة أو من نشاطات غير تقليدية (عالية المخاطر)، كما أنـــه بالرغم من ارتفاع نسبة الربحية، فإن الاحتفاظ بالأرباح يبقى غير كافٍ للســـماح بنمـــو رأس المال والحفاظ على سير خطى نمو الأصول[1].

وبعد ذلك تصنف المصارف كما يلي[2]:

1- المصرف الذي تصنف أرباحه (1) يتصف بالمؤشرات التالية:

- يوفر الدخل الكافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال و دفع الأرباح المعقولة للمساهمين.
- سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات.
- الاتجاه الإيجابي في فئات الدخل والنفقات الرئيسية.
- الاعتماد بحد أدنى على البنود الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية.

2- **المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه (2)** : يولد دخلاً كافياً لتلبية متطلبات الاحتياطيات اللازمة، ويوفر نمواً لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة، إلا أن المصرف قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية ، مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية، كما يتوجب على الإدارة دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية .

3- **المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه (3)** : يظهر نقاط ضعف رئيسية في واحدة أو أكثر من العوامل المذكورة، وقد يشهد المصرف انخفاضاً في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها، مما يعيق تكوين الاحتياطيات اللازمة الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح المصرفية.

4- **المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه (4)** : يشهد مشاكل حادة في الربحية وقد يكون صافي الربح إيجابي ولكنه غير كافٍ للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب، ويتطلب هنا ضرورة تقوية أداء الأرباح لمنع الخسارة برأس المال، ويجب أن تتخذ الإدارة إجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات، كما يتطلب من البنك

[1] شاهين ، علي عبد الله - أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية (حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود) - مجلة الدراسات والبحوث التجارية ،كلية التجارة ببنها، العدد الأول ، 2005

[2] شاهين ، علي عبد الله - أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية (حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود) – مرجع سابق - 2005

المركزي أو الإدارة تقييد العمليات غير الإيجابية بوسائل إلغاء أو وقف الترخيص الممنوح لها، وفرض متطلبات أساسية على مجلس الإدارة التنفيذية والمساهمين لخفض نمو الأصول، من خلال تعليق بعض الأنشطة المصرفية، حيث أنه بدون إجراءات تصحيحية فورية قد تتطور الخسارة بصورة تهدد الملاءة المصرفية.

5- **المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه (5)** : يشهد خسائر بصورة تعرض ملاءته للمخاطر مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، حيث أنه بدون إجراء فوري فإن الخسائر قد تتسبب بالإعسار الوشيك، وتبلغ نسبة الربحية هنا أقل من (0,25 %) أو الدخول بالخسائر.

ثانياً : السيولة المصرفية :

1. مفهوم وطبيعة السيولة في المصارف :

يقصد بالسيولة هو ما تحتفظ به المنشأة المالية من الأموال النقدية، أو ما يتوافر لها من موجودات سريعة التحول إلى النقدية وبدون خسائر في قيمتها، إذ أن الغرض منها هو الإيفاء بالالتزامات المستحقة أو المترتبة على هذه المنشأة وبدون تأخير، وتعرف السيولة النقدية في المصارف بأنها قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير ورئيسي من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات الائتمان أي القروض، لتلبية حاجات المجتمع وتبرز أهمية السيولة من خلال المتغيرات التي تؤثر فيها وهي :

أ- طبيعة وتركيبة الموجودات السائلة .

ب- مواعيد استحقاق القروض المقدمة من قبل المصرف لزبائنه[1] .

ويرى البعض أن سيولة المصرف عبارة عن قدرته على مقابلة التزاماته فوراً من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة تذكر[2] .

وبشكل عام فإن السيولة ترتكز بصورة أساسية على قاعدة التوافق فيما بين آجال استحقاق المطلوبات وبين آجال استحقاق الموجودات، بما يكفل عدم حدوث ضغوط تمويلية آنية أو

[1] الحسيني ، فلاح حسن و الدوري ، مؤيد عبد الرحمن - إدارة البنوك – دار وائل للنشر – الأردن، عمان - 2000 – ص 93- 94
[2] اللوزي ، سليمان أحمد و آخرون - إدارة البنوك – مرجع سابق – ص101

مستقبلية، حيث أن فقدان هذا التوافق كلياً أو توفره بنسبة ضئيلة من شأنه أن يهدد وضع السيولة[1].

❖ مكونات السيولة[2] :

يمكن تصنيف مكونات السيولة حسب سرعة توفيرها إلى مكونين :

أ- السيولة الحاضرة : وهي النقدية الحاضرة لدى المصرف والتي تحت تصرفه .

ب- السيولة شبه النقدية : وهي الأصول التي يمكن بيعها أو تصفيتها أو رهنها فهي تتميز بقصر أجل استحقاقها .

ويتضح أن متطلبات السيولة تتوقف على كل من الودائع والقروض كما يلي[3] :

- السيولة لمقابلة سحب الودائع :

تتوقف متطلبات السيولة إلى حد كبير على نوع وحجم و سلوك الودائع لدى البنك، ولذلك تصنف الودائع لأغراض السيولة إلى ثلاثة أنواع وهي :

أ- ودائع مؤكدة السحب .

ب- ودائع محتملة السحب .

ج- ودائع غير مؤكدة السحب ولكن يتمثل سحبها في ظروف خاصة .

وبشكل عام كلما زاد احتمال سحب الوديعة كلما تطلب ذلك سيولة أكبر .

- السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات :

تزيد الحاجة للسيولة نتيجة لزيادة الطلب على القروض، لذلك يجب تلبية الاحتياجات المحلية من القروض والسلفيات وقد تكون هذه المتطلبات من السيولة موسمية أو مؤقتة .

إن رصيد سيولة البنوك هو من العناصر الأساسية في الرقابة المصرفية ولا توجد معايير سلامة متفق عليها دولياً بصدد السيولة، لكن السيولة تساعد البنك على تجنب الخسارة التي قد

---

[1] الخطيب ، سمير - قياس وإدارة المخاطر بالبنوك – مرجع سابق – ص 214

[2] اللوزي ، سليمان أحمد و آخرون - إدارة البنوك – مرجع سابق – ص102

[3] حنفي ، عبد الغفار – إدارة المصارف – الدار الجامعية – الإسكندرية – 2008 – ص 226 - 230

تحدث نتيجة اضطرار البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، ونظراً لأهمية توفر السيولة فقد تم وضع بعض الضمانات بهذا الصدد من قبل البنوك المركزية، وذلك بتحديد نسبة الأموال السائلة ونوعية تلك الأموال .

2. أهم مؤشرات السيولة[1] :

في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة، ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة، مؤشرات السيولة تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية:

- التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية: إن ارتفاع نسبة التسهيلات المقدمة من البنك المركزي إلى المؤسسات المالية كنسبة من إجمالي رأس المال أو الخصوم لهذه المؤسسات، يعكس مشكلات حادة في السيولة أو بمعنى آخر قد تكون هذه المؤسسات في حالة إعسار مالي.
- هيكل استحقاق الأصول والخصوم: هناك عدد من المؤشرات التي تقيس مدى التطابق في آجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم، وذلك بالنظر إلى تركيبة محفظة الأصول، مثل مؤشر نسبة الأصول السائلة، والذي يقيس نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، فهده النسبة تكشف عن مدى التطابق في آجال الاستحقاق، كما أنها تبين الحاجة إلى زيادة التحوط في إدارة السيولة، إن التباين الكبير في آجال الاستحقاق يبين أن المؤسسات المالية تعاني من مخاطر في السيولة، كما أنها تعكس عدم تيقن المودعين والمقرضين الآخرين من استمرارية المؤسسة المالية في المدى الطويل.
- سيولة السوق الثانوية: إن مؤشرات السيولة بالنسبة للمؤشرات المالية، يجب أن ينظر إليها بالتزامن مع مقاييس العمق والاتساع للسوق المالي الثانوي بالنسبة للأصول السائلة مثل هامش الطلب والعرض ومؤشرات التداول .

[1] طلفاح ، أحمد – مؤشرات الحيطة الجزئية – مرجع سابق – ص 27 – 33

3. أسس تصنيف السيولة المصرفية وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS :

إن مشكلات جودة الأصول تؤدي إلى خسائر وبالتالي التأثير على كفاءة قاعدة رأس المال، أما عنصر السيولة فهو غير متداخل بشكل قوي مع جودة تلك الأصول أو الأرباح أو رأس المال، إلا أنه يعتبر مهماً من الناحية العملية في التعامل مع المودعين، لذلك لا بد من دراسة القضايا التي تتعامل مع هذا العنصر كما يلي[1]:

أ- كفاية مصادر السيولة بالمقارنة بالاحتياجات الحالية والمستقبلية .

ب- المقدرة على توقير السيولة بتكلفة مناسبة .

ج- حجم الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية دون خسائر تذكر .

د- الحجم المتوقع استخدامه من الارتباطات / الحدود الائتمانية .

ه- موارد قصيرة الأجل لتمويل أصول ذات آجال طويلة .

و- استقرار الودائع (عميل – قطاعي – جغرافي) .

ز- الكفاءة في إدارة الأصول و الخصوم .

ح- مدى الاعتماد على الإقراض ما بين المصارف لتلبية احتياجات السيولة.

ويأتي التصنيف كما يلي[2]:

1- المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (1) : يتصف بفهم الإدارة الشامل لبيان الميزانية وبيئة العملاء والبيئة الاقتصادية إلى جانب العوامل التالية:

- توفر الأصول السائلة لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي بالإضافة إلى الطلبات غير المتوقعة.
- محدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف لاحتياجات السيولة.
- توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات.
- امتلاك الإدارة الخبرة الكافية والاستخدام المربح لعمليات الإقراض بين المصارف لمقابلة احتياجات السيولة.

[1] الخطيب ، سمير - قياس وإدارة المخاطر بالبنوك – مرجع سابق – 2005، ص 82

[2] شاهين ، علي عبد الله - أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية (حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود) – مرجع سابق - 2005

2- المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (2) : له نفس خصائص التصنيف المذكورة في التصنيف السابق، ولكن المصرف يشهد نقاط ضعف في واحدة أو أكثر من تلك العوامل ويمكن تصحيح نقاط الضعف هذه من خلال تطبيق إطار زمني معقول بدون رقابة تنظيمية .

3- المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (3) : تظهر نقاط ضعف رئيسية في عدد من العوامل المذكورة، ويشير إلى عدم الحنكة في إدارة السيولة مما يؤدي على ظهور مشكلات متكررة في السيولة، كما تبرز الحاجة أيضاً إلى تدارس الإدارة الفوري للاتجاهات السلبية لتجنب الأزمات في قدرة المصرف على تلبية الالتزامات اليومية، ويتطلب الأمر وجود رقابة تنظيمية لضمان تدارس الإدارة بالشكل المناسب للأمور الهامة.

4- المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (4) : يشهد مشاكل سيولة حادة مما تتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية، لذلك يجب أن تُتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الحالية ، كما يجب أن يقوم المصرف بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة القصيرة المدى وغير المتوقعة.

5- المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (5) : يتطلب مساعدة البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الحالية من السيولة ، وتبرز الحاجة لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع انهيار المصرف بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين.

المبحث الرابع : مؤشرات الإدارة والحساسية لمخاطر السوق وفق نظام CAMELS

أولاً : الإدارة المصرفية :

1. أهمية الإدارة وتطبيقها للأنظمة الرقابية المصرفية :

إن مدى نجاح البنك أو فشله يعتمد بالدرجة الأولى على نوعية مجلس إدارته وإدارته العليا من حيث الخبرة، الكفاءة، والنزاهة، وعليه يجب أن يتمتع مجلس إدارة البنك بالقوة وأن يكون ملم بأعمال البنك خاصة في وضع السياسات والاستراتيجيات ومراقبة المخاطر، وكذلك على إدارة البنك أن تلتزم بالسياسات والإجراءات الموصوفة من قبل مجلس الإدارة، ولتحقيق ذلك الهدف لا بد من وضع هيكل تنظيمي يوضح السياسات والمسؤوليات وخطوط الاتصال في البنك، وأن الهدف من الإجراءات والسياسات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة هو ضبط المخاطر وحماية الموجودات وضبط الالتزامات، ووضع نظام محاسبي الأمر الذي يسهل تسجيل كافة العمليات وتزويد مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة والمناسبة في الوقت المحدد، وحتى تكون أنظمة الضبط فاعلة يجب أن تتصف بالشمولية، موثقة بشكل جيد، وتتم مراجعتها بشكل دوري، وتكون مفهومة من قبل الأشخاص المعنيين في البنك، كذلك يجب أن تحدد السياسات والإجراءات في البنك صلاحيات الأشخاص وعلى كافة المستويات في البنك، وأن يتم فصل الوظائف ما بين الأشخاص الذين يقومون بإجراء العملية والأشخاص الذين يقومون بالرقابة عليها[1].

إن مقدرة الإدارة للتجاوب مع الظروف والمستجدات والتعامل مع المخاطر التي قد تنشأ نتيجة لهذه العوامل أو نتيجة لقيام البنك بتقديم منتجات جديدة له الأثر الكبير في تقييم مخاطر البنك، واحتياجاته الرقابية من قبل السلطات الرقابية، ولهذه الأسباب فإن موضوع الإدارة يُعطى اهتمام خاص عندما يتم التصنيف الكلي للبنك ، وإن مقدرة الإدارة كذلك على إيجاد أنظمة ضبط ورقابة فعالة يجب أن تأخذ بالاعتبار عندما يتم وضع التصنيف، ولكن يجب التنويه إلى أن الممارسات الإدارية المناسبة تختلف بين البنوك لأن ذلك يعتمد على حجم البنك ودرجة

[1] الكراسنة ، إبراهيم – اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر- مرجع سابق – ص 5

تعقيد حجم المخاطر لديه، ففي حالة البنوك الصغيرة والتي تقوم بنشاطات مصرفية بسيطة ويكون للإدارة دور كبير في مراقبة الأعمال على أساس يومي تحتاج إلى وجود نظام إداري ونظام ضبط بسيطين، أما البنوك الكبيرة والمعقدة فإنها تحتاج إلى وجود أنظمة رقابة فعالة وأنظمة إدارية كبيرة مفصلة للتعامل مع النشاطات المتعددة للبنك، وبالتالي تزويد الإدارة ومجلس الإدارة بالمعلومات اللازمة لغاية الرقابة اليومية للنشاطات المصرفية[1] .

2. جودة الإدارة المصرفية :

حيث يتضمن هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية تتمثل أساساً في: الحوكمة، الموارد البشرية، المراقبة و التدقيق، ونظام المعلومات، والتخطيط الاستراتيجي وبالتالي يتم تقييم جودة إدارة البنك من خلال المعايير التالية[2]:

- الحوكمة: حيث يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرونة.
- الموارد البشرية: ويشكل المعيار الثاني الذي يقيم ما إذا كانت إدارة الموارد البشرية تقدم نصائح وتوجيهات وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين، وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين، وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الأداء.
- عملية المراقبة والتدقيق: حيث يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى المنظمة، وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية.
- نظام المعلومات: والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب وتكون متاحة للجميع .
- التخطيط الاستراتيجي: والذي يحدد ما إذا كانت المؤسسة قد طورت منهجاً متكاملاً للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثه.

[1] الكراسنة ، إبراهيم – اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر- مرجع سابق – ص 20
[2] بورقبة ، شوقي - طريقة camelsفي تقييم أداء البنوك الإسلامية – مرجع سابق – ص 9

3. أسس تصنيف الإدارة وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS :

يعتبر الأداء الإداري مكوناً أساسياً للحكم على مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه، ويتم ذلك من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بالمهام والمسؤوليات المناطة بالإدارة، والقدرة على التعامل مع التطورات والمتغيرات البيئية والمصرفية وتحقيق الرقابة اللازمة في هذا الخصوص، وفيما يلي أهم القضايا التي يتعين أخذها في الاعتبار لتحديد التصنيف الملائم للإدارة[1]:

1- تقييم كفاية رأس المال وجودة الأصول والربحية والسيولة ضمن حدود السلامة والأمان (أي النظر إلى تصنيف العناصر الأخرى لنظام CAMELS) .

2- الكفاءة التقنية ، قيادة وقدرة إدارية ، سلامة الإدارة العليا والوسطى وتبرز من خلال :
   - المؤهلات ومستوى الخبرة وتحمل المسؤوليات.
   - نوعية الإشراف والرقابة الإداري.
   - كفاية برامج تدريب الموظفين.
   - عمق وفاعلية العقوبات الإدارية .

3- الالتزام بالقوانين والأنظمة والتشريعات المصرفية .

4- كفاية الالتزام بالأنظمة والسياسات الداخلية وذلك من خلال :
   - السيطرة الداخلية على سجلات وأنظمة المحاسبة .
   - سياسات الموظفين (كفاية الراتب) والسياسات الترويجية .
   - التزام بسياسات القروض ، سياسات الاستثمار ، إدارة الأصول والخصوم.

5- تغليب المصلحة الشخصية بالنظر إلى النقاط التالية :
   - منح قروض على أسس خاطئة (شروط تفضيلية لكبار حاملي الأسهم والمدراء وأقاربهم) .
   - المغالاة في دفع الرواتب والأجور والتوزيعات النقدية .
   - استعمال أموال المصرف لخدمة المصالح الشخصية لأعضاء مجلس الإدارة .

[1]Robert S. Porter , Mary Elizabeth Ward editor , Introduction to Banking Regulation, Supervision and Bank Analysis Training Handbook , Economic Development Institute of The World Bank , EDI WORKING PAPERS , p 84-85

6- القدرة على التخطيط والاستجابة للتغيرات في الظروف الاقتصادية من خلال:

- تأثير الكساد والتضخم على عمليات المصرف .
- القابلية أو عدم القابلية لاستغلال المقترحات أو لتصحيح الأخطاء ومعالجة نقاط الضعف .

7- ملائمة مجلس الإدارة من حيث حضور الاجتماعات و تمثيل قطاعات اقتصـــادية مختلفـــة وسيطرة عضو أو اثنين على القرارات .

8- كفاية عدد الموظفين وبرامج التأهيل .

ويتم تصنيف إدارة المصرف وفق ما يلي[1] :

1- التصنيف رقم (1) : يعني أداء قوي من قبل الإدارة ومجلس الإدارة، وإدارة قوية للمخاطر تتناسب مع حجم ودرجة تعقيد المخاطر الكلية للبنك، كل المخاطر المهمة مًعرفة ومُسيطر عليها، ومجلس الإدارة والإدارة أبدو مقدرة على التعامل مع المخاطر وبنجاح.

2- التصنيف رقم (2) : يشير إلى إدارة مرضية تتناسب وحجم وخطورة مخاطر البنك، هناك نقاط ضعف طفيفة ولكنها ليست ذات أثر مادي يمكن أن تهدد البنك، وبشكل عام فإن المخاطر والمشاكل المهمة مُعرفة ومُراقبة ومُسيطر عليها بشكل فعال .

3- التصنيف رقم (3) : يشير إلى أن أداء إدارة البنك ومجلس إدارته تحتاج إلى نوع من التحسين والتطوير، أو إلى أن إدارة المخاطر أقل من مرضية، إن مقدرة الإدارة أو مجلس الإدارة يمكن أن تكون غير كافية ولا تتناسب وحجم و طبيعة وظروف البنك، إن المشاكل والمخاطر يمكن أن تكون غير مُعرفة ومُقاسة ومُراقبة بشكل كاف .

4- التصنيف رقم (4) : يشير إلى ضعف في الإدارة ومجلس الإدارة، أو إن إدارة المخاطر غير كافية إلى الحد الذي يتناسب مع حجم البنك، مستوى المخاطر عالية، وإن المشاكل غير مُعرفة ومُراقبة بشكل كاف، وتتطلب إجراء فوري من قبل مجلس الإدارة للحفاظ على متانة البنك، تغيير أو تقوية الإدارة أو مجلس الإدارة يمكن أن يكون ضروري .

5- التصنيف رقم (5) : يشير إلى ضعف كبير في أداء الإدارة أو مجلس الإدارة أو إدارة المخاطر حيث إن الإدارة أو مجلس الإدارة لم يبدو أي رغبة أو مقدرة على تصحيح

[1] الكراسنة ، إبراهيم – اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر- مرجع سابق – ص 27 – 28

الأوضاع أو تطبيق إدارة مخاطر جيدة، إن المخاطر غير مُعرفة ومُراقبة بشكل كاف مما يهدد استمرارية البنك، تغيير أو تقوية الإدارة أو مجلس الإدارة ضروري جداً.

ثانياً : الحساسية لمخاطر السوق :

1. المخاطر السوقية التي تتعرض لها المصارف :

تعرف مخاطر السوق بأنها الخسارة التي يمكن أن تنجم جراء تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية [1].

وتُعرف أيضاً بأنها المخاطر المتعلقة بالإيرادات نتيجة التغييرات في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية و أسعار السلع[2] .

فمخاطرة السوق: هي مخاطرة أن يتعرض بنك ما للخسارة نتيجة لتحركات غير مواتية في الأسعار السوقية، وقد ينشأ التعرض لمثل هذه المخاطرة نتيجة لقيام البنك باتخاذ مراكز مضاربة (تداول أو متاجرة)، أو نتيجة لممارسة البنك أنشطة صناعة السوق، وأهم المخاطر السوقية هي مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر السلع والأسهم (مخاطر السعر)[3] وفي ما يلي شرح لكل نوع من المخاطر:

- مخاطر سعر الفائدة[4] : هي تعرض الحالة المالية للبنك لتغيرات مضادة في أسعار الفائدة، ويعد قبول هذه المخاطر جزء طبيعي من العملية المصرفية، ويمكن أن تكون مصدراً مهما للربحية ولقيمة حقوق الملكية ولكن الإفراط في مخاطر سعر الفائدة يمكن أن يشكل تهديد لأرباح البنك والقاعدة الرأسمالية، إن التغير في أسعار الفائدة يؤثر على أرباح البنك، وذلك نظراً لتغير صافي الربح من الفائدة وكذلك مستوى الأرباح الأخرى الحساسة للفائدة وتكاليف التشغيل، كما تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأصول والخصوم والأدوات خارج الميزانية، حيث أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية

[1] الخطيب ، سمير - قياس وإدارة المخاطر بالبنوك – مرجع سابق – 2005، ص234
[2] حشاد ، نبيل - دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية – مرجع سابق - ص 23
[3] عبد العال ، طارق - حوكمة الشركات – مرجع سابق – ص 752
[4] حشاد ، نبيل - دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية – مرجع سابق - ص85 – 87

تتغير بتغير سعر الفائدة ولمخاطر الفائدة عدة مكونات أهمها مخاطر إعادة التسعير ومخاطر منحني العائد ومخاطر الأساس ومخاطر الخيارات :

أ- مخاطر إعادة التسعير :

تواجه البنوك من منطلق كونها وسيط مالي طرقاً متعددة من مخاطر أسعار الفائدة لعل أهمها تنشأ من اختلاف مواعيد الاستحقاق (نظير سعر فائدة ثابت) وإعادة التسعير (نظير سعر فائدة متغير) لأصول البنك وخصومه ومراكزه المالية خارج وداخل الميزانية، ومع أن عدم التوافق في إعادة التسعير يعتبر أساسياً للأعمال المصرفية، إلا أنه يعرض دخل البنك والقيمة الاقتصادية لتقلبات غير متوقعة إذا تغيرت أسعار الفائدة، فعلى سبيل المثال في حالة استخدام البنك وديعة قصيرة الأجل في تمويل قرض طويل الأجل نظير فائدة ثابتة فسوف يواجه انخفاضاً في كل من قيمة الدخل المستقبلي الناشئ من المركز المالي والقيمة الأساسية إذا ارتفع سعر الفائدة، هذا الانخفاض سوف ينتج عن ثبات التدفقات النقدية طوال حياة القرض وتغير الفائدة المدفوعة على التمويل ثم ارتفاعها بعد تاريخ استحقاق الوديعة قصيرة الأجل .

ب- مخاطر منحنى العائد :

إن عدم ملاءمة إعادة التسعير يمكن أن يعرض البنك لتغيرات في منحدر وشكل منحنى العائد. وتنشأ مخاطر منحنى العائد من الآثار المضادة للتغيرات غير المتوقعة التي تحدث في هذا المنحنى والتي تؤثر على دخل البنك أو القيمة الاقتصادية الأساسية، مثلاً من الممكن أن تنخفض القيمة الاقتصادية الأساسية لمركز سندات حكومية طويلة الأجل لمدة عشر سنوات (يقي نفسه من الخسارة بأن يعقد صفقة تعويضية مقابلة) بمركز سندات حكومية قصيرة الأجل لمدة خمس سنوات انخفاضاً شديداً إذا أصبح منحنى العائد شديد الانحدار حتى في حالة كون المركز متحوط له ضد التحركات الموازية في منحنى العائد .

ج- مخاطر الأساس :

ينشأ مصدر أخر من مصادر مخاطر سعر الفائدة (يشار إليه في الغالب بمخاطر الأساس) من ارتباطات ناقصة في تسوية النسب على الأدوات المختلفة المكتسبة والمدفوعة، مع خصائص إعادة تسعير مماثلة يمكن أن يؤدي تغير أسعار الفائدة إلى حدوث تغيرات غير متوقعة في

التدفقات النقدية والأرباح الخاصة بالأصول والخصوم والأدوات خارج الميزانية ذات تواريخ الاستحقاق المتماثلة أو ذات إعادة التسعير المتكرر، وعلى سبيل المثال إن استخدام وديعة لمدة عام يتم إعادة تسعيرها شهرياً وفقاً لسعر الليبور الشهري في تمويل قرض لمدة عام يتم إعادة تسعيره شهرياً وفقاً للفائدة الشهرية على أذون الخزانة الأمريكية يعرض المؤسسة لمخاطر التغير المفاجئ في الفرق بين هذا المعامل وذاك .

د- عقود الخيارات :

مصدر أخر من مصادر مخاطر سعر الفائدة ينجم عن استثمارات عقود الخيارات الكامنة في العديد من محافظ البنك الخاصة بالأصول والخصوم والبنود خارج الميزانية.

- مخاطر سعر الصرف: وهي المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك ورأس ماله نتيجة للتغيرات المواتية في حركة سعر الصرف وتنشأ عن[1] :
  - وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية سواء بالنسبة لكل عملة على حدة أو بالنسبة لإجمالي مراكز العملات.
  - التحركات غير المواتية في أسعار الصرف.
  - يشمل المركز المفتوح العمليات الفورية والعمليات الآجلة بأشكالها المختلفة والتي تندرج تحت مسمى المشتقات .
- مخاطر السعر: تنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول وبوجه خاص محفظة الأوراق المالية، وهناك عوامل داخلية وخارجية تؤثر في مخاطر السعر، فالعوامل الخارجية كالظروف الاقتصادية المحلية وظروف الصناعة، أما العوامل الداخلية فهي المتعلقة بالوحدة الاقتصادية نفسها (الهيكل التمويلي ، نتيجة النشاط ، خصائص الوحدة ، تشغيل الوحدة) [2] .

[1] الخطيب ، سمير - قياس وإدارة المخاطر بالبنوك – مرجع سابق – 2005 – ص 237
[2] الخطيب ، سمير - قياس وإدارة المخاطر بالبنوك – مرجع سابق – 2005 – ص 238

2. أسس تصنيف الحساسية لمخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS:

إن الحساسية لمخاطر السوق في نظام CAMELS، تعتبر حديثة نسبياً مقارنة مع عناصر النظام الأخرى وهي تعكس مدى تأثير المخاطر السوقية (مخاطر سعر الفائدة ، مخاطر سعر الصرف ، مخاطر السعر) في أرباح ورأس مال المصرف .

إن تقييم الحساسية لمخاطر السوق لا يعتمد على نسب أساسية مثل العناصر الأخرى لنظام CAMELS، وإنما يتوقف بدرجة كبيرة على مكونات الميزانية العمومية والأنشطة التي تتضمنها، وبالرغم من ذلك هناك مؤشرات لقياس مخاطر كل نوع فمخاطر سعر الفائدة يمكن قياسه من خلال النسب التالية :

- الأصول الحساسة تجاه الفائدة / إجمالي الأصول .
- الخصوم الحساسة تجاه الفائدة / إجمالي الأصول .
- الأصول الحساسة تجاه الفائدة / الخصوم الحساسة تجاه الفائدة.

أما مخاطر سعر الصرف فتقاس بالنسب التالية :

- المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية
- إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية

بالإضافة إلى مقياس إحصائي موحد يمكن استخدامه لقياس جميع المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة .

وعند التصنيف يتم أخذ القضايا التالية بالاعتبار[1] :

1. درجة حساسية إيرادات البنك وكذلك رأس ماله للتغيرات المعاكسة في سعر الفائدة، و سعر الصرف، وسعر البضائع، وأسعار الأسهم.
2. مقدرة الإدارة على تعريف وقياس ومراقبة وضبط مخاطر السوق قياساً مع حجم البنك ودرجة تعقيد نشاطاته.
3. درجة تعقيد نشاطات البنك في الأدوات غير المحتفظ بها للمتاجرة .
4. طبيعة ودرجة تعقيد مخاطر السوق الناجمة عن مخاطر عمليات البنك المصرفية الأجنبية .

[1] الكراسنة ، إبراهيم – اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر- مرجع سابق – ص 32

ويأتي التصنيف كما يلي[1] :

1- التصنيف رقم (1) : يعني أن مخاطر السوق مُسيطر عليها وأن احتمالية تأثيرها على رأس المال والإيرادات ضعيفة جدا، إن إدارة المخاطر لدى هذا البنك قوية مقارنة مع حجم ودرجة تعقيدات البنك.

2- التصنيف رقم (2) : يعني أن الحساسية لمخاطر السوق مُسيطر عليها، وهناك احتمال ضعيف أن تؤثر هذه المخاطر على مستوى الإيرادات وعلى رأس المال، إن إدارة المخاطر مرضية في ضوء حجم البنك ودرجة تعقيداته ومستوى المخاطر المقبولة من قبل البنك، إن مستوى الإيرادات ورأس المال كاف لتغطية مخاطر السوق المأخوذة من قبل البنك .

3- التصنيف رقم (3) : يعني أن ضبط مخاطر السوق يحتاج إلى التحسين، أو أن هناك احتمالية أن تؤثر مخاطر السوق على مستوى الإيرادات ورأس المال ، إن إدارة المخاطر بحاجة إلى تطوير في ضوء حجم ودرجة تعقيدات مخاطر السوق المأخوذة من قبل البنك، ويمكن أن يكون مستوى الإيرادات ورأس المال غير كاف لدعم مخاطر السوق المأخوذة من قبل البنك .

4- التصنيف رقم (4) : يعني أن ضبط مخاطر السوق غير مقبول وهناك احتمالية كبيرة أن تتأثر إيرادات البنك ورأس المال بالتغيرات المعاكسة لمخاطر السوق، إن مستوى إدارة المخاطر غير كاف في ضوء حجم البنك ومستوى حجم المخاطر لدى البنك ، إن مستوى الإيرادات ورأس المال تكون غير كافية لدعم مخاطر السوق المأخوذة من قبل البنك .

5- التصنيف رقم (5) : يعني أن ضبط مخاطر السوق غير مقبول أو أن مستوى مخاطر السوق المأخوذة من قبل البنك تشكل تهديدا لمستقبل البنك، إن إدارة المخاطر تكون ضعيفة بشكل كبير في ضوء حجم البنك وكذلك مستوى مخاطر السوق المأخوذة من قبل البنك .

[1] الكراسنة ، إبراهيم – اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر- مرجع سابق – ص 32- 33

خاتمة : تحدثنا في هذا الفصل عن أهم نظام لتقييم الأداء والرقابة المصرفية وهو نظام CAMELS حيث تم توضيح العناصر الستة المكونة للنظام والأسس المتبعة في تصنيف البنوك وفق هذا النظام، ويعتبر نظام CAMELS من أكثر أنظمة الرقابة المصرفية انتشاراً في العالم لقدرته على اكتشاف نقاط الضعف في المصارف بفعالية كبيرة فهو يركز على أهم ستة عناصر في عمل المصارف ، و يركز نظام CAMELS على تحقيق السلامة المالية للمصارف التي أصبحت أحد المواضيع المهمة التي تشغل اهتمام الأكاديميين والمصرفيين على حد سواء في ظل البيئة المصرفية والمالية المعقدة والديناميكية، وما تواجهه هذه البيئة من أزمات أثرت وتؤثر على القطاع المالي والمصرفي في الدول المختلفة، و تبرز أهمية هذا النظام من الحاجة إلى نظام تقويم للمصارف يعطي إشارات واضحة عن حالة المصرف وموقفه المالي، من خلال مؤشرات معينة يتم في ضوئها التعرف على مدى احتمالية تعرض المصرف إلى مشاكل وأزمات مالية تؤثر بالتالي على الهدف المهم للسياسة النقدية ألا وهو السلامة المالية، ولهذا فإن النظام المصرفي يحتاج إلى أدوات إنذار تحميه بمجمله من الأزمات والهزات المالية وهذا ما يوفره نظام CAMELS كما شرحنا ذلك .

الفصل الثالث

(الدراسة التطبيقية)

تقييم الربحية وفق نظام CAMELS لعينة من المصارف الإسلامية

المبحث الأول : مفهوم تقييم الربحية في المصارف الإسلامية .

المبحث الثاني : تقييم ربحية عينة من المصارف الإسلامية وفق النموذج المقترح

المبحث الأول : مفهوم تقييم الربحية في المصارف الإسلامية

أولاً : مفهوم تقييم الأداء في المصارف الإسلامية واختلافه عن المصارف التقليدية :

إن أهم ما يميز عمل المصارف الإسلامية هو وجود هيئة شرعية مهمتها التأكد من أن جميع أعمال وأنشطة المصرف تسير وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويعد معيار السلامة الشرعية أهم ما يميز الصيرفة الإسلامية عن الصيرفة التقليدية، والهدف الأول الذي تسعى إلى تحقيقه الصيرفة الإسلامية، كما أن المتعاملين مع المصارف الإسلامية يركزون بشكل كبير على هذا المعيار بحيث يعتبرونه المعيار رقم واحد في المفاضلة بين البنوك الإسلامية، وأساس الثقة المتبادلة بين البنك وعملائه، وعلى هذا الأساس يضيف أكثر الباحثين عنصراً سابعاً لعناصر نظام CAMELS ليتناسب مع المصارف الإسلامية يتمثل في عنصر السلامة الشرعية (Shariaa Compliant) وبالتالي تصبح الطريقة يرمز لها بـــSCAMELS[1] .

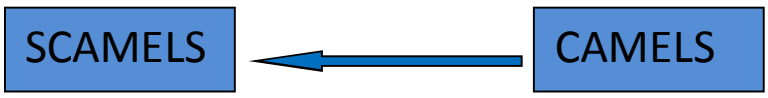

- **مؤشرات الأداء المتعلقة بالسلامة الشرعية :**

ترتبط سلامة المعاملات المصرفية الإسلامية من الجانب الشرعي ارتباطاً وثيقاً بهيئات الرقابة الشرعية، وذلك من خلال الرقابة الفاعلة والفعالة على ما يقوم به المصرف من معاملات، وكما هو بالنسبة لباقي عناصر تقييم الأداء من كفاية رأس المال و أصول وسيولة وربحية ...، فإن العديد من الباحثين يرون ضرورة تطبيق مجموعة من المعايير يتم على أساسها تقييم أداء هيئات الرقابة الشرعية والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي :

[1] بورقبة ، شوقي - طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية – مرجع سابق – ص12

المعيار	المعنى
معيار المشروعية الحقيقية	يجب أن تكون الفتوى شرعية حقيقية وليست حيلة من الحيل لتسهيل عمل المصرف.
معيار الكفاءة (كلفة المعاملات)	يجب أن لا تكون الفتاوى ذات تكلفة عالية بحيث تنقص من كفاءة البنك و تنافسيته.
معيار القبول لدى الجمهور	أن تكون الفتوى مقبولة لدى الجمهور الذي يحاول دائماً أن يقارن بين المنتجات التقليدية والإسلامية.
معيار الأجر على الفتوى والاستقلالية	من باب عدم جواز الأجر على الفتوى فيفترض أن يكون أجر المفتي من عند هيئة مستقلة.
معيار المصداقية	يعني أن يكون لهيئة الرقابة الشرعية مصداقية وسمعة طيبة لدى الجمهور.

المصدر: رفيق يونس المصري، اختبار الفتاوى المالية، هل المشكلة في الفتوى أم في التطبيق؟، حوار الأربعاء في 2007/10/24 مركز النشر العلمي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز،ص19-26 نقلاً عن بورقبة ، شوقي – طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية – مرجع سابق

الجدول رقم (12) معايير تقييم هيئات الرقابة الشرعية

ويجب أن لا تكون الربحية الهدف الوحيد للمصارف الإسلامية، بل يجب على المصارف الإسلامية أن تسعى من خلال الأرباح إلى تحقيق الحد الأقصى من أهداف الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة المصرف، والتي قد تتمثل في أهداف اجتماعية وتنموية تفيد المجتمع ككل[1] .

ثانيا: مؤشرات الربحية في المصارف الإسلامية واختلافها عن مؤشرات الربحية في نظام CAMELS :

عند الحديث عن مؤشرات و معدلات الأرباح في المصارف الإسلامية يجب أن نشير إلى فئة جديدة من المودعين الذين لا يتقاضون فائدة محددة على إيداعاتهم، أي أنهم ليسوا مقرضين بفائدة مسبقة، وإنما هم مودعين يشتركون في الربح والخسارة، وهذا يعني وجود فئة أخرى من الشركاء غير المساهمين هم فئة المودعين الشركاء، وهنا يجب أن ننظر في أمر هؤلاء الشركاء الجدد إلى جانب المساهمين أي أن الأرباح في المصارف الإسلامية قسمين :

1- حصة المساهمين (الأرباح الموزعة على المساهمين)

2- حصة المودعين (الأرباح الموزعة على المودعين)

[1] Abdul Awwal Sarker - CAMELS Rating System in the Context of Islamic Banking A Proposed 'S' for Shariah Framework - Research Department of Bangladesh Bank - p 18

إن مؤشرات الربحية في نظام CAMLES يمكن أن تصنف إلى مجموعتين :

- مؤشرات عامة عن الدخل والإنفاق(نسبة المصروفات إلى الإيرادات ونسبة هامش الربح وغيرها) .
- مؤشرات من منظور حملة الأسهم (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية).
- أما في البنوك الإسلامية يضيف الباحث مجموعة ثالثة من المؤشرات وهي مؤشرات الربحية من منظور أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة (**Return On Investment Deposits – ROD**).

إن مؤشرات الربحية في المجموعة الأولى والثانية قابلة للتطبيق أيضاً على المصارف الإسلامية مع الأخذ بعين الاعتبار، أن الخسارة في المصرف الإسلامي تؤدي إلى خسارة ونقصان في ثروة أصحاب الودائع الاستثمارية، وتؤثر على المركز المالي للمصرف إذا استخدم أمواله ومصادره الخاصة في تمويل المشاريع الخاسرة (مثل: المشاركة)، وتنعكس الخسارة على المودعين فقد تؤدي إلى خسارة قاعدة المودعين وسمعة المصرف، وبالتالي تؤدي إلى مشاكل في السيولة ومن المحتمل أن تؤدي إلى مشاكل في القدرة على الوفاء بالالتزامات[1] .

إن المؤشرين الأكثر استخداماً في نظام CAMELS لتقييم الربحية هما العائد على الأصول (**Return On Assets - ROA**) والعائد على حقوق الملكية (**Return On Equity- ROE**) ويشير العائد على الأصول إلى مستوى كفاءة المصرف بالمقارنة مع المصارف الأخرى، ويشير العائد على حقوق الملكية إلى قدرة المصرف في جذب المستثمرين المحتملين[2].

عندما نحلل هذه النسب (ROA , ROE) يجب أن نأخذ بالاعتبار الاختلافات بين المصارف الإسلامية والتقليدية، فمن ناحية مصادر الأموال تعتمد المصارف الإسلامية على الإيداعات والمشاركة بشكل اكبر، بينما المصارف التقليدية تعتمد على القروض، أما من ناحية الاستخدامات تمول المصارف الإسلامية الأعمال الصغيرة عموماً (مستهلكون و زبائن

[1] V Sundararajan and Luca Errico - Islamic Financial Institutions and Products in the Global Financial System Key Issues in Risk Management and Challenges Ahead - International Monetary Fund - Working Paper page 11

[2] Dadang Muljawan design for Islamic banking rating system an integrated approach proceedings of the 6th international conference on Islamic economics and finance - p 192

زراعيون)، وعدم الاعتماد على الدخل من الفائدة، أما المصارف التقليدية فتمول كبار التجار والشركات الكبيرة وتعطي قروض ضخمة والاعتماد بشكل رئيسي على دخل الفائدة، لذلك كلا النوعين لهما ربحية مختلفة ومخاطر ربحية مختلفة[1] ، ويمكن توضيح عملية توزيع الربحية في المصارف الإسلامية والمؤشرات الثلاثة المختارة من قبل الباحث والذي على أساسها سيتم تقييم تلك الربحية كما يلي :

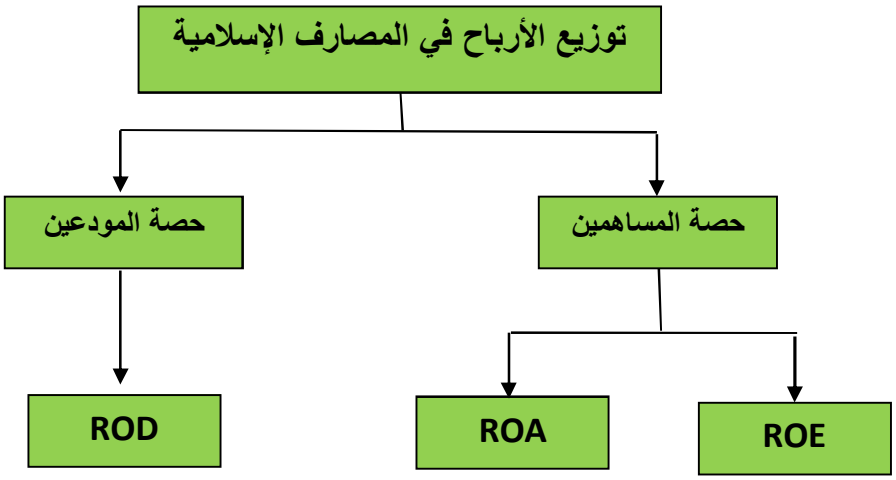

الشكل رقم (3) توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية

1. معدل العائد على حقوق الملكية :

تُستمد عوائد المساهمين من حصتهم من العائد على وعاء الموجودات المختلطة بينهم وبين أصحاب حسابات الاستثمار، يُضاف لها حصتهم من أرباح المضاربة مقابل خدماتهم كمضارب، ويُضاف لها صافي الدخل من مصادر أخرى مثل الخدمات المصرفية والموجودات الممولة من مصادر أخرى غير أصحاب حسابات الاستثمار[2]، ويحسب العائد على حقوق الملكية بعد الضرائب وفق المعادلة التالية :

$$\text{العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{حقوق الملكية}} .$$

[1] Abdel-Hameed M. Bashir- Islamic banks participation, concentration and profitability evidence from MENA countries -Working Paper Six International Conference on Islamic Economics and Finance

[2] مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، الإرشادات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال : تحديد عامل "ألفا" في نسبة كفاية رأس المال . ص 16

وبحسب تقرير التنافسية للمصارف الإسلامية خلال الفترة من 2006 إلى 2010 ، فإن حجم الأرباح في المصارف الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2010 تراوح بين (5- 6) مليار دولار، ويتوقع أن يرتفع حجم الأرباح في عام 2015 ليصل إلى ما بين (15 – 19) مليار دولار، بينما العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية تراجع في عام 2010 ليصل إلى 10 % ، بينما في عام 2006 كان 23% وبمعدل وسطي خلال الفترة (2006 – 2010) وصل إلى 14% تقريباً كما يوضح الشكل رقم (4) :

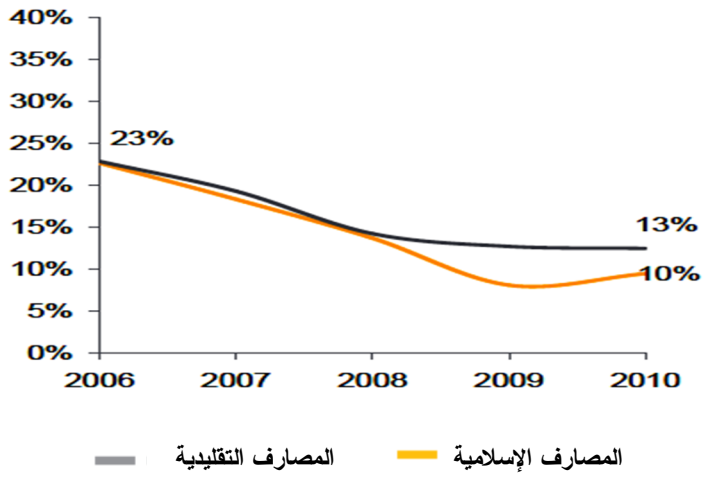

Source:World Islamic Banking Competitiveness Report 2011-12

الشكل رقم (4) العائد على حقوق الملكية (ROE)

ولتصنيف المصارف الإسلامية باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية، يقترح الباحث فئات التصنيف التالية وفق نظام CAMELS، وذلك وفق المدى الذي تراوح ما بين (23% – 10%) والوسط الحسابي خلال نفس الفترة الذي وصل إلى 14%.

التصنيف	1	2	3	4	5
ROE	15 % وما فوق	%12 - %15	%10 - %12	%8 - %10	أقل من 8%

المصدر : من إعداد الباحث

الجدول رقم (13) فئات التصنيف لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

2. معدل العائد على الأصول :

العائد على الأصول بعد الضرائب مؤشر هام للربحية ويشير إلى القدرة على توليد الأرباح ، ويحسب كنسبة مئوية من الأصول ، ويتم حسابه كما يلي :

$$\text{العائد على الأصول (ROA)} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}} .$$

وبحسب تقرير التنافسية للمصارف الإسلامية أيضاً، فإن حجم الأصول في المصارف الإسلامية والتقليدية، يتوقع أن يصل إلى 1.1 تريليون دولار، بينما في 2010 كان 826 مليار، أما حجم الأصول للمصارف الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ارتفع إلى 416 مليار عام 2010 ، وقد بلغت نسبة النمو المركب لخمس سنوات 20% مقارنة بأقل من 9% للبنوك التقليدية ، ومن المتوقع أن تنمو الأصول في هذه المنطقة لتصل إلى 990 مليار دولار في عام 2015 كما يوضح الشكل رقم (5)[1] :

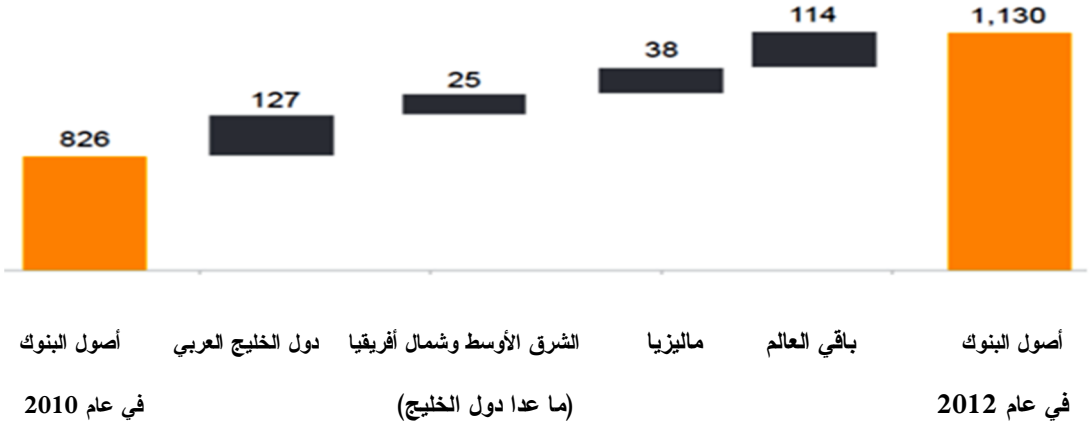

Source:World Islamic Banking Competitiveness Report 2011-12

الشكل رقم (5) نمو الأصول في المصارف الإسلامية والتقليدية (مليار دولار)

وقد بلغ حجم الأصول في البنوك الإسلامية القائدة أو الكبرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 13مليار دولار، بينما البنوك التقليدية وصل حجم أصول البنوك القائدة إلى 38 مليار دولار، وبعد الأزمة المالية التي أدت إلى هبوط حاد في ربحية المصارف بشكل عام

[1] World Islamic Banking Competitiveness Report 2011-12

ومنها المصارف الإسلامية، فإن العائد على الأصول استقر الآن، ولكن بنسبة اقل من التقليدية وفي الشكل رقم (6) الذي يُظهر معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية والتقليدية، نلاحظ أن معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية كان أعلى من معدل العائد على الأصول في البنوك التقليدية في عام 2006 ثم تراجع في نهاية 2010 ليصبح أقل مما هو في البنوك التقليدية .

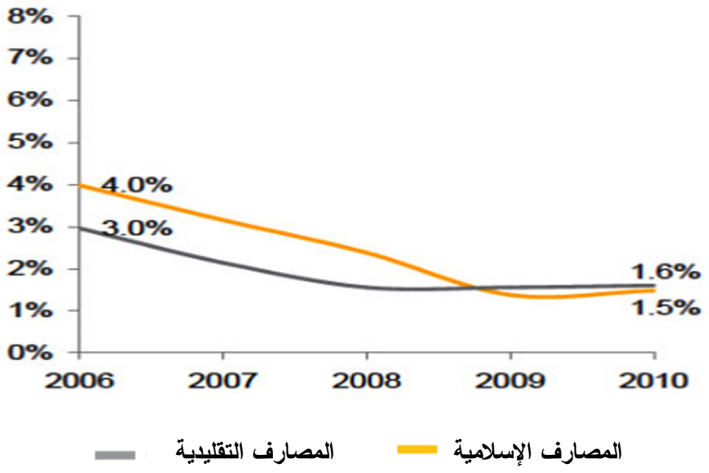

Source:World Islamic Banking Competitiveness Report 2011-12

الشكل رقم (6) العائد على الأصول (ROA)

وبناءً على معدل العائد على الأصول خلال الفترة من (2006– 2010) والذي تراوح ما بين (4% – 1.5 %)، وبمعدل وسطي حوالي 2%، يمكن تحليل ربحية المصارف الإسلامية باستخدام مؤشر العائد على الأصول وفقاً لفئات العائد على الأصول الموضحة في الجدول التالي وذلك لتحديد تصنيف كل مصرف[1] :

التصنيف	1	2	3	4	5
ROA	3 % وما فوق	%2 - %3	%1 - %2	%0.5 - %1	أقل من 0.5%

Source: Robert Porter- MANUAL FOR OFF-SITE ANALYSIS OF FINANCIAL Institutions IN DEVELOPING COUNTRIES –USAID -1989-p49

الجدول رقم (14) فئات التصنيف لمعدل العائد على الأصول (ROA)

[1] لم يتم وضع فئات تصنيف من قبل الباحث كما في معدل العائد على حقوق الملكية لأن الباحث يرى أن فئات التصنيف المذكورة من قبل USAID تتناسب مع مدى العائد على الأصول في البنوك الإسلامية خلال الفترة المدروسة كما هو مذكور في الأعلى .

3. معدل العائد على حسابات الاستثمار :

تشكل الأموال المستقطبة على أساس المضاربة نسبة كبيرة من موارد المصارف الإسلامية، في حين إن الأموال المستخدمة على أساس المضاربة والمشاركة تشكل نسبة قليلة جداً من استخدامات المصارف الإسلامية ، وفي الحقيقة إن هذه الحسابات تشبه حسابات الودائع في المصارف التقليدية، وإن العائد على حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية اقل من العائد على حسابات الودائع في المصارف التقليدية .

ويجب على المصارف الإسلامية أن تسعى للوصول إلى عائد مناسب للمودعين، فيكون لهم عائد أعلى من عائد المودعين في المصارف الأخرى، إذا استوت العناصر الأخرى المؤثرة في العائد، ذلك لأن المودع في المصرف الإسلامي مودع مخاطر(شريك في الربح والخسارة)، أما المودع في المصرف التقليدي فهو مودع مضمون له الأصل والعائد (مقرض بفائدة مضمونة)، فيجب أن يكون عائد المودع في المصرف الإسلامي أعلى بما بتناسب مع المخاطرة التي تنطوي عليها الشراكة في المصرف الإسلامي، ولا ينطوي عليها القرض الربوي في المصرف التقليدي، ثم إن حصوله على عائد أعلى يطمئنه أيضاً إلى كفاءة الإدارة، بالإضافة إلى اطمئنانه إلى أن المصرف لا يلجأ إلى توظيف الودائع في مصارف أخرى بفائدة يقتسمها مع المودع[1].

أما في الحقيقة فإن العائد على الودائع في المصارف الإسلامية غير مقبول وغير مشجع، ففي كثير من الأحيان يكون اقل من سعر الفائدة في السوق، لذلك هناك حاجة لدى البنوك الإسلامية للعمل على أن تجعل العائد أكثر تشجيعاً، ولا تعتمد على الولاء الديني للمودعين، بل يجب أن تدفع عائداً يتناسب مع الخطر الناتج عن المشاركة في الأرباح والخسائر[2].

ويمكن القول أن هناك ارتباطاً بين حصة المودع من الربح وبين رغبته في الاستمرار بالإيداع في حسابات الاستثمار لدى المصرف ، بل وحتى بالإيداع في الحساب الجاري المرتبط عادة

[1] قحف ، منذر - قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات – البنك الإسلامي للتنمية والتدريب- السعودية ، جدة – 1993 ، ص296

[2] Munawar Iqbal - Islamic and conventional banking in the nineties: a comparative study – fourth international conference on Islamic economics and banking

به، و نسبة العائد مهمة بالنسبة للمودعين بحيث نجد في العادة علاقة طردية بين حجم الودائع الاستثمارية والعائد الموزع مع وجود فترة تأخر زمنية بين المسبّب وسببه[1] .

ويحصل أصحاب ودائع الاستثمار على عوائدهم بنسبة مشاركتهم فقط في أرباح المضاربة، وعلى ذلك فإن مبلغ الأرباح الموزعة على أصحاب ودائع الاستثمار، هو حصتهم من أرباح المضاربة المتفق عليها ناقصاً ما يتم تخصيصه (أو ما يتم إضافته) من احتياطي مخاطر الاستثمار ومن احتياطي معادل الأرباح إذا ما دعت الحاجة، بالإضافة إلى أي أرباح محولة من أموال المساهمين كدعم[2] ، وأن معدل العائد يمكن حسابه وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{العائد على حسابات الاستثمار} = \frac{\text{حصة المودعين من الأرباح}}{\text{حقوق أصحاب ودائع الاستثمار}}$$

ويعتبر العائد على ودائع الاستثمار بمثابة السعر أو تكلفة جذب الودائع ويُظهر قدرة البنك على المنافسة في جذب الودائع، ويوضح الشكل رقم (7) العائد على كل من الودائع في البنوك التقليدية ومعدل الليبرو ومعدل العائد على الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية لمدة ستة أشهر، ونلاحظ أنه في عام 2006 كان معدل الليبرو هو الأعلى ثم تراجع في عام 2010 وأصبح معدل العائد على الودائع في البنوك التقليدية هو الأعلى حيث وصل إلى 1.8%.

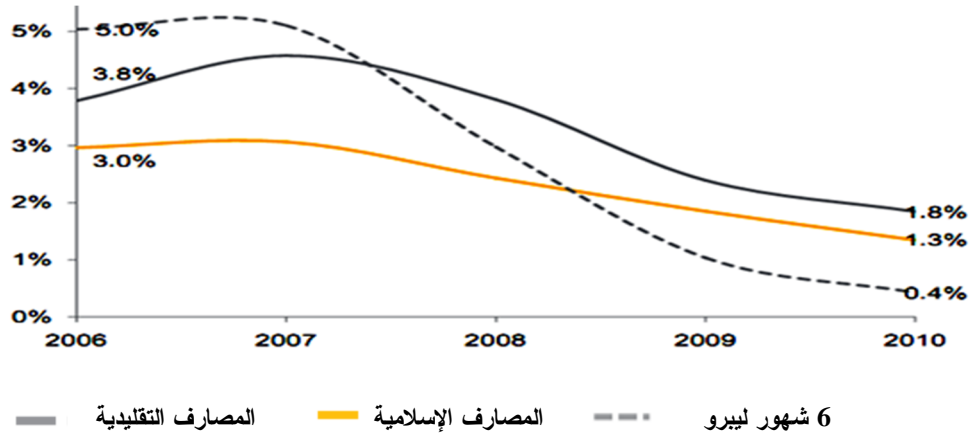

Source :World Islamic Banking Competitiveness Report 2011-12

الشكل رقم (7) العائد على الودائع في البنوك التقليدية ومعدل الليبرو ومعدل العائد على الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية

[1] قحف ، منذر - عوامل نجاح المصارف الإسلامية – ص25 – بحث على الأنترنت ، www.kahf.net

[2] مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، الإرشادات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال : تحديد عامل "ألفا" في نسبة كفاية رأس المال . ص15

ويقترح الباحث لتقييم العائد السنوي على ودائع الاستثمار في المصارف الإسلامية، أن يتم مقارنته بالليبرو لمدة سنة ، حيث كان الليبرو خلال هذه السنوات كما يلي :

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	الوسط الحسابي
المعدل %	5.3	5.1	3	1.5	0.9	3.16

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من global-rates.com

الجدول رقم (15) المعدل السنوي لليبرو

وبالتالي فإن فئات التصنيف التي سيعتمد عليها الباحث في تصنيف المصارف الإسلامية حسب معدل العائد على حسابات الاستثمار هي :

التصنيف	1	2	3	4	5
ROA	4 % وما فوق	4 % - 3 %	3 % - 2 %	2 % - 1 %	أقل من 1 %

المصدر : من إعداد الباحث

الجدول رقم (16) فئات التصنيف لمعدل العائد على حسابات الاستثمار(ROD)

مما سبق يشكل ما طرحه الباحث نموذجاً يحاول تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية بالاعتماد على نظام CAMELS و المؤشرات المختارة وهي (معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حسابات الاستثمار)، وعلى الجداول ذوات الأرقام (13- 14- 16)، ومع إدخال مؤشر للربحية خاص بالمصارف الإسلامية وهو العائد الفعلي على حسابات الاستثمار، وتم اختيار هذا المؤشر لما لحسابات الاستثمار من دور فعال وأهمية كبيرة في موارد المصارف الإسلامية كما تم توضيحه في ما سبق .

المبحث الثاني : تقييم ربحية عينة من المصارف الإسلامية وفق النموذج المقترح

أولاً : تطبيق النموذج على المصارف الإسلامية وتحليل البيانات

سنحاول في هذا القسم تقييم أداء بعض المصارف الإسلامية من خلال دراسة حساباتها الختامية لثلاث سنوات من عام 2008 إلى عام 2010 ، حيث تم أخذ المعلومات عن المصارف الإسلامية من تقاريرها السنوية للأعوام 2008 و 2009 و 2010 ، وسوف يتم تطبيق نظام CAMELS لتقييم جودة الربحية على عينة من المصارف الإسلامية وفق النموذج الذي تم اقتراحه في المبحث السابق وهذه المصارف هي :

1. بنك سورية الدولي الإسلامي (SIIB)
2. بنك الشام الإسلامي (CIB).
3. البنك الإسلامي الفلسطيني (PIB)
4. البنك الإسلامي العربي – فلسطين (AIB)
5. البنك العربي الإسلامي الدولي – الأردن (IIAB) .
6. البنك الإسلامي الأردني (JIB) .
7. قطر الإسلامي (QIB).
8. الدولي الإسلامي – قطر (QIIB) .
9. بنك الريان (RIB) .
10. البركة – البحرين (BB) .
11. بنك الشارقة الإسلامي (SHIB) .
12. بنك الإمارات الإسلامي (EIB) .

ويمكن تلخيص خطوات تقييم الربحية وفق النموذج المقترح كما يلي :

1. احتساب المؤشرات الثلاثة (ROA- ROD – ROE) لكل بنك في الأعوام الثلاثة.
2. إعطاء تصنيف لكل بنك حسب المؤشرات الثلاثة في كل عام.
3. احتساب التصنيف الرقمي للبنك (الوسط الحسابي) بالاعتماد على تصنيف المؤشرات.
4. إعطاء التصنيف النهائي للبنك حسب الجدول التالي :

مستوى التصنيف	مدى التصنيف الرقمي	التصنيف
1	1 -1.4	قوي
2	1.4 -2.6	مرضي
3	2.6 -3.4	وسط
4	3.4 -4.4	حدي (خطر)
5	4.4 -5	غير مقبول

Source : Ranjana Sahajwala & Paul Van den Bergh , SUPERVISORY RISK ASSESSMENT AND EARLY WARNING SYSTEMS , BASEL COMMITTEE ON BANKING SUPERVISION WORKING PAPERS , December 2000 , P 47

الجدول رقم (17) مستويات التصنيف ومدى التصنيف الرقمي في نظام CAMELS

1- العائد على حقوق الملكية (ROE) :

من خلال جدول العائد على حقوق الملكية رقم (18) ، نلاحظ أن أعلى متوسط سنوي للعائد لبنوك العينة في عام 2008 حيث كان 9.7% ، ثم تراجع في العامين الباقيين وأن نصف البنوك معدلها أعلى من المتوسط في 2008 ، أما في عام 2009 فأن عدد البنوك التي كانت أعلى من المتوسط سبعة بنوك ، وذلك بالرغم من أن المعدل في عام 2009 أقل من عام 2008 ، وذلك بسبب الخسائر الكبيرة التي حققها كل من بنك الشام وبنك بركة، بينما عاد ليرتفع المتوسط في عام 2010 ليصل إلى 7.6 % ، وذلك بسبب الأداء الجيد للبنوك وتحقيق بنك وحيد لخسارة في عام 2010 ، في حين تميزت خمسة بنوك بأنها فوق المتوسط العام .

الجدول رقم (18) العائد على حقوق الملكية (ROE) للبنوك المدروسة

البنك	حقوق الملكية (بملايين الوحدات)			الأرباح (بملايين الوحدات)			العائد على حقوق الملكية (ROE) %		
	2008	2009	2010	2008	2009	2010	2008	2009	2010
SIIB	4918.9	5180.7	5966.1	134.7	267.1	745.6	2.7	5.2	12.5
CIB	2187.5	1823.2	4433.2	-76.3	-368	107.9	-3.5	-20.2	2.4
PIB	21.6	36.3	48	-2.5	0.37	1.5	-11.6	1	3.1
AIB	47.7	49.9	48	5	1	-2.2	10.5	2	-4.6
IIAB	93.5	117.6	124.3	7.8	2.5	7	8.3	2.1	5.6
JIB	160.9	176.8	193.5	35.1	27.8	29	21.8	15.7	15
QIB	7142.8	9005.1	9124	1642.5	1322	1334.5	23	14.7	14.6
QIIB	2780.2	3799.3	3817.2	501.1	511.3	558.8	18	13.5	14.6
RIB	5694.2	5961.7	7126.7	917	880.6	1211.3	16.1	14.8	17
BB	185.6	156.5	183.9	2.5	-26.4	4.6	1.3	-16.9	2.5
SHIB	4161.9	4264.3	4348.8	231.5	260.1	266.4	5.6	6.1	6.1
EIB	1674	2872.8	2927.1	400.5	130.7	61.2	23.9	4.5	2.1
المتوسط	-	-	-	-	-	-	9.7	3.5	7.6

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك خلال الفترة المدروسة .

وبالاستعانة بالشكل رقم (8) الذي يوضح معدل العائد على حقوق الملكية لبنوك العينة خلال السنوات الثلاث، يمكن تقسيم البنوك إلى ثلاث مجموعات كما يلي :

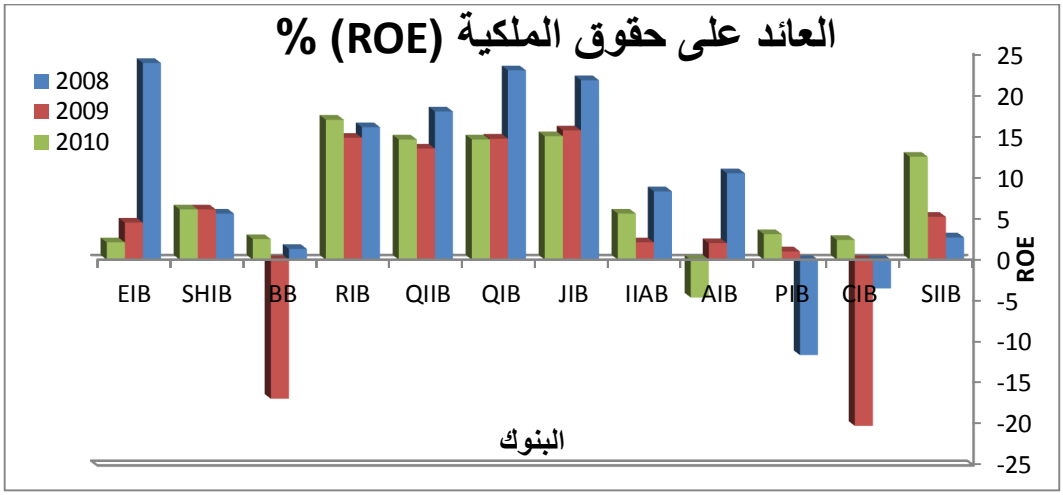

الشكل رقم (8) العائد على حقوق الملكية (ROE) للبنوك المدروسة

– المجموعة الأولى : وهي البنوك ذات العائد المرتفع والمتقارب خلال الأعوام الثلاثة وهي ثلاثة بنوك قطرية وبنك أردني حيث كان معدلها يتراوح بين (13.5% – 23%)، وأحسن هذه البنوك ربحية هو بنك قطر الإسلامي بمعدل 23% يليه البنك الأردني الإسلامي .

– المجموعة الثانية : وهي البنوك ذات العائد المنخفض نسبياً وهي أربعة بنوك، حيث إن العائد منخفض ولم يشهد تحسناً كبيراً على مدى الأعوام الثلاثة، لكنه يبقى عائداً موجباً ، ونلاحظ أن بنك سورية الدولي الإسلامي ارتفع معدل العائد لديه وحقق نمواً كبيراً في عام 2010 عن باقي الأعوام فقد بلغت الزيادة 7% عن عام 2009 و10% عن عام 2008 وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في أرباحه بالرغم من زيادة رأسماله، وفي الجهة المقابلة نلاحظ أن بنك الإمارات الإسلامي تراجع بشكل كبير في عامي (2009 –2010) عن عام 2008 الذي كان معدله 23.9% ليصل في عامي (2009– 2010) إلى (4.5% – 2.1%) على التوالي وذلك بسبب الانخفاض الكبير في أرباحه .

– المجموعة الثالثة : وهي البنوك التي حققت خسائر في إحدى السنوات الثلاث مع معدل منخفض جداً في باقي السنوات وهي أربعة بنوك، ويمكن القول إن بنك الشام هو الأضعف أداءً حيث حقق خسائر لسنتين متتاليتين، ثم عاد ليحقق أرباح ومكاسب جيدة في عام 2010 .

وبعد حساب معدل العائد على حقوق الملكية، وبالاعتماد على الجدول رقم (13) الذي يوضح فئات التصنيف للبنوك حسب معدل العائد على حقوق الملكية، نحصل على تصنيفات البنوك خلال الأعوام الثلاثة كما موضحة في الجدول رقم (19) ومنه نجد :

– عام 2008 هو أفضل الأعوام وأداء البنوك خلاله أفضل من عامي (2009–2010) وذلك بسبب تأثير الأزمة المالية على البنوك، ففي عام 2008 هناك خمسة بنوك ذات تصنيف (1) أي تصنيف قوي، أما في عامي (2009–2010) هناك بنك وحيد وبنكيين على التوالي، أما عدد البنوك ذات الأداء غير مقبول، فعددها كبير في عامي (2009–2010) فقد وصل إلى (8 – 7) بنوك على التوالي .

– احتل بنك الأردن الإسلامي المركز الأول في الأداء، حيث كان أداؤه قوياً في الأعوام الثلاثة جميعها وذلك يعكس قدرته على توليد الأرباح وبشكل مستمر، يليه بنك الريان القطري بأداء قوي في عامي (2008–2010) وأداء ذو تصنيف (2) أي أداء مرضي في عام 2009 ، وهناك أربعة بنوك ذات أداء غير مقبول، ولم تحرز أي تقدم خلال السنوات الثلاث حيث حافظت على تصنيف (5) وهو تصنيف غير مقبول على مدى السنوات الثلاث .

التصنيف (Rank)			العائد على حقوق الملكية (ROE) %			البنك
2010	2009	2008	2010	2009	2008	
2	5	5	12.5	5.2	2.7	SIIB
5	5	5	2.4	-20.2	-3.5	CIB
5	5	5	3.1	1	-11.6	PIB
5	5	3	- 4.6	2	10.5	AIB
5	5	4	5.6	2.1	8.3	IIAB
1	1	1	15	15.7	21.8	JIB
2	2	1	14.6	14.7	23	QIB
2	2	1	14.6	13.5	18	QIIB
1	2	1	17	14.8	16.1	RIB
5	5	5	2.5	-16.9	1.3	BB
5	5	5	6.1	6.1	5.6	SHIB
5	5	1	2.1	4.5	23.9	EIB

الجدول رقم (19) تصنيف البنوك حسب العائد على حقوق الملكية (ROE)

2- العائد على الأصول (ROA) :

من خلال الجدول رقم (20) الذي يظهر العائد على الأصول، يمكن القول أن أداء البنوك بشكل عام كان مقبولاً خلال الأعوام الثلاثة، حيث أن المتوسط الكلي لجميع البنوك خلال

السنوات الثلاث 1.2%، وأن أفضل هذه الأعوام عام 2008 بمتوسط 1.7% يليه عام 2010 بمتوسط 1.2% وأخيراً عام 2009 بمتوسط 0.7% .

– في عام 2008 هناك بنكان حققا خسائر ومعدل عائد سالب، هما بنك الشام والبنك الإسلامي الفلسطيني، وكذلك في عام 2009 هناك بنكان حققا معدل عائد على الأصول سالب هما بنك الشام وبنك بركة، أما في عام 2010 فبنك وحيد حقق خسائر هو البنك الإسلامي العربي.

– بنك الشام حقق أرباحاً في عام 2010 ومعدل عائد على الأصول مقبول في عام 2010 بعد أن كان في عامي 2008–2009 يحقق خسائر وذلك رغم زيادة حجم أصوله واستطاعت الإدارة مضاعفة رأسماله في عام 2010 رغم تحقيقه خسائر، وهذا يدل على أداء قوي للإدارة .

الجدول رقم (20) العائد على الأصول (ROA) للبنوك المدروسة

البنك	الأصول (بملايين الوحدات النقدية)			الأرباح (بملايين الوحدات النقدية)			العائد على الأصول (ROA) %		
	2008	2009	2010	2008	2009	2010	2008	2009	2010
SIIB	35890.6	63605.8	77484.7	134.7	267.1	745.6	0.4	0.4	1.0
CIB	10260.4	11073.5	16735.7	-76.3	-368	107.8	-0.7	-3.3	0.6
PIB	301.7	299.1	357.4	-2.5	0.37	1.5	-0.8	0.1	0.4
AIB	304.4	293.6	285.7	5	1	-2.2	1.6	0.3	-0.8
IIAB	907.6	1040.7	1133.1	7.8	2.5	7	0.9	0.2	0.6
JIB	1848.3	2183	2603.6	35.1	27.8	29	1.9	1.3	1.1
QIB	33543	39272.7	51840	1642.5	1322	1334.5	4.9	3.4	2.6
QIIB	12842.4	16550.9	18178.9	501.1	511.3	558.8	3.9	3.1	3.1
RIB	16769	24123.8	34683.3	917	880.6	1211.3	5.5	3.7	3.5
BB	1001.4	929.8	1346.5	2.5	-26.4	4.6	0.2	-2.8	0.3
SHIB	15535.8	15974.5	16667	231.5	260.1	266.4	1.5	1.6	1.6
EIB	26400.4	25289.6	32746.5	400.5	130.7	61.2	1.5	0.5	0.2
المتوسط	-	-	-	-	-	-	1.7	0.7	1.2

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك خلال الفترة المدروسة .

وبملاحظة الشكل رقم (9) نجد أن هناك ثلاثة بنوك ذات عائد مرتفع جداً وهي قطر الإسلامي و الإسلامي الدولي وبنك الريان، حيث نجد فارق كبير بين معدل هذه البنوك ومعدل بقية بنوك العينة، في حين حققت خمسة بنوك عائد متقارب في ما بينها وبدون أي خسائر، وهناك بنكان بمتوسط سالب في السنوات الثلاثة هما بنك الشام وبنك بركة حيث أن بنك الشام حقق

خسائر في سنتين متتاليتين، أما بنك بركة فحقق خسائر في عام 2009 وأرباح ضعيفة جداً في عامي (2008 – 2010) .

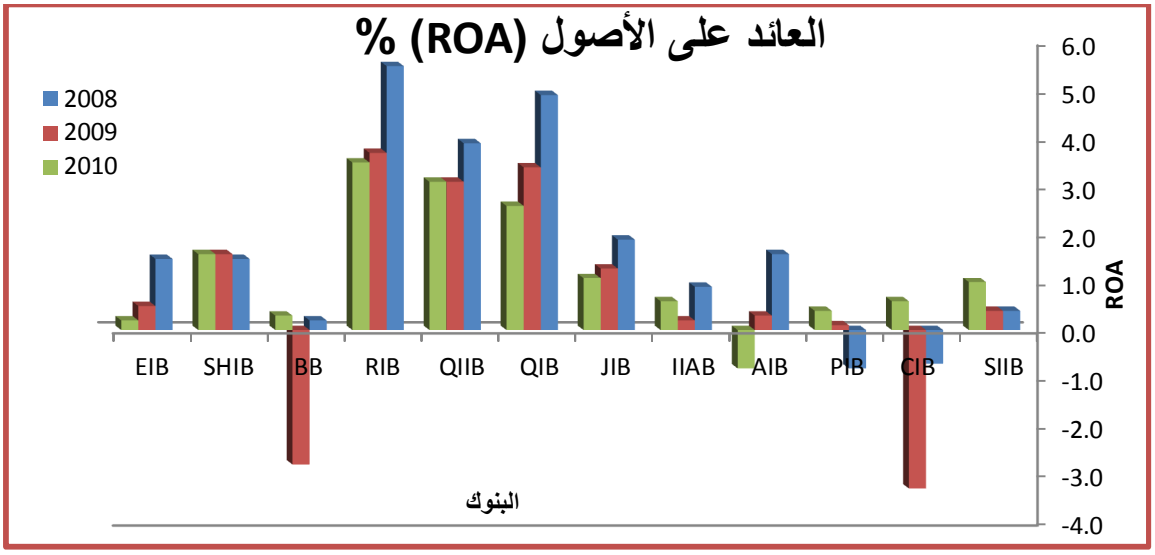

الشكل رقم (9) العائد على الأصول (ROA) للبنوك المدروسة

وبعد حساب معدل العائد على الأصول، وبالاعتماد على الجدول رقم (14) الذي يوضح فئات التصنيف للبنوك حسب معدل العائد على الأصول، نحصل على تصنيفات البنوك خلال الأعوام الثلاثة كما موضحة في الجدول رقم (21) ومنه نجد :

– أن كلاً من البنك الدولي الإسلامي وبنك الريان حصلا على تصنيف (1) أي قوي خلال السنوات الثلاث، وأن بنكان هما بنك بركة والبنك الإسلامي الفلسطيني حصلا على تصنيف (5) أي غير مقبول في السنوات الثلاث، أي لم تتحسن عوائدهما على مدى ثلاث سنوات وبنكان حافظا على عوائد متقاربة وتصنيف (3) أي أداء وسط هما بنك الأردن الإسلامي وبنك الشارقة الإسلامي .

– إن بنك الإمارات الإسلامي يتراجع في التصنيف في كل عام، ففي عام 2008 تصنيفه (3) وتراجع في عام 2009 إلى تصنيف (4) ثم في عام 2010 تراجع إلى تصنيف (5) .

– كما يمكن القول أن البنوك السورية (بنك سورية الدولي الإسلامي – بنك الشام) كانت ذات أداء ضعيف بشكل عام، فلقد كان تصنيفها (5) في عامين و (4) في عام أخر .

البنك	العائد على الأصول (ROA) %			التصنيف (Rank)		
	2008	2009	2010	2008	2009	2010
SIIB	0.4	0.4	1	5	5	4
CIB	-0.7	-3.3	0.6	5	5	4
PIB	-0.8	0.1	0.4	5	5	5
AIB	1.6	0.3	-0.8	3	5	5
IIAB	0.9	0.2	0.6	4	5	4
JIB	1.9	1.3	1.1	3	3	3
QIB	5	3.4	2.6	1	1	2
QIIB	4	3.1	3.1	1	1	1
RIB	5.5	3.7	3.5	1	1	1
BB	0.2	-2.8	0.3	5	5	5
SHIB	1.5	1.6	1.6	3	3	3
EIB	1.5	0.5	0.2	3	4	5

الجدول رقم (21) تصنيف البنوك حسب العائد على الأصول (ROA)

3- العائد على حسابات الاستثمار(ROD) :

إن حسابات الاستثمار أهم موارد الأموال في البنوك الإسلامية لذلك على البنوك الإسلامية الاهتمام بأصحاب هذه الحسابات سواءً الحسابات المطلقة أو المقيدة وذلك من خلال العائد الفعلي الموزع عليهم، وبالرغم من أن العائد على حسابات الاستثمار يخضع لاعتبارات أخرى كسياسات البنك المركزي ومعدل الفائدة في السوق المصرفية المحلية وسياسات قياس و توزيع الأرباح بين المصرف والمودعين، لكن يبقى للعائد أثر على موارد البنوك الإسلامية. وبملاحظة الجدول رقم (22) الذي يظهر معدل العائد على حسابات الاستثمار خلال الأعوام الثلاثة نجد أن عام 2008 كان العائد فيه هو الأفضل والأعلى من بقية الأعوام، فلقد وصل المتوسط السنوي للعائد على حسابات الاستثمار(3.1) ثم يأتي عام 2009 بمتوسط (2.7) وأخيراً عام 2010 بمتوسط (2.1) أي أن العائد يتراجع في كل عام من الأعوام السابقة .

– نلاحظ أيضاً أن بنك بركة هو أفضل البنوك من حيث معدل العائد المدفوع فالبنك في عام 2008 وصل معدل العائد فيه على حسابات الاستثمار (5.3) وفي عام 2009 ارتفع المعدل إلى 5.7 وثم تراجع في عام 2010 إلى 3.1 .

– إن معدل العائد على حسابات الاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي هو الأقل بين البنوك وذلك بسبب الأرباح المنخفضة التي يحققانها .

– وإذا ما نظرنا إلى البنك الإسلامي الفلسطيني نجد أن العائد على حسابات الاستثمار قد تراجع بشكل كبير في العامين الأخيرين فلقد كان معدل العائد 2.9 في عام 2008 ليصل إلى 0.3 في عامي 2009 و 2010 بنسبة تراجع وصلت إلى 2.6 وهي نسبة كبيرة جداً .

الجدول رقم (22) العائد على حسابات الاستثمار (ROD) للبنوك المدروسة

البنك	حسابات الاستثمار (بملايين الوحدات النقدية)			الأرباح (بملايين الوحدات النقدية)			العائد على حسابات الاستثمار % (ROD)		
	2008	2009	2010	2008	2009	2010	2008	2009	2010
SIIB	22238	42702.6	54015.8	369.2	702.4	823.2	1.7	1.6	1.5
CIB	5689.3	6167.7	8452	120.1	139.6	196.1	2.1	2.3	2.3
PIB	183.7	180.2	199	5.3	0.6	0.5	2.9	0.3	0.3
AIB	130.3	145.5	146.9	2.2	0.4	0.2	1.7	0.3	0.1
IIAB	355	507.6	577.3	11.1	9.2	11.6	3.1	1.8	2
JIB	1063	1318.3	1611.2	34	40.8	36.5	3.2	3.1	2.3
QIB	11494.5	13642.2	21527.1	388.6	510.3	446.6	3.4	3.7	2.1
QIIB	6812.2	9101.5	11197.7	204.4	270.8	329.4	3	3	2.9
RIB	10484.1	16360.9	25724.1	249.8	436.7	571.2	2.4	2.7	2.2
BB	706.8	636.4	990	37.2	36.2	30.6	5.3	5.7	3.1
SHIB	6073.1	7287.5	7764.1	228.1	303.8	281.6	3.8	4.2	3.6
EIB	15232.8	15262.3	20391.7	634.3	611.9	665.8	4.2	4	3.3
المتوسط	-	-	-	-	-	-	3.1	2.7	2.1

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك خلال الفترة المدروسة .

– وإذا ما قارنا معدلات العائد على حسابات الاستثمار بشكل أفقي و بالاستعانة بالشكل رقم (10) نلاحظ أن معظم البنوك تحاول المحافظة على معدلات عائد متقاربة خلال السنوات الثلاث بقدر ما تستطيع، وذلك من خلال استخدام احتياطي معادل الأرباح أو الدعم المقدم من قبل المساهمين فمثلاً بنك قطر الإسلامي قدم دعم في عام 2009 يقدر بـــ (141.3) مليون ريال أما في عام 2008 قدم دعم بمقدار 75.6 مليون ريال، أما الإسلامي العربي الفلسطيني فقام بتحويل مبلغ 170 ألف دولار من احتياطي معادل الأرباح في عام 2009 لدعم العائد المنخفض المتحقق .

– بعض البنوك يكون العائد مرتفعاً لأنها لا تحمل حسابات الاستثمار أي حصة من المصروفات الإدارية كالبنك الإسلامي الأردني فهو لا يحمل أي مصروفات للحسابات الاستثمارية مما يدعم العائد المدفوع عليها.

– وكنقطة أخيرة فإذا ما قارنا بين معدل العائد على المودعين و العائد على المساهمين نجد أن بنك بركة الذي يحقق معدل عائد على حقوق الملكية ضعيف يحقق أفضل معدل عائد على حسابات الاستثمار .

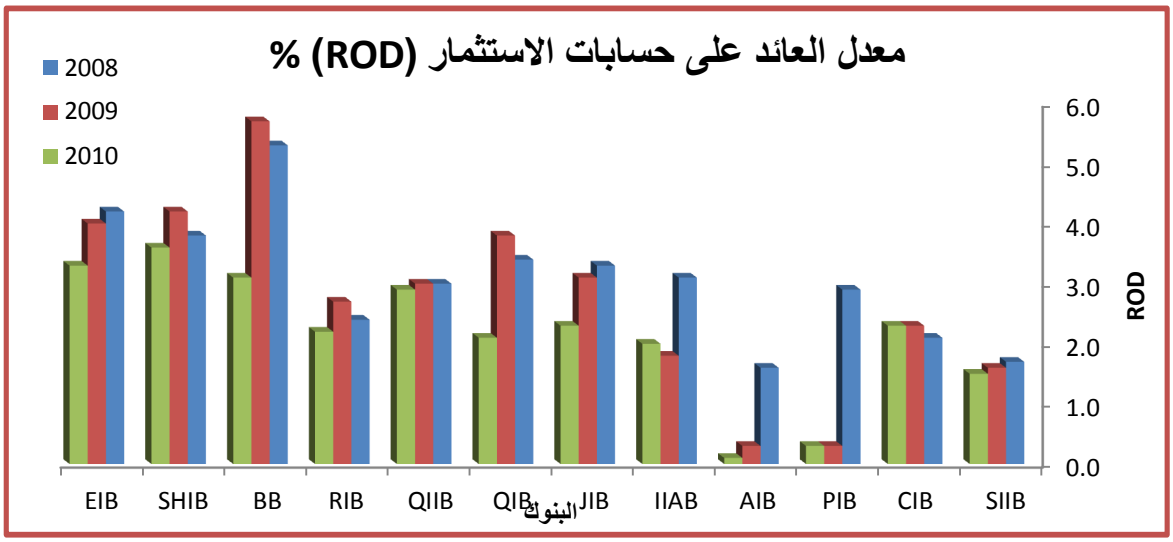

الشكل رقم (10) معدل العائد على حسابات الاستثمار (ROD)

وبعد حساب معدل العائد على حسابات الاستثمار، وبالاعتماد على الجدول رقم (16) الذي يوضح فئات التصنيف للبنوك حسب معدل العائد على حسابات الاستثمار، نحصل على تصنيفات البنوك خلال الأعوام الثلاثة كما موضحة في الجدول رقم (23) ومنه نجد :

– في عام 2008 هناك بنكان هما بنك بركة وبنك الإمارات الإسلامي حصلا على تصنيف قوي ، بينما في عام 2009 هناك ثلاثة بنوك بتصنيف قوي هم بنك بركة وبنك الإمارات الإسلامي وبنك الشارقة الإسلامي، أما في عام 2010 لم يحصل أي بنك على تصنيف قوي بسبب تراجع المعدل الذي تدفعه البنوك الإسلامية على حسابات الاستثمار، وفي عام 2008 لا نجد أي بنك حصل على تصنيف غير مقبول، بينما في عامي 2009 و 2010 حصل كلاً من بنك فلسطين الإسلامي والبنك العربي الإسلامي على تصنيف غير مقبول، أي معدل عائد ضعيف .

– بنك بركة كان تصنيفه أفضل بنك من حيث العائد على حسابات الاستثمار، فحصل على تصنيف قوي في عامي 2008 و 2009 وتصنيف مرضي في عام 2010 .

– أما بنك الإمارات فحصل على نفس تصنيف بنك بركة بتصنيف قوي لعامي 2008 و 2009 وتصنيف مرضي في عام 2010 .

– نلاحظ أن ثلاثة بنوك حافظت على نفس التصنيف خلال الثلاث سنوات، وذلك كما أشرنا بسبب السياسة المتبعة وهي المحافظة على عائد متقارب للمودعين خلال السنوات .

– إن بنك فلسطين الإسلامي هو أسوء البنوك أداءً من حيث العائد، حيث كان في عام 2008 ذو تصنيف حدي، وفي عامي 2009 و 2010 ذو تصنيف غير مقبول .

البنك	العائد على حسابات الاستثمار (ROD)			التصنيف (Rank)		
	2008	2009	2010	2008	2009	2010
SIIB	1.7	1.6	1.5	4	4	4
CIB	2.1	2.3	2.3	3	3	3
PIB	2.9	0.3	0.3	3	5	5
AIB	1.7	0.3	0.1	4	5	5
IIAB	3.1	1.8	2	2	4	3
JIB	3.2	3.1	2.3	2	2	3
QIB	3.4	3.7	2.1	2	2	3
QIIB	3	3	2.9	2	2	3
RIB	2.4	2.7	2.2	3	3	3
BB	5.3	5.7	3.1	1	1	2
SHIB	3.8	4.2	3.6	2	1	2
EIB	4.2	4	3.3	1	1	2

الجدول رقم (23) تصنيف البنوك حسب العائد على ودائع الاستثمار (ROD)

4- التصنيف النهائي للبنوك :

بعد الحصول على تصنيفات البنوك وفقاً للمؤشرات الثلاثة يتم حساب التصنيف الرقمي للبنوك لكل سنة من السنوات الثلاث بالاعتماد على تصنيف البنوك حسب المؤشرات (الوسط الحسابي للتصنيفات)، ثم يتم إعطاء تصنيف لكل بنك وفقاً للجدول رقم (17)، وبالنظر إلى الجدول رقم (24) الذي يظهر تصنيف البنوك النهائي لأعوام (2008 – 2009– 2010)، والشكل رقم (11) نجد ما يلي :

البنك	تصنيف البنوك عام 2008			تصنيف البنوك عام 2009			تصنيف البنوك عام 2010			التصنيف الرقمي			التصنيف النهائي		
	ROE	ROA	ROD	ROE	ROA	ROD	ROE	ROA	ROD	2008	2009	2010	2008	2009	2010
SIIB	4	5	5	4	5	5	4	4	2	4.7	3.7	3.3	5	5	3
CIB	3	5	5	3	5	5	3	4	5	4.3	4.3	4.0	4	4	4
PIB	3	5	5	5	5	5	5	5	5	4.3	5.0	5.0	4	5	5
AIB	4	3	3	5	5	5	5	5	5	3.3	5.0	5.0	3	5	5
IIAB	2	4	4	4	5	5	3	4	5	3.3	4.7	4.0	3	5	4
JIB	2	3	1	2	3	1	3	3	1	2.0	2.0	2.3	2	2	2
QIB	2	1	1	2	1	2	3	2	2	1.3	1.7	2.3	1	2	2
QIIB	2	1	1	2	1	2	3	1	2	1.3	1.7	2.0	1	2	2
RIB	3	1	1	3	1	2	3	1	1	1.7	1.7	1.7	2	2	2
BB	1	5	5	1	5	5	2	5	5	3.7	3.7	4.0	4	4	4
SHIB	2	3	5	1	3	5	2	3	5	3.3	3.0	3.3	3	3	3
EIB	1	3	1	1	4	5	2	5	5	1.7	3.3	4.0	2	4	4

الجدول رقم (24) التصنيف النهائي للبنوك في الأعوام الثلاثة

إن تصنيفات البنوك في عام 2008 توزعت كما يلي :

- بنكان حصلا على تصنيف قوي هما بنك قطر الإسلامي والبنك الدولي الإسلامي .

- ثلاثة بنوك حصلوا على تصنيف (2) أي تصنيف مرضي (بنك الإمارات الإسلامي- البنك الإسلامي الأردني – بنك الريان).

- تصنيف ثلاثة بنوك وسط (البنك الإسلامي العربي – البنك العربي الإسلامي الدولي- بنك الشارقة الإسلامي).

- ثلاثة بنوك أيضاً كان تصنيفها حدي هم بنك الشام والبنك الإسلامي الفلسطيني وبنك بركة.

- بينما البنك الوحيد الذي تصنيفه غير مقبول هو بنك سورية الدولي الإسلامي .

وبالتالي يمكن القول أن البنوك بشكل عام كانت تتوزع على جميع مستويات التصنيف بشكل متقارب والتصنيف رقم (5) وهو التصنيف الأسواء لم يتكرر سوى مرة واحدة .

وبمقارنة تصنيفات البنوك في عام 2009 بتصنيفات البنوك في عام 2008 نلاحظ تراجع في أداء البنوك ، حيث لا يوجد أي بنك ذو تصنيف قوي وارتفع عدد البنوك ذات التصنيف غير مقبول إلى أربعة بنوك .

وبملاحظة الشكل رقم (11) نجد أن أربعة بنوك ذات تصنيف مرضي (البنك الإسلامي الأردني و بنك قطر الإسلامي والبنك الدولي الإسلامي وبنك الريان)، وبنك وحيد تصنيفه وسط (بنك الشارقة الإسلامي)، بينما عدد البنوك ذات التصنيف الحدي ثلاثة بنوك (بنك الشام وبنك بركة و بنك الإمارات الإسلامي) .

أما في عام 2010 نلاحظ تحسن أداء البنوك بشكل طفيف بعد التراجع الكبير في عام 2009 ولكن يبقى عام 2008 أفضل الأعوام، وبالرغم من ذلك نلاحظ أنه لا يوجد أيضاً أي بنك ذو تصنيف قوي، بينما انخفض عدد البنوك ذات التصنيف غير مقبول إلى بنكين هما البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي، بينما هناك أربعة بنوك ذات تصنيف مرضي وهذا ما يدل على تحسن في ربحية البنوك الإسلامية في عام 2010، وبنكان لهما تصنيف وسط وأربعة بنوك تصنيفها حدي .

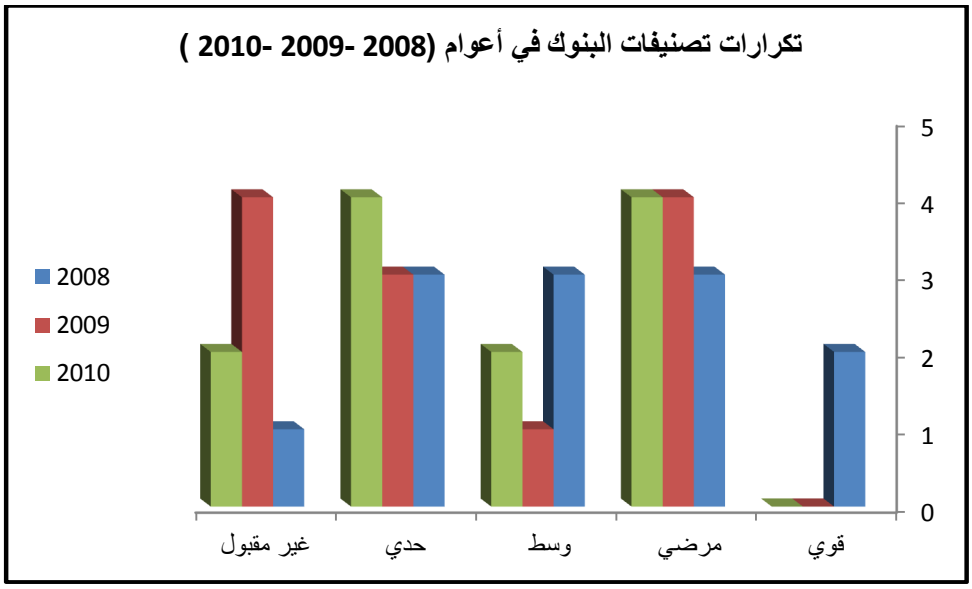

الشكل رقم (11) تكرارات التصنيفات النهائية البنوك

وبالنظر إلى الشكل رقم (12) الذي يظهر تصنيفات البنوك خلال الأعوام الثلاثة يمكن القول:

- بنك قطر الإسلامي وبنك قطر الدولي الإسلامي هما أفضل البنوك تصنيفاً على مدى السنوات الثلاث، حيث تصنيفهما في عام 2008 قوي، وفي عامي 2009 و2010 مرضي.

- البنك الإسلامي الأردني وبنك الريان يحتلان المركز الثاني، فلقد حافظا على تصنيف مرضي خلال الأعوام الثلاثة .

- يأتي بعد ذلك بنك الشارقة فكان تصنيفه وسط خلال السنوات الثلاث ولم يحرز أي تقدم.

- بينما بنك الشام وبنك بركة حصلا على تصنيف حدي خلال هذه الأعوام .

- إن بنوك الإمارات الإسلامي و الإسلامي الفلسطيني و الإسلامي العربي، تتراجع في الأداء من عام 2008 إلى عام 2009 و 2010 وحافظت على التصنيف في العامين الأخيرين.

- بنك سورية الدولي الإسلامي هو البنك الوحيد الذي حسن أداءه وتصنيفه، من تصنيف غير مقبول في عامي 2008 و 2009 إلى تصنيف وسط في عام 2010 .

- البنك العربي الإسلامي الدولي كان أداءه متذبذب فكان تصنيفه عام 2008 وسط ثم تراجع إلى تصنيف غير مقبول عام 2009 ثم عاد ليرتفع تصنيفه عام 2010 إلى تصنيف حدي .

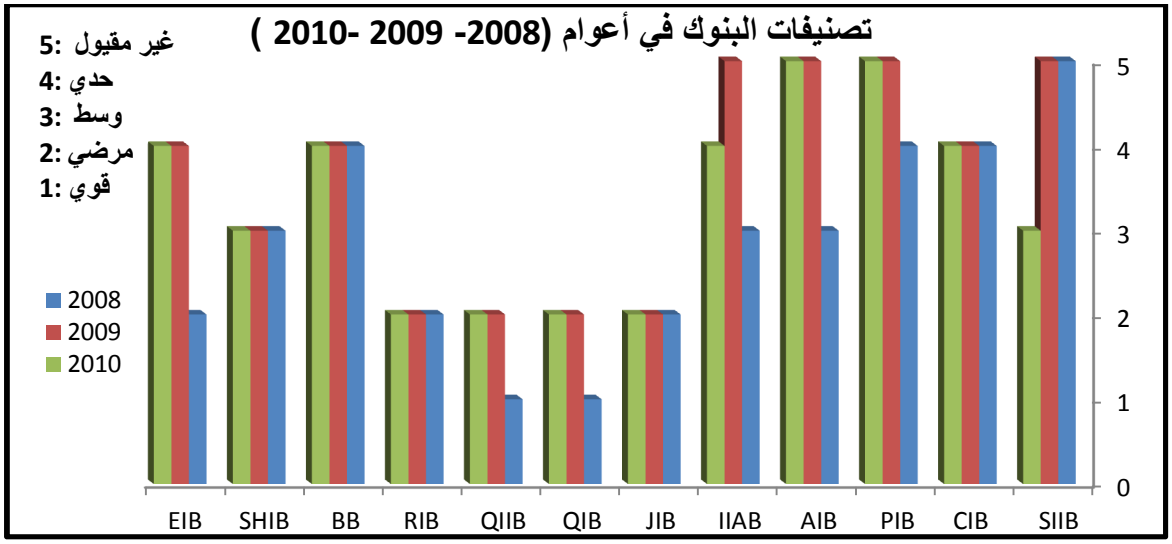

الشكل رقم (12) تصنيفات البنوك في أعوام (2008 - 2009 – 2010)

وإذا ما نظرنا إلى العينة بشكل كامل وخلال السنوات الثلاث نحصل على 36 مشاهدة أو تصنيف والتي يمكن أن نعبر عنها بالشكل رقم (13) الذي يمثل تصنيفات البنوك على شكل تكرارات لمستويات التصنيف ونلاحظ من خلال الشكل ما يلي :

- إن أغلبية البنوك كانت ذات تصنيف مرضي أو حدي أي تصنيف (2 أو4) .

- بنكان حصلا على تصنيف قوي أي ما نسبته 5.56 % وهي نسبة ضعيفة .
- (11) بنك تصنيفهم مرضي وهو ما نسيته 30.56 من العينة وهو أكبر نسبة، أي أن أغلبية التصنيفات خلال الأعوام الثلاثة كانت تصنيف مرضي .
- (6) بنوك حصلوا على تصنيف وسط أي نسبة 16.67 % من العينة .
- (10) بنوك ذات تصنيف حدي وهو ما يمثل نسبة 27.76 % وهي نسبة كبيرة نسبياً.
- (7) بنوك ذات تصنيف غير مقبول وهو ما يمثل نسبة 19.44 % من العينة، وهي نسبة ليست كبيرة وبالتالي يمكن القول أن أداء البنوك خلال الأعوام الثلاثة كان جيداً.

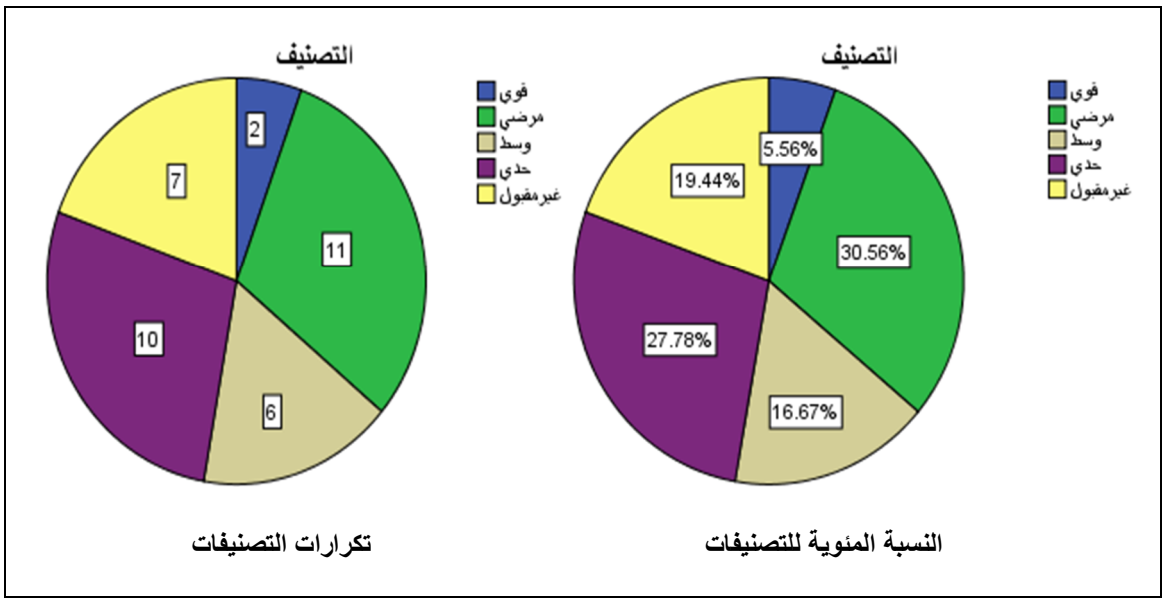

الشكل رقم (13) تصنيفات البنوك حسب التكرار والنسبة المئوية

ثانياً : اختبار دقة تصنيف البنوك باستخدام تحليل التمايز واختبار الفرضيات:

أ- مفهوم أسلوب تحليل التمايز (Discriminant Analysis)[1] :

يعتبر أسلوب تحليل التمايز أحد أساليب التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات الذي يسعى إلى تكوين نموذج إحصائي يصور العلاقة المتبادلة بين المتغيرات المختلفة، وترجع أهمية تحليل التمايز بصفة أساسية إلى فاعليته في التمييز بين المشاهدات باستخدامه العديد من المتغيرات يطلق عليها متغيرات التمايز، ويعتمد نموذج تحليل التمايز على الوصول إلى دالة (دوال)

[1] نجيب ، حسين علي و الرفاعي ، غالب عوض صالح – تحليل و نمذجة البيانات باستخدام الحاسوب تطبيق شامل للحزمة spss – الأهلية للنشر والتوزيع – عمان ، الأردن - 2006

التمايز التي تعمل على تعظيم الفروق بين متوسط المجموعات وتقليل التشابه في أخطاء التصنيف في الوقت ذاته، وذلك من خلال إيجاد تجميعات خطية لمجموعة من المتغيرات، ويمثل أسلوب تحليل التمايز أسلوباً كمياً لتصنيف مفردات إلى مجتمعين أو أكثر محددة مقدماً، بالاعتماد على الخصائص الفردية للمفردات، كما يُعرف بأنه التحليل الذي يعتمد على عينة من المفردات مأخوذة من مجتمعات موجودة وذلك لبناء قاعدة يمكنها المساعدة مستقبلاً في تعيين المجتمع الذي تنتمي إليه مفردات جديدة ، وإن ما يميز تحليل التمايز هو إن المتغير التابع في تحليل التمايز يجب أن يكون طبقياً أو فئوياً .

ب- الهدف من تحليل التمايز :

من الناحية الرياضية هناك الكثير من الجوانب المشتركة بين أسلوب تحليل التباين المتعدد، وأسلوب تحليل التمايز، إلا أن التنبؤ بالمجموعة التي تنتمي لها كل مفردة يكون مركز الاهتمام في أسلوب تحليل التمايز، بينما في تحليل التباين المتعدد نكون نعلم إلى أي مجموعة تنتمي كل مفردة ونبحث عن متغير واحد جديد يمكنه لوحده أن يبين الفروق بين المجموعات[1].

وبالتالي فإن أسلوب تحليل التمايز يستخدم لتصنيف العينات إلى مجموعتين أو أكثر وذلك على أساس مجموعة من المقاييس، والافتراض هنا أن المجموعات المصنفة تكون معروفة مسبقاً ويستخدم تحليل التمايز أيضاً للتعرف على المتغيرات التي تسهم بشكل مؤثر في تصنيف هذه المجموعات وبالتالي فإن التنبؤ والوصف تعتبران الوظيفتان الأساسيتان للتحليل ويمكن تلخيص الهدف من تحليل التمايز على الوجه التالي[2] :

1. حساب دالة المجموعات المركبة الخطية وذلك للمتغيرات التي ستقوم بالتنبؤ وذلك بتعظيم التباين بين المجموعات نسبة إلى تباين داخل المجموعة، وعلى هذا الأساس فإن العينات التي تنتمي إلى مجموعات مختلفة ستكون المسافة بينها أكبر ما يمكن .
2. تطوير الإجراءات لتنسيب عينات جديدة إلى أحد المجموعات في حالة عدم المعرفة المسبقة بالمجموعة التي تنتمي إليها هذه العينات الجديدة .

[1] عكاشة ، محمود خالد – استخدام نظام spss في تحليل البيانات الإحصائية – جامعة الأزهر – غزة – 2002 .
[2] نجيب ، حسين علي و الرفاعي ، غالب عوض صالح – تحليل و نمذجة البيانات باستخدام الحاسوب تطبيق شامل للحزمة spss – مرجع سابق .

3. اختبار مدى توافر الاختلاف الجوهري بين المجموعات .
4. التعرف على أكثر المتغيرات تأثيراً في وصفها للاختلاف بين المجموعات .

وبذلك تبنى منهجية تحليل التمايز على القيام بتطوير دالة أو أكثر خطية من مجموعة المتغيرات المستقلة والتي تقوم بالتمييز بين مجموعتين أو أكثر وذلك في حالة المعرفة المسبقة للمجموعات وهذا يتحقق من خلال إيجاد قيمة ثابت C الذي يقوم بتعظيم التباين بين المجموعتين في حين يحاول تدنية التباين بين عينات المجموعة الواحدة ، وتأخذ دالة التمايز شكل المعادلة التالية[1] :

$$Z= b_0 + b_1x_1 + b_2x_2+b_3x_3+.....+b_nx_n$$

حيث أن Z : درجة التمايز Discriminant score

b_i : معاملات المتغيرات المستقلة . X_i : المتغيرات المستقلة

د- اختبار الفرضيات:

الفرضيتان الأولى والثانية تمت مناقشتهما من خلال المبحث السابق وكانت نتيجتهما كما يلي :

الفرضية الأولى : والتي تقول لا تلائم طريقة CAMELS طبيعة البنوك الإسلامية إذا ما استخدمت كما هي دون الأخذ بالاعتبار خصائص وسمات المصارف الإسلامية، حيث تبين أن من المهم جداً تقييم مدى السلامة الشرعية للمصارف الإسلامية بالإضافة إلى العوامل الستة الأساسية لنظام CAMELS وبالتالي نقبل الفرضية .

الفرضية الثانية : والتي تقول هناك اختلاف بين مؤشرات الربحية في المصارف الإسلامية ومؤشرات الربحية في نظام CAMELS فيمكن قبولها أيضاً، لأن هناك جزءً كبيراً من الأرباح في المصارف الإسلامية (حصة المودعين) لا يتم تقييمه عن طريق مؤشرات الربحية في نظام CAMELS .

[1] نجيب ، حسين علي و الرفاعي ، غالب عوض صالح – تحليل و نمذجة البيانات باستخدام الحاسوب تطبيق شامل للحزمة spss – مرجع سابق .

اختبار الفرضيتين الثالثة والرابعة :

بعد الحصول على التصنيف النهائي للبنوك خلال الأعوام الثلاثة، نقوم بإدخال البيانات في برنامج spss، وذلك باعتبار أن التصنيف النهائي للبنوك خلال الأعوام الثلاثة متغير تابع والمؤشرات الثلاثة الخاصة بالربحية (ROE - ROA – ROD) مؤشرات مستقلة، هنا نستخدم قيم هذه المتغيرات خلال السنوات وليس تصنيف البنوك حسب هذه المؤشرات، فنحصل على النتائج المعروضة في الجداول من (25) إلى (31) والتي يمكن تفسيرها وشرحها كما يلي :

الجدول رقم (25) يمثل جدول تحليل التباين للمتغيرات المستقلة والمقياس المستخدم wilk's lambda، حيث كلما كانت قيمة المقياس صغيرة كان المتغير المستقل مهم في التحليل بالنسبة إلى دالة التمييز، وهذا المقياس تحدد معنويته من خلال اختبار F- test ، ومن الجدول نلاحظ بأن جميع المتغيرات المستقلة (ROE - ROA - ROD) معنوية حيث مستوي المعنوية عال جداً Sig=0.000 وقيمة المقياس صغيرة وهذا يعني أن هذه المتغيرات مهمة بالنسبة لدالة تحليل التمايز وبالتالي يمكن استخدامها لتحديد وتصنيف البنوك إلى المجموعات المدروسة (درجات التصنيف) ولا يمكن الاستغناء عن أي متغير أو حذفه، أي أن هذه المتغيرات قادرة على تمييز البنوك في مجموعات ويمكن استخدامها لتصنيف البنوك إلى مجموعات حسب قوة أدائها (مستويات التصنيف في نظام CAMELS) .

Tests of Equality of Group Means

	Wilks' Lambda	F	df1	df2	Sig.
ROE	.277	20.277	4	31	.000
ROA	.299	18.137	4	31	.000
ROD	.514	7.317	4	31	.000

الجدول رقم (25) تحليل التباين (مخرجات برنامج spss)

ويوضح الجدول رقم (26) قيمة معامل كل متغير من المتغيرات المستقلة في دوال التمييز (ويكون عدد دوال التمييز مساوي لعدد مستويات المتغير التابع نافص واحد أو يكون مساوي لعدد المتغيرات المستقلة إذا كانت أقل من مجموعات أو مستويات المتغير التابع)، أي أهمية كلاً من (ROE – ROA – ROD) في تصنيف البنوك إلى مجموعات التصنيف ومن خلال

الجدول يتضح أن كلاً من المتغيرين (ROE – ROA) مهم جداً في الدالة الأولى والثالثة بينما المتغير ROD مهم في الدالة الثانية وبدرجة كبيرة .

Standardized Canonical Discriminant Function Coefficients

	Function		
	1	2	3
ROE	.594	-.269	1.019
ROA	.527	.092	-1.090
ROD	.257	.967	.103

الجدول رقم (26) معاملات الدالة القياسية (مخرجات برنامج spss)

ويمكن كتابة دوال التمايز كما يلي :

$$Z_1 = 0.594\ (ROE) + 0.527(\ ROA) + 0.257\ (ROD\ )$$

$$Z_2 = -0.269(ROE) + 0.092(\ ROA\ ) + 0.967(\ ROD)$$

$$Z_3 = 1.019\ (ROE) - 1.090\ (ROA\ ) + 0\ .103(\ ROD)$$

أما الجدول رقم (27) فيظهر الارتباطات بين المتغيرات والدالة، وتكون هذه الارتباطات مطلقة الإشارة، وتستخدم لتحديد أسماء الدوال وأهميتها على ضوء حجم الارتباطات وخاصة العالية منها، ويتضح من الجدول أن ارتباطات المتغيرات المستقلة ذات الإشارة * هي الأكثر ارتباطاً بين هذه المتغيرات ودالة تحليل التمايز، حيث أن عدد المتغيرات ذات الارتباطات القوية في الدالة الأولى هو اثنان والمتمثلان بالمتغيرين (ROA – ROE)، بينما الدالة الثانية تبين وجود متغير وحيد هو (ROD)، مع العلم أن كل المتغيرات ذات ارتباطات مع الدوال، لكن المتغيرات ذات الإشارة * هي ذات ارتباط قوي جداً.

Structure Matrix

	Function		
	1	2	3
ROE	.875*	-.274	.399
ROA	.833*	-.165	-.529
ROD	.164	.973*	.161

الجدول رقم (27) هيكل المصفوفة (مخرجات برنامج spss)

من خلال ما تقدم من تحليل نجد أنه يمكننا قبول **الفرضية الثالثة،** أي أنه يمكن استخدام المتغيرات الثلاثة وبمعنوية كبيرة في تصنيف البنوك إلى مجموعات التصنيف الخمسة في نظام CAMELS وهذه المتغيرات ذات أهمية وعلاقة ارتباطية كبيرة مع دوال التمييز التي تستخدم في تحليل البنوك وتصنيفها إلى مجموعات التصنيف الخمسة في نظام CAMELS .

ويستخدم الجدول رقم (28) لتحديد عدد الدوال المهمة في التحليل حيث يوضح حجم التباينات المفسرة من قبل المتغيرات المستقلة في المتغير التابع ، ويفيد حجم التباينات المفسرة في تقييم أهمية الدوال عندما تكون أكثر من دالة والتي يتم ترتيبها حسب أهميتها تنازلياً كما واضح في الجدول ، إن قيمة الجذر المميز 77.7 % و21.1% و1.3% لكل من النماذج الثلاثة على التوالي بمعنى أن النموذج الأولى يفسر 77.7% من إجمالي التباينات المفسرة بواسطة المتغيرات المستقلة في المتغير التابع بينما يفسر النموذج الثاني 21.1% والنموذج الثالث 1.3% فقط من التباينات المفسرة .

إن العمود الرابع من الجدول يمثل معامل الارتباط التوافقي**(Canonical Correlation)**، والذي يمثل علاقة الارتباط بين النموذج وأي مجموعة من مستويات التصنيف الخمسة ، ويمكن ملاحظة أن معامل الارتباط التوافقي عالي للدالتين الأولى والثانية، وبذلك تعتبران دالتين مهمتين في تحليل التمايز بينما الدالة الأخيرة تعتبر أقل أهمية من الدالتين السابقتين لأن معامل الارتباط التوافقي أقل .

Eigenvalues

Function	Eigenvalue	% of Variance	Cumulative %	Canonical Correlation
1	3.319[a]	77.7	77.7	.877
2	.901[a]	21.1	98.7	.688
3	.054[a]	1.3	100.0	.226

a. First 3 canonical discriminant functions were used in the analysis.

الجدول رقم (28) نتائج التباين المفسر (مخرجات برنامج spss)

ويمكن اختبار معنوية الدوال من خلال الجدول رقم (29)، حيث يتبين لنا أن كلاً من الدالتين الأولى والثانية معنويتان وبدرجة كبيرة ، وقيمة wilk's lambda لكلا الدالتين صغيرة ، وهذا يعني ارتفاع القوة التمييزية للدالتين حيث يكون هناك تباعد بين مراكز المجموعات وهذا

مؤشر على أهمية الدالتين في تحليل التمايز للمجموعات، أما الدالة الثالثة فهي غير معنوية وبالتالي يمكن تجاهلها .

Wilks' Lambda

Test of Function(s)	Wilks' Lambda	Chi-square	df	Sig.
1 through 3	.116	66.899	12	.000
2 through 3	.499	21.545	6	.001
3	.949	1.630	2	.443

الجدول رقم (29) اختبار Wilks' Lambda (مخرجات برنامج spss)

ويبين الشكل التالي رقم (14) مجموعات التصنيف ومراكز كل مجموعة ومدى انتشار هذه المجموعات حول المركز، ونلاحظ كيف يمكننا تمييز المجموعة التي ينتمي إليها كل بنك .

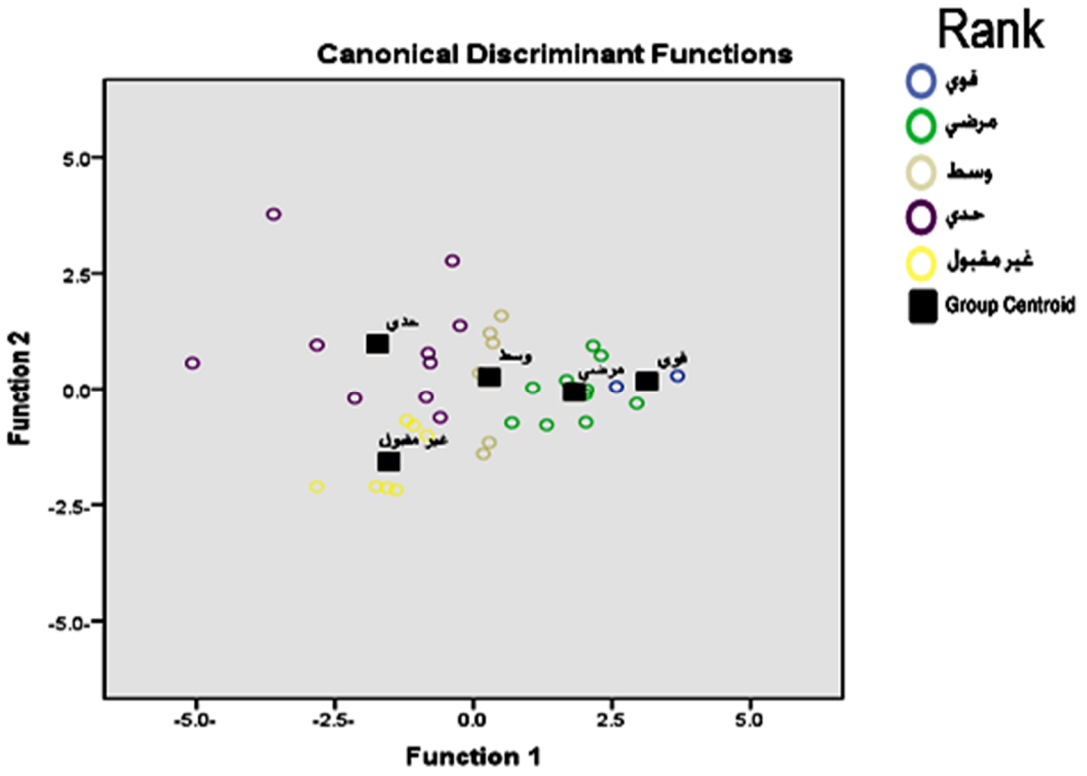

الشكل رقم (14) مجموعات التصنيف (مخرجات برنامج spss)

بينما يستخدم الجدول رقم (30) لغرض تقيم مدى نجاح نتائج تصنيف المتغيرات بموجب تحليل التمايز، ومن خلال الجدول نجد أن درجة صلاحية تصنيف البنوك إلى مستويات التصنيف الخاصة بـــ CAMELS بلغت 80.6 % أي أن نسبة البنوك ذات التصنيف الصحيح باستخدام نظام CAMELS بلغت نسبة عالية وهي 80.6 % بمقارنتها باستخدام تحليل التمايز،

وأن دقة نتائج تصنيف البنوك حسب فئات التصنيف بلغت 100% بالنسبة للمستوى القوي ،أي لا يوجد بنك ذو تصنيف قوي خطأ، و 63.6 % بالنسبة للمستوى مرضي، و 100% بالنسبة للمستوى وسط، و 70 % بالنسبة للمستوى حدي ، و 100% بالنسبة للمستوى غير مقبول .

Classification Results [a]

		RANK	Predicted Group Membership					Total
			قوي	مرضي	وسط	حدي	غير مقبول	
Original	Count	قوي	2	0	0	0	0	2
		مرضي	3	7	1	0	0	11
		وسط	0	0	6	0	0	6
		حدي	0	0	3	7	0	10
		غير مقبول	0	0	0	0	7	7
	%	قوي	100.0	.0	.0	.0	.0	100.0
		مرضي	27.3	63.6	9.1	.0	.0	100.0
		وسط	.0	.0	100.0	.0	.0	100.0
		حدي	.0	.0	30.0	70.0	.0	100.0
		غير مقبول	.0	.0	.0	.0	100.0	100.0

a. 80.6% of original grouped cases correctly classified.

الجدول رقم (30) نتائج التصنيف (مخرجات برنامج spss)

وبالنظر إلى الجدول رقم (31) الذي يظهر تصنيفات البنوك باستخدام نظام CAMELS و تحليل التمايز، نلاحظ أن التصنيفات الخاطئة كانت تقع إما في التصنيف السابق أو اللاحق لها من تصنيف CAMELS .

Case Number Original	Actual Group	Predicted Group	Case Number Original	Actual Group	Predicted Group	Case Number Original	Actual Group	Predicted Group
1	5	5	13	5	5	25	3	3
2	4	4	14	4	4	26	4	3**
3	4	4	15	5	5	27	5	5
4	3	3	16	5	5	28	5	5
5	3	3	17	5	5	29	4	3**
6	2	2	18	2	2	30	2	3**
7	1	1	19	2	1**	31	2	2
8	1	1	20	2	2	32	2	2
9	2	1**	21	2	1**	33	2	2
10	4	4	22	4	4	34	4	4
11	3	3	23	3	3	35	3	3
12	2	2	24	4	3**	36	4	4

**. Misclassified case

الجدول رقم (31) مجموعات التصنيف الحقيقية و المتنبئ بها (مخرجات برنامج spss)

وبالتالي يمكننا قبول **الفرضية الرابعة** والتي تقول بإمكانية استخدام نظام CAMELS بإطاره العام في تقييم وتصنيف البنوك الإسلامية حسب جودة ربحيتها، حيث بلغت دقة التصنيف كما أشرنا إلى 80.6 % وهي نسبة مقبولة والتصنيفات الخاطئة كانت كما أشرنا تقع في التصنيف السابق أو اللاحق لها من تصنيف CAMELS .

ثالثاً – النتائج والتوصيات :

أ- النتائج :

1. قياس مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية وتحليلها يسمح لنا بتقييم التجربة المالية والمصرفية الإسلامية والوقوف على واقع المصارف الإسلامية حول إرضاء عملائها من حيث تقديم الخدمات المصرفية وتوفير البدائل المشروعة .
2. تختلف خصائص البنوك الإسلامية عن خصائص البنوك التقليدية، ولهذا فإن بعض المعايير الرقابية قد لا تناسب البنوك الإسلامية لاختلاف طبيعتها .
3. إن عدداً من خصائص البنوك الإسلامية تستلزم تحوير المعايير الدولية الحالية بصورة صحيحة لأجل تطبيقها على البنوك الإسلامية ، ومن أهم العوامل المؤثرة في هذا

المجال طبيعة ودائع الاستثمار القائمة على المشاركة في المخاطر، ومخاطر المنتجات الإسلامية المتعددة.

4. إن المصارف الإسلامية معنية بتطبيق أدوات رقابية جديدة ومتطورة تسهم في الكشف المبكر عن الانحرافات وتحديد مسبباتها والتنبيه الى أوجه القصور والأخطاء قبل وقوعها.
5. يعتبر معيار CAMELS من أهم المعايير المعتمدة في تقييم أداء البنوك، إذ يتم وفق هذا المعيار تقييم المصارف وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني، والتي تعكس أداء المصرف في ست مناطق رئيسة.
6. يعمل نظام CAMELS على إجراء تحليل شامل لأداء المصرف ومقارنته مع مستوى الصناعة في البيئة المصرفية، مما يساهم في رسم سياسة وخطط محكمة للإدارة من خلال التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج إلى عناية خاصة.
7. يمكن استخدام نظام CAMELS في المصارف الإسلامية مع إجراء بعض التعديلات لتناسب خصائص المصارف الإسلامية .
8. إن أداء المصارف الإسلامية محل الدراسة كان جيداً بشكل عام .
9. بمقارنة العائد على حقوق الملكية مع العائد على ودائع الاستثمار نلاحظ هناك فارق كبير وهذا غير مقبول إذ يجب أن تكون المعدلات متقاربة نوعاً ما .
10. إن أرباح الودائع الاستثمارية غير متناسبة مع المخاطر المحيطة بها كونها مشاركة بالأرباح والخسائر.
11. التأكيد على أنه يمكن إضافة معيار سابع لتقييم أداء المصارف الإسلامية والمتمثل في معيار السلامة الشرعية .

ب- التوصيات :

1. العمل على تطوير أنظمة رقابة وتقييم أداء خاصة بالمصارف الإسلامية مع الاستفادة من الأنظمة العالمية كنظام CAMELS .
2. عدم تركيز البنوك الإسلامية على عمليات المرابحة التجارية والإنتاجية ذات الأجل القصير التي تحقق للبنك أرباح تكون في معظم الحالات قريبة من أسعار الفائدة في البنوك التقليدية ، والاتجاه نحو زيادة الأهمية النسبية لعمليات المشاركة والمضاربة ذات الأجل المتوسط حتى تستطيع البنوك الإسلامية القيام بدورها التنموي المنشود.

3. زيادة كفاءة وفعالية البيانات المالية المتعلقة بقواعد وأسس عمليتي قياس وتوزيع الأرباح في البنك الإسلامي بما يؤدي إلى زيادة الوعي المحاسبي والمصرفي وتبصير شركاء البنك (المودعين) بما يجري عليه العمل في البنك، الأمر الذي يعزز موقفه التنافسي مع البنوك الأخرى.
4. ضرورة تطبيق سياسات محاسبية واضحة ومحددة بشأن فصل إيرادات العمليات المصرفية الخدمية عن إيرادات العمليات التمويلية والاستثمارية، وكذلك نسب التشغيل لكل نوع من حسابات الودائع بما في ذلك الحسابات الجارية إذا تم الاتفاق على تشغيلها لبيان أحقية البنك (المساهمين) في عوائدها.
5. يوصى الباحث المهتمين بقياس وتوزيع الأرباح بضرورة الاهتمام بهذا الموضوع من خلال عمل سلطة النقد والمصارف الإسلامية، والعمل على تطوير أساليبه، إلى جانب عقد الندوات والدورات التدريبية للمهتمين والدارسين من المحاسبين والمصرفيين والشرعيين والباحثين، وذلك بهدف الوصول إلى تطوير أساليب قياس وتوزيع الأرباح.
6. على المصارف الإسلامية العمل على إرضاء وجذب العملاء على أسس تنافسية مقارنة بباقي البنوك دون الاعتماد على الولاء الديني لحشد كم كبير من الودائع مما يساعدها على تحقيق معدل مقبول نسبياً للنمو في المستقبل.
7. إن خضوع البنوك الإسلامية للرقابة والإشراف مسألة ضرورية ، نظراً للطبيعة الخاصة لهذه البنوك وما تنطوي عليه من مخاطر اقتصادية ومالية، على أن تكون عملية الرقابة هذه والإشراف وفق قواعد وأسس تضمن سلامة المراكز المالية للبنوك الإسلامية وضمان حقوق المتعاملين معها.

المراجع :

أولاً : المراجع العربية :

- **الكتب العربية :**

1- إرشد ، محمود عبد الكريم أحمد – الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية – دار النفائس – عمان – 2007 .

2- الأبجي ، كوثر عبد الفتاح – قياس و توزيع الربح في البنك الإسلامي – المعهد العالمي للفكر الإسلامي– القاهرة – 1996 م .

3- الحسيني ، فلاح حسن و الدوري ، مؤيد عبد الرحمن – إدارة البنوك – دار وائل للنشر عمان ،الأردن – عام 2000 .

4- الخطيب ، سمير – قياس وإدارة المخاطر بالبنوك – منشأة المعارف بالإسكندرية – 2005 .

5- الزامل ، بدر بن علي بن عبدالله – الحسابات الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية – دار ابن الجوزي – الدمام ، السعودية عام 2010 .

6- الزحيلي ، وهبة – المعاملات المالية المعاصرة – دار الفكر – دمشق – 2002 .

7- الشعار ، محمد نضال – أسس العمل المصرفي – الجندي للطباعة والنشر – حلب – 2005 .

8- العجلوني ، محمد محمود – البنوك الإسلامية ، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية – دار المسيرة – الأردن 2008 .

9- العزعزي ، شهاب أحمد سعيد – إدارة البنوك الإسلامية – دار النفائس – عمان ، الأردن – 2012 .

10- اللوزي ، سليمان أحمد و آخرون – إدارة البنوك – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الأردن ، عمان – الطبعة الأولى ،1997 .

11- المغربي ، عبد الحميد عبد الفتاح – الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية – البنك الإسلامي للتنمية – جدة – 2004 .

12- المنصور ، عيسى ضيف الله – نظرية الأرباح في المصارف الإسلامية – دار النفائس – عمان ،الأردن – عام 2007 .

13- النجار ، أحمد – منهج الصحوة الإسلامية بنوك بلا فائدة – الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية – القاهرة عام 1979.

14- الوادي ، محمود حسين و سمحان ، حسين محمد – المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية – دار المسيرة – عمان 2007

15- حشاد ، نبيل – دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية – اتحاد المصارف العربية – لبنان، بيروت 2005 .

16- حشاد ، نبيل – دليلك إلى التصنيف الائتماني الخارجي والتصنيف الائتماني الداخلي– اتحاد المصارف العربية – لبنان ، بيروت – 2006 .

17- حماد ، حمزة عبد الكريم محمد – الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية – دار النفائس – عمان الأردن – 2006 .

18- حنفي ، عبد الغفار – إدارة المصارف – الدار الجامعية – الإسكندرية – 2008 .

19- خلف ، فليح حسن – البنوك الإسلامية – عالم الكتب الحديث – إربد ، الأردن – 2006 .

20- زعتري ،علاء الدين – المصارف الإسلامية وماذا يجب أن يعرف عنها– دار غار حراء، سورية عام 2006 .

21- سفر، أحمد – المصارف الإسلامية (العمليات ، إدارة المخاطر والعلاقة مع المصارف التقليدية والمركزية) – اتحاد المصارف العربية – بيروت لبنان – 2005 .

22- سمحان ، حسين محمد و مبارك ،عمر موسى – محاسبة المصارف الإسلامية (في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية) – دار المسيرة – الأردن – 2009 .

23- شحاته ، شوقي إسماعيل – البنوك الإسلامية – دار الشروق – جدة – 1977 .

24- عبادة ، عبد الحليم – مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية – دار النفائس – عمان ، الأردن – عام 2008 .

25- عبد الله ، خالد أمين – قياس المخاطرة الائتمانية – الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية– عمان عام 2002 .

26- عبد العال ، طارق – تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)– الدار الجامعية بالإسكندرية عام 2001 .

27- عبد العال ، طارق – حوكمة الشركات ، الطبعة الثانية – الدار الجامعية ، جامعة عين شمس – عام 2007 .

28- عكاشة ، محمود خالد – استخدام نظام spss في تحليل البيانات الإحصائية – جامعة الأزهر – غزة – عام 2002 .

29- معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المنامة ، البحرين – 2007 .

30- ناصر ، سليمان – تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية – المطبعة العربية – غرداية ، الجزائر – 2002 .

31- نجيب ، حسين علي و الرفاعي ، غالب عوض صالح – تحليل و نمذجة البيانات باستخدام الحاسوب تطبيق شامل للحزمة spss – الأهلية للنشر والتوزيع – عمان ، الأردن – 2006 .

32- هندي ، منير إبراهيم – إدارة الأسواق والمنشآت المالية – منشأة المعارف بالإسكندرية – عام 2002 .

33- هواري ، سيد – الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ،الاستثمار– الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية – 1982 .

- **الرسائل العلمية :**

1- بدران ، ريما – أثر الحوكمة في تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج CAMELS – رسالة ماجستير – المهد العالي لإدارة الأعمال – دمشق – 2011 .

2- محمود محمد الزعابي ، تهاني – تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل – رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة – 2008 .

3- موسى عمر مبارك أبو محيميد – مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال بازل 2– رسالة دكتوراه ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية – 2008 .

4- نور الدين الفرا ،أحمد – تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي (دراسة حالة بنك فلسطين) – رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة .

الدوريات :

1- الرشيد أحمد ، مالك – مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية – مجلة المصرفي ، العدد 35 – 2005 ، آذار .

2- الشرفا ، ياسر عبد طه – مدى التزام البنك الإسلامي الفلسطيني بمعيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار – مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) العدد الأول – 2007 .

3- شاهين ، علي عبدالله – مدخل محاسبي مقترح لقياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية – مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) العدد الأول – 2005 .

4- شاهين ، علي عبد الله – أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية (حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود) – مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ببنها، العدد الأول – 2005 .

5- طلفاح ، أحمد – مؤشرات الحيطة الجزئية – مجلة المعهد العربي للتخطيط – 2005 ، نيسان .

6- محمد المصطفى جلال ، عبد الباسط – قياس عنصر الإدارة مكتبيا – مجلة المصرفي – العدد 57 – 2010 .

7- مركز البحوث المالية والمصرفية – مجلة دراسات مالية ومصرفية – المجلد 3 ، العدد الأول – عام 1995 .

8- مؤشرات الإنذار المبكر للازمات المصرفية مع التطبيق على بعض البلدان العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة – مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية – المجلد 12، العدد الثاني يوليو 2010 .

البحوث :

1- الأمين ، حسن – المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة – البنك الإسلامي للتنمية – جدة ، السعودية – 2000 .

2- الحاج ، حسن – أدوات المصرف الإسلامي – جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت – العدد 38 .

3- الزرقا ، مصطفى أحمد – عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة – البنك الإسلامي للتنمية .

4- الكراسنة ، إبراهيم – اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر – ورقة عمل ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية – أبو ظبي– آذار ، 2006 .

5- بورقبة ، شوقي – طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية – جامعة الملك عبد العزيز مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي – السعودية ، جدة – 2009 .

6- عمر شابرا ، محمد و الله خان ، طارق – الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية – ورقة عمل ، البنك الإسلامي للتنمية – المملكة العربية السعودية ، جدة – 2000 .

7- علي عبد الرضا حمودي العميد - مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية – حالة العراق) – البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

8- عمر ، محمد عبد الحليم – الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم – البنك الإسلامي للتنمية – جدة – 2004 .

9- عمر ، محمد عبد الحليم – الأسس الشرعية والمحاسبية لتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية – مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية – جامعة الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة – 2002 .

10- قحف ، منذر – قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات – البنك الإسلامي للتنمية والتدريب– السعودية ، جدة – 1993 .

11- قحف ، منذر – عوامل نجاح المصارف الإسلامية – بحث على الأنترنت ، www.kahf.net

12- مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، الإرشادات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال : تحديد عامل "ألفا" في نسبة كفاية رأس المال .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

الكتب الأجنبية :

1- Anthony Saunders & Marcia Millon Cornett - Financial Institutions Management, a Risk Management Approach, Sixth Edition - McGraw-Hill/Irwin.
2- Basics for Bank Directors, Federal Reserve Bank of Kansas City
3- Fraser, Donald R.& Gup ,Benton E.&Kolari, James -Commercial Banking (The management of Risk)- south western college publishing ,2nd .ed. U.S.A -2001.
4- Laurence m. ball - money, banking, and financial markets , second edition- johns Hopkins university .

البحوث العلمية :

1- Abdel-Hameed M. Bashir- Islamic banks participation, concentration and profitability evidence from MENA countries - Working Paper Six International Conference on Islamic Economics and Finance.
2- Abdul Awwal Sarker - CAMELS Rating System in the Context of Islamic Banking A Proposed 'S' for Shariah Framework - Research Department of Bangladesh Bank.
3- Basle Capital Accord - International Convergence Of Capital Measurement And Capital Standards - July 1988, Updated To April 1998.
4- Basel Committee on Banking Supervision Basel II, June 2004 international Convergence of Capital Measurement &Capital Standards, A Revised Framework- P16.
5- Dadang Muljawan - design for Islamic banking rating system an integrated approach - proceedings of the 6th international conference on Islamic economics and finance .
6- Islamic finance in the world 2009 - general council for Islamic banks and financial institutions.
7- Munawar Iqbal - Islamic and conventional banking in the nineties: a comparative study –fourth international conference on Islamic economics and banking
8- NCUA letter to credit unions , CAMEL rating system -national credit union administration-letter no : 03-cu-04 march 2003.

9- Patrick Y. Trautmann - Camels Rating – United States Agency International Development (USAID) -2006.
10- Ranjana Sahajwala & Paul Van Den Bergh , supervisory risk assessment and early warning systems , Basel committee on banking supervision working papers , December 2000 , P 47.
11- Robert S. Porter , Mary Elizabeth Ward editor , Introduction to Banking Regulation, Supervision and Bank Analysis Training Handbook , Economic Development Institute of The World Bank , EDI WORKING PAPERS.
12- Robert Porter- manual for off-site analysis of financial institutions in developing countries –USAID -1989.
13- Sonia b. Saltzman, Darcy Salinger-the ACCION camel technical note - ACCION international – September- 1998 – p vii.
14- V Sundararajan and Luca Errico - Islamic Financial Institutions and Products in the Global Financial System Key Issues in Risk Management and Challenges Ahead - International Monetary Fund - Working Paper.
15- World Islamic Banking Competitiveness -Report 2011-12.